الجامعـــة الإســـــلاميـة – غــزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــــة التـجـــــــــارة
ماجســـتير اقتصـــــاديات التنمية

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Economic Development

دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة في فلسطين (دراسة حالة - قطاع غزة)

The Role of Small Business in Achieving Economic and Social Empowerment for Person with Disabilities in Palestine (Case study - Gaza Strip)

إِعدَادُ البَاحِثَة

إسراء جمعة أحمد أبو لحية

إِشرَافُ الدُكتُور

علاء الدين الرفاتي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

مايو2016 م– شعبان/ 1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة في فلسطين
(دراسة حالة ـ قطاع غزة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

اسم الطالب/ة: **إسراء جمعة أحمد أبو لحية** Student's name

التوقيع: إسراء Signature

التاريخ: ١٨/ ٠٦ / ٢٠١٦ Date:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

ج س غ/35/
الرقم Ref 2016/05/07م
التاريخ Date .....

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **إسراء جمعة أحمد أبو لحية** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة في فلسطين دراسة حالة – قطاع غزة

The Role of Small Business in Achieving Economic and Social Empowerment for Person with Disabilities in Palestine - Case Study – Gaza Strip

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم السبت 30 رجب 1437هـ، الموافق 2016/05/07م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيدان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. علاء الدين عادل الرفاتي	مشرفاً و رئيساً	.....
أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. معين محمد رجب	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

ملخص الدراسة

هَدْفَت الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة، وطُبقَت الدراسة في قطاع غزة ولفترة زمنية (1994-2014م)، وباستخدام خمسة مؤشرات قسمت إلى: التمكين الاجتماعي **(حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بدخلهم، وزيادة قدرة الفئة في مجتمعهم من بناء قدراتهم)، وأيضاً التمكين الاقتصادي ومؤشراته (الحد من البطالة بين أفراد الفئة المستهدفة، مشاركة الفئة المستهدفة في الأنشطة الاقتصادية، القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية كالمصارف ووحدات الإقراض وغيرها).**

كما واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي في الوصول إلى النتائج وتعميمها، وكذلك الأسلوب التحليلي بتطبيق أداة الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة للوصول إلى نتائج الدراسة، من خلال عينة عشوائية تبلغ (100) استبانة تم توزيعها على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمتلكون مشاريع صغيرة.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

1- المشاريع الصغيرة لا تسهم في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

2- المشاريع الصغيرة تسهم في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

3- المشاريع الصغيرة تسهم في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

وفي ضوء نتائج الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات:-

1- تطوير ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية الذي يجب العمل بها من قبل المؤسسات والمصارف المصرفية مع ضرورة تبني سياسات واستراتيجيات لتأسيس وتطوير المشاريع الصغيرة الخاصة بذوي الإعاقة.

2- على المؤسسات المتبنية لذوي الإعاقة التوجه من رؤية التأهيل لشخص ذوي الإعاقة إلى رؤية تمكينه وتعزيزه من أجل المشاركة في عملية التنمية الفلسطينية.

3- ضرورة زيادة وتطوير مراكز التدريب المهني المختصة بذوي الإعاقة مع اتباع سياسة إعلامية جيدة تنطلق نحو المجتمع لتحسين وجهة نظر المجتمع السلبية اتجاههم.

4- ضرورة العمل على اتباع برامج أو مبادرات ريادية لتحسين قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على إدارة مشاريعهم سواء من قبل المصارف والمؤسسات المصرفية أم من قبل المؤسسات المتبنية لقضياهم أو مراكز التدريب الخاصة بهم.

5- لا بدَ من رسم رؤية واستراتيجية وسياسة واضحة من قبل الجهات المختصة بدعم المشاريع الصغيرة لذوي الإعاقة سواء الدولية كمؤسسات ممولة أم المؤسسات المحلية كمؤسسات منفذة.

كلمات مفتاحية: (التنمية الدامجة، الاقتصاد الفلسطيني، ذوي الإعاقة، التمكين، المشاريع الصغيرة).

Abstract

This study aims at identifying the contribution of small projects to the achievement of economic and social empowerment of the physically disabled groups. This research was conducted in the Gaza Strip and covers a time that extends between 1994 to 2014. The study used five indicators that were divided to: social empowerment (freedom of decision making relevant to their income and increasing the groups' capacity building in their community) and economic empowerment indicators (limiting unemployment, participation of the target group in economic activities, and accessibility to financial and economic institutions such as banks, loans' institutions… etc .

The researcher used the descriptive approach to conclude the findings of this study, and the analytic approach to apply the study tool. The random sample of the study consisted of 100 physically disabled persons who has small projects and whose opinions were collected through a questionnaire distributed to them.

The most important findings of the study

1- Small projects don not contribute to improving the capacity of the physically disabled group in accessing the financial and economic institutions at the significance level.
2- Small projects contribute to improving the participation of the physically disabled in their economic and social activities at the significance level.
3- Small projects contribute to limiting unemployment among the physically disabled at the significance level.

In the light of the above findings, the following recommendations are suggested:

1- Developing and spreading the culture of social responsibility among the financial and banking institutions. It is also necessary to adopt policies and strategies to initiate and develop small projects to physically disabled persons .
2- The institutions sponsoring the physically disabled should make a change in their vision from qualifying the disabled to be empowering them to participate in the Palestinian development process.
3- It is necessary to increase and develop the vocational training centers of the disabled persons and make efforts for improving the media relevant to the disabled to change the negative view of community about the disabled.
4- It is necessary to follow programs and entrepreneur initiatives to improve the disabled capacities to manage their small projects whether by banks and banking institutions or by the sponsoring bodies of the disabled or even by their training centers.
5- There should be a vision, a strategy and a clear policy set up by the concerned authorities for supporting small projects of the disabled whether international financing institutions or local institutions as executive ones.

Keywords: (Inclusive Development, palestinaine Economic, Person with disabilities, Empowerment, Small Projects).

قال تعالى:

﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

(الزمر، آية 9).

ٱلإِهدَاْءُ

إلى أمي وأبي أطال الله في أعمارهم وأمدهم بالصحة والعافية...

إلى أخواني وأخواتي رفقاء دربي وسر سعادتي...

إلى أساتذتي في الجامعة الإسلامية، منارة العلم والتقدم...

إلى زملائي وزميلاتي رموز الأمل والإبداع، من ذوي الإعاقة...

إلى الذين تحملون في نفوسهم السلام والخير، احتراماً وتقديراً...

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله رب العالمين، سيدنا محمد خير البشر والمرسلين والقائل "من صنع إليكَ معروفاً فقال لفاعله: جزاكَ الله خيراً فقدْ أبلغَ في الثناءْ" (رواه الترمذي).

بعد نجاحي في إتمام هذه الدراسة لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لله عز وجل...، شكراً يضاهي عدد كلماته ونعمه التي أنعمها عليّ ، ومنحني الصبر والمقدرة على إنجاز هذا العمل، سألته التوفيق والسداد...

كما أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور/ علاء الدين الرفاتي الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة العلمية، والذي لم يذخر أي جهد أو علم أو وقت في سبيل إنجازه، جزاه الله خيراً متمنية له مزيداً من التقدم والنجاح...

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الذين تفضلوا بطيب نفس ورحابة صدر لقبولهم تحكيم أدوات الدراسة ممثلين بالأستاذ/ الدكتور/ محمد مقداد، والدكتور/ خليل النمروطي، والدكتور /ياسر الشرفا، والدكتور/ نضال عبد الله، والدكتور/ سمير أبو مدللة، والدكتور/ نسيم أبو جامع.

والشكر موصول للدكتور/ نافذ بركات لمساعدتي في تطبيق أدوات الدراسة...

وكما أقدم جزيل الشكر إلى الأخوة العاملين في المؤسسات العاملة في مجال ذوي الإعاقة، على الجهد الذي بذلوه في سبيل توزيع عينة الدراسة ، وتعبئتها من قِبل الفئة المستهدفة...

قائمة المحتويات

ملخص الدراسة ..... أ

Abstract ..... ب

ٱلإهدَاْءُ ..... د

شكرٌ وتقديرٌ ..... ه

قائمة المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ي

قائمة الأشكال ..... م

قائمة الملاحق ..... ن

1 **الفصل الأول الإطار العام للدراسة** 1

1-1 المقدمة: 2

2-1 مشكلة الدراسة: 5

3-1 فرضيات الدراسة: 5

4-1 أهداف الدراسة: 5

5-1 أهمية الدراسة: 6

6-1 الدراسات السابقة: 7

7-1 مصطلحات الدراسة: 29

2 **الفصل الثاني واقع الاقتصاد الفلسطيني** 30

1-2 **المبحث الأول مراحل تطور الاقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته** 31

2-2-1 المقدمة: 32

2-1-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني في زمن الانتداب البريطاني (1920-1948م): ... 33

3-1-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الصهيوني (1967-1993م): 36

4-1-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين عامي (1994-2000م): 37

5-1-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين عامي (2000-2005م): 38

6-1-2 تطور أداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بعد (2005م): 40

2-2 **المبحث الثاني القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني** 42

1-2-2 قطاع الإنشاءات: 43

2-2-2 القطاع التجاري: 44

2-2-3 قطاع الخدمات: 46
2-2-4 القطاع الزراعي:..... 48
2-2-5 القطاع الصناعي:..... 52
3-2 **المبحث الثالث: أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني:** 59
2-3-1 مؤشر الفقر الفلسطيني:..... 60
2-3-2 مؤشر البطالة في فلسطين:..... 62
2-3-3 الناتج المحلي الإجمالي:..... 64
4-2 ملخص الفصل الثاني: 66
3 **الفصل الثالث الإعاقة ودور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها.** 68
3-1 **المبحث الأول تعريف الإعاقة وأسبابها.** 69
3-1-1 المقدمة:-..... 70
3-1-2 أنواع الإعاقة ومفاهيمها:..... 71
3-1-3 تصنيفات الإعاقة:..... 73
3-1-4 أسباب الإعاقة:..... 75
3-1-5 حجم الإعاقة في فلسطين:..... 80
3-1-6 المؤسسات الناشطة في مجال الإعاقة في قطاع غزة:..... 80
3-1-7 مشكلات ذوي الإعاقة في قطاع غزة:..... 83
3-1-8 الإسلام وذوي الإعاقة:-..... 85
3-2 **المبحث الثاني مدخل إلى التمكين** 86
3-2-1 المقدمة:..... 87
3-2-2 مفهوم التمكين:..... 87
3-2-3 أهمية التمكين :..... 88
3-2-4 أنواع التمكين:..... 90
3-2-5 أبعاد التمكين:..... 91
3-2-6 خطوات التمكين:..... 92
3-2-7 معوقات التمكين:..... 95
3-3 **المبحث الثالث ماهية المشاريع الصغيرة.**..... 96

3-3-1 المقدمة:-..... 97
3-3-2 تعريف المشاريع الصغيرة: 97
3-3-3 أهمية المشاريع الصغيرة: 99
3-3-4 حجم المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد القومي:..... 100
3-3-5 خصائص المشاريع الصغيرة في فلسطين: 101
3-3-6 أهم المعيقات والمشاكل التي تحد من وجود المشاريع الصغيرة: 102
3-3-7 المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة:..... 104
3-4 ملخص الفصل الثالث:..... 112
4 **الفصل الرابع الدراسة العملية** 114
4-1 **المبحث الأول الطريقة والإجراءات.**..... 115
4-1-1 منهجية الدراسة..... 115
4-1-2 متغيرات الدراسة..... 115
4-1-3 مجتمع الدراسة 115
4-1-4 عينة الدراسة. 115
4-1-5 حدود الدراسة..... 115
4-1-1 منهجية الدراسة:..... 116
4-1-6 طرق جمع البيانات:..... 118
4-1-7 أداة الدراسة :..... 124
4-1-8 صدق وثبات الاستبانة:..... 125
4-1-9 المعالجات الإحصائية:..... 130
4-2 **المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.** 133
4-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي: 134
4-2-2 تحليل فقرات وفرضيات الدراسة:..... 135
5 **الفصل الخامس النتائج والتوصيات** 162
5-1 النتائج:..... 163
5-1-1 نتائج الدراسة النظرية:..... 163
5-1-2 نتائج الدراسة العملية:..... 164
5-2 التوصيات:..... 164

5-2-1 على المستوى الحكومي الجهاز المصرفي:..... 164
5-2-2 على مستوى المؤسسات العاملة في مجال الاعاقة:..... 164
5-2-3 على مستوى الأشخاص ذوو الإعاقة:..... 165
5-2-4 على مستوى الحكومة المتمثل بوزارة الشؤون الاجتماعية:..... 165
المصادر والمراجع..... 166
قائمة الملاحق..... 175

قائمة الجداول

جدول (2-1): أهم الصناعات وعدد المؤسسات الصناعية في فلسطين (1918 م).....35
جدول (2-2): أداء الاقتصاد الفلسطيني الزراعي للفترة (2005-2013م).....40
جدول (2-3): أداء الاقتصاد الفلسطيني الصناعي للفترة (1997-2013م). 41
جدول (2-4): مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994- 2014م) بالمليون $.....43
جدول (2-5): مساهمة قطاع التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2012 م) بالمليون $.....45
جدول (2-6): مساهمة القطاع الخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994- 2014 م) بالمليون $.....47
جدول (2-7): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2014م) بالمليون $.....48
جدول (2-8): مساحة الأراضي الزراعية لعام (2012- 2013م) 49
جدول (2-9): الثروة الحيوانية في فلسطين حسب النوع والمحافظة، (2014م) بالآف. 51
جدول (2-10): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1994-2014م) بالمليون $. 54
جدول (2-11): الصناعات التحويلية وعدد مؤسساتها والعاملين فيها وإنتاجيتها ومساهمتها في الناتج المحلي بالمليون $، (2013م). 57
جدول(2-12): نسب الفقر بين الأفراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين حسب المنطقة، (2013م). 62
جدول (2-13): معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المحافظة،(2015م).....64
جدول (2-14): أجمالي الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني (1994-2014م) بقيمة المليون$ سنة الأساس (2004م). 65
جدول (2-15): مؤشر الدين العام الحكومي لعام (2014م) بقيمة المليون$ 66
جدول (3-1): التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة الحركية حسب السبب والمنطقة، (2011م) 76

جدول (3-2): التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة البصرية حسب السبب والمنطقة، (2011م) 78
جدول (3-3): التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة السمعية حسب السبب والمنطقة، (2011 م). 79
جدول (3-4) : المؤسسات الخاصة بالإعاقة ومكانها موزعة حسب محافظات قطاع غزة. 81
جدول (3-5): نسبة الأفراد ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر غير العاملين وقت تنفيذ المسح وبحاجة إلى مواءمات خاصة حتى يكونوا قادرين على العمل حسب الإعاقة الرئيسة،(2011م). 84
جدول (4-1): العمر 119
جدول (4-2): الجنس 119
جدول (4-3): المستوى التعليمي..... 120
جدول (4-4): نوع الإعاقة..... 121
جدول (4-7): نوع المشروع..... 122
جدول (4-8): نوع مصدر التمويل..... 122
جدول (4-9): حجم تمويل المشروع..... 123
جدول (4-10): عدد عمال المشروع..... 124
جدول (4-11): مقياس ليكارت الخماسي 125
جدول (4-12): الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة 127
جدول (4-13): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة..... 128
جدول (4-14): معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)..... 129
جدول (4-15): معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)..... 130
جدول (4-16): مقياس ليكرت الخماسي..... 131
جدول (4-17): اختبار التوزيع الطبيعي(كولومجروف سيمرنوف) 134
جدول (4-18): تحليل فقرات المحور الأول(مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية). 137
جدول (4-19): تحليل فقرات المحور الثاني (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم). 140

جدول (4-20): تحليل فقرات المحور الثالث (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية). 143
جدول (4-21): تحليل فقرات المحور الرابع (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية)..... 145
جدول (4-22): تحليل فقرات المحور الخامس (مدى إسهام المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة)..... 147
جدول (4-23): نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ 149
جدول (4-24): نتائج اختبار t حسب للفروق بين بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى الجنس..... 151
جدول (4-25): نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$. 153
جدول (4-26): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى نوع الإعاقة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ 155
جدول (4-27): نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى نوع مصدر التمويل عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ 157
جدول (4-28): اختبار شفيه للفروق المتعددة حسب متغير مصدر التمويل..... 158
جدول (4-29): نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى حجم تمويل المشروع عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$. 159
جدول (4-30): نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى عدد عمال المشروع عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$..... 161

قائمة الأشكال

شكل (3-1): مؤشرات التمكين الاجتماعي والاقتصادي لدى ذوي الإعاقة 91
شكل (4-1): النسبة المئوية لمتغير العمر 119
شكل (4-2): النسبة المئوية للجنس 120
شكل (4-3): النسبة المئوية للمستوى التعليمي 121
شكل (4-4): النسبة المئوية للنوع الإعاقة 121
شكل (4-5): النسبة المئوية للنوع مصدر التمويل. 123
شكل (4-6): النسبة المئوية لحجم تمويل المشروع. 123
شكل (4-7): النسبة المئوية لعدد عمال المشروع 124

قائمة الملاحق

الملحق (1): الاستبانة 176
الملحق (2): قائمة بأسماء السادة المحكمين..... 183

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة:

لعل الخبراء الاقتصاديين جميعهم متفقون بأن الأوضاع الاقتصادية في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة باتت على شفا الهاوية وبخاصة خلال السنوات الأخيرة، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة وإغلاق المعابر، ومنها معبر رفح الذي يعتبر المنفذ الوحيد للقطاع، وكان لإغلاقه أثر على جميع مختلف القطاعات، وأهمها القطاع الاقتصادي من توقف عمل وإغلاق بعض المشاريع سواء الصناعية أم الزراعية وحتى الخدماتية، مما أدى إلى انتشار البطالة وارتفاع مستوياتها لعدم وجود فرص عمل متاحة وانخفاض مستويات الدخل، وسادت حالة من الكساد الاقتصادي الدائم، وصاحب ذالك تدهور في باقي القطاعات كالقطاع الاجتماعي وأدى إلى ارتفاع نسبة الجرائم في المجتمع، وارتفاع نسبة عمالة الأطفال، وتعاطي المخدرات والأترمال وغيرها.

وتعتبر المشاريع الصغيرة ذات أهمية اقتصادية كبيرة في جميع دول العالم لما تسهم به من دور في توفير فرص عمل، والتقليل من نسبة البطالة الآخذة في التوسع بين صفوف المجتمع، وزيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئياً لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، والوصول إلى معدلات مرتفعة في مستويات المعيشة، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي "GDP"، والمساهمة في زيادة معادلات التنمية لأجيالنا القادمة.

وتختلف آلية التعامل مع المشاريع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية، وهي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فبينما تصنف الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشاريع حسب طبيعة عملها، تصنف وزارة المالية المشاريع حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام (1998م) يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة، والبلديات تجبي الرسوم ضمن معايير مختلفة علماً بأن وزارة الصناعة الفلسطينية حددت لأغراض إحصائية تقسيمات للمشاريع الصناعية حسب الملف الصناعي عام (1997 م)،(فليت، 2011م، ص11).

و تعرف الإعاقة من منظور اقتصادي، على أنها "انخفاض في قدرة الشخص ذوي الإعاقة في الحصول على عمل معين والاحتفاظ به، نتيجة نقص في مؤهلاته البدنية وقواه الجسدية أسوةً بالأشخاص من دون إعاقة وصولاً إلى مجتمع دامج"،(إنترنت، مفهوم الإعاقة من منظور اقتصادي، 2014م).

وانطلاقاً من مفهوم التنمية الدامجة للإعاقة والتي تعرف على أنها "هي تلك التي تدمج وتُشرك الجميع، خاصة أولئك المهمشون والذين غالباً ما يعانون من التمييز . فذو الإعاقة وأفراد أسرهم

خاصة الذين يعيشون في المجتمعات الريفية أو النائية أو الأحياء الفقيرة من المدن، غالباً لا يستفيدون من المبادرات التنموية، وبالتالي فإن التنمية الشاملة والدامجة ضرورية لضمان أن يتمكن أولئك الأشخاص من المشاركة بفعالية في عمليات التنمية وسياساتها"، (ومنظمة الصحة العالمية، 2012م، ص27).

وإن التمكين من الناحية التنموية والاقتصادية هو زيادة وعي الأفراد بقدراتهم وحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للحاق بعملية التنمية الدامجة، وهذا ما تسعى الدراسة إلى تحقيقه لتعزيز دور ذوي الإعاقة بإشراكهم، وإبراز دورهم في التمكين الاقتصادي والاجتماعي بواسطة المشاريع الصغيرة.

وتتكون الدراسة من أربع فصول، أولهما " الإطار العام للدراسة" ، والفصل الثاني" واقع الاقتصاد الفلسطيني " ويتكون من مبحثين: أولهما "مراحل تطور الاقتصاد الفلسطيني" إذ يتناول أهم مراحل الاقتصاد لفترة ما بعد (2005م)، أما المبحث الثاني فتناول القطاعات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني (القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع التجاري، قطاع الخدمات وقطاع الإنشاءات.

ومن أهم نتائج الفصل الأول:

1- فقدان وجود السيطرة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني لتوجيه مساره وتحديد معدلات نموه وفقاً لأهداف اقتصادية وطنية. وعلى العكس من ذلك فقد تعرض للتدمير والتشويه والتبعية مما ألحق به اختلالات هيكلية عميقة أعاقت تطوره ونموه وانحرفت به باتجاه تحقيق مصالح وأهداف اقتصادية إسرائيلية.
2- يتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسات منهجية ضد الاقتصاد الفلسطيني تفقده القدرة على النمو والتطور.
3- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن النمو في القطاع الخدماتي والمساعدات الخارجية وليس نمواً في القطاعات الإنتاجية.
4- إن متوسط مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (6.8%) .
5- إن متوسط مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (13.4%) .
6- إن متوسط مساهمة القطاع الخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (54.64%) .
7- إن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (7.4%) .
8- أن متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (16.4%) .

وكذلك تناولت الدراسة الفصل الثالث بعنوان" مفاهيم حول الإعاقة ودور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها"، وتكون من عدة مباحث أولهما" تعريف الإعاقة وأسبابها" إذ تخلل هذا الفصل عدة محاور تدور حول الإعاقة بأنواعها الثلاثة الحركية والسمعية والبصرية"، ومعرفة حجم الإعاقة في فلسطين، والمشاكل التي تعاني منها هذه الفئة وكذلك المؤسسات التي تخدمها أو تمثلها.

أما المبحث الثاني "مدخل إلى التمكين" حيث تم التطرق إلى هذا لموضوع بما يخدم الدراسة، والمبحث الثالث "ماهية المشاريع الصغيرة" حيث عُرفت المشاريع الصغيرة في مناطق السلطة الفلسطينية، بأنها تلك التي تشغل خمس عاملين فأقل، ويمتلك قطاع المشروعات الصغيرة جداً قدرات متنامية في مجال التشغيل. وتوفير مصادر الدخل للعديد من الأفراد والأسر، ويتعذر هذا الدور في ظل اشتداد الأزمات الاقتصادية وأزمات سوق العمل. وكذلك تم تناول أهميتها في الاقتصاد الفلسطيني، وحجمها من مختلف القطاعات الأساسية المكونة للاقتصاد، وأهم المشاكل والمعوقات التي تحد من وجودها.

ومن أبرز نتائج الفصل الثاني:

1- لا يوجد تعريف موحد للإعاقة بشكل عام وأن ذلك يعتمد بشكل أساسي على المفهوم التي تعتمده بلد ما في تعريف الإعاقة أو ذوي الإعاقة.

2- إن تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة أصبح حاجة ملحة للمجتمع ليقوموا بدورهم الفعال والايجابي لمواكبة عملية التنمية الدامجة.

3- ضعف التمويل المتاح لقيام وتأسيس المشاريع الصغيرة.

أما الفصل الرابع فتناول الدراسة العملية لأداة الدراسة حيث ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج "SPSS" الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

1-2 مشكلة الدراسة:

تعتبر المشاريع الصغيرة من الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني لما تسهم به دور مهم في عملية التنمية الدامجة (الأشخاص ذوي إعاقة جنبا إلى جنب مع الأشخاص من دون إعاقة)، من توفير فرص عمل والحد من البطالة والتقليل من معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة لدى أفراد المجتمع.

وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي لدى ذوي الإعاقة في قطاع غزة؟.

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما حجم ذوي الإعاقة في قطاع غزة والواقع الذي يعيشونه؟

2- ما الجهات الراعية لذوي الإعاقة ؟.

3- ما المعوقات التي تحد من التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة؟.

4- ما أهم الوسائل المتاحة من تدريب وبرامج تساعد الفئة المستهدفة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي ؟.

1-3 فرضيات الدراسة:

تصاغ فرضيات الدراسة في التساؤلات التالية:

1- تسهم المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.

2- تسهم المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.

3- تسهم المشاريع الصغيرة في تحسين مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.

4- تسهم المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاجتماعية والاقتصادية.

5- تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة .

1-4 أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في الأهداف التالية:

1- التعرف إلى المشاريع الصغيرة كوسيلة من وسائل التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة.

2- إبراز دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الفلسطيني جنباً إلى جنب في تحقيق التنمية الدامجة بوجود ذوي الإعاقة.
3- معرفة المشاكل والعقبات التي تحد من تأسيس المشاريع الصغيرة سواء بشكل يشمل جميع أفراد المجتمع أم ذوي الإعاقة لمحاولة دمجهم بالمجتمع.
4- معرفة وسائل التمويل المتاحة والتي تمكن ذوي الإعاقة من تأسيس المشاريع الصغيرة الخاصة بها وتطوير القائم منها وزيادة إنتاجيتها.
5- وضع توصيات للنهوض بواقع ذوي الإعاقة الاقتصادي والاجتماعي.
6- الأخذ بعين الاعتبار واقع هذه الفئة عند تبني خطط استراتيجية تنموية جديدة.

1-5 أهمية الدراسة:

في فلسطين يعيش المعوقون في ظل ظروف وأجواء صعبة، فرضتها عليهم حقيقة أنهم جزءٌ من شعب يقع تحت نير احتلال لا يميز بين كبير وصغير، ولا يأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المدنيين محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، فبالإضافة لإعاقات نتجت عن أسباب وراثية منذ الولادة، هناك معوقون أصيبوا بالإعاقة بتأثير بيئي، كالحوادث، وغيرها، إلا أن هناك نسبة كبيرة من معوقي الانتفاضة كانت إصاباتهم ناتجة عن احتلال مرير ومقاومة قوية منهم من أجل بلدهم وحريتهم مما أدى إلى إصابتهم بالعجز الذي أثر على حياتهم وعملهم ونفسيتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، (الصباح، الحموز،2013، ص3).

تبرز أهمية الدراسة من الدور الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في تبني وتحفيز مشاريع تنموية جديدة تنهض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لذوي الإعاقة من قبل مؤسسات Ngo's ، و وضع رؤية أمام المؤسسات الممثلة لذوي الإعاقة بالدور التي تؤديه المشاريع الصغيرة من النهوض بواقع هذه الفئة، والعمل على تنمية الكفاءات البشرية وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الدخل وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الكفاءات البشرية لذوي الإعاقة ، أما على الصعيد الحكومي فيجب العمل على استغلال الكفاءات البشرية الكامنة في المجتمع، والسعي لتحقيق التنمية الدامجة المستهدفة لجميع فئات المجتمع دون استثناء. من خلال دمج هذه الفئة في الخطط التنموية التي تهدف إلى تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

1-6 الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات بحثية في موضوع المشاريع الصغيرة، ودورها في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماع لذوي الإعاقة ، لذا فإن الباحثة استعانت بهذه الدراسات التالية:

1-11-1 الدراسات السابقة المتخصصة بموضوع المشاريع الصغيرة:

أولاً الدراسات العربية:

1- السميري، 2014، بعنوان: " **دور القطاع المصرفي في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية**"

وهدف الباحث في دراسته للتعرف إلى دور القطاع المصرفي الفلسطيني في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وواقع تلك المشاريع في الأراضي الفلسطينية، وتقييم مصادر التمويل الممنوحة من القطاع المصرفي لهذه المشاريع، مع عرض أهم المعوقات التي تضعف من كفاءة وفعالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية، ووضع الحلول التي تمكن من الاستفادة من مصادر التمويل لتلك المشاريع واستخدامها الاستخدام الأمثل إضافة إلى تقديم تصور للقطاع المصرفي للعمل على تطوير عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

واستخدم الباحث الفلسطيني في دراسته المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الظواهر والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، لأجل تحقيق أهدافها بالاعتماد على واقع البيانات المتوفرة والإحصاءات والنشرات والدراسات الصادرة عن العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية في فلسطين .كما اعتمد على المنهج القياسي لقياس أثر القروض المقدمة من القطاع المصرفي لتمويل المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية على النمو الاقتصادي .

ومن أهم النتائج:

أ- أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد قائم على المشاريع الصغيرة جداً والتي بلغت نسبتها (89%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين ,بينما بلغت المشاريع الصغيرة والمتوسطة معاً (9.9%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين.

ب- أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية هي مشاريع غالبيتها فردية أي يمتلكها شخص واحد فقط، وتشكل ما نسبته (85.4%) من إجمالي المشاريع القائمة في الأراضي الفلسطينية .

ت- وجود علاقة عكسية بين حجم القروض المقدمة ومتوسط سعر الفائدة، فارتفاع سعر الفائدة – مع ثبات العوامل الأخرى – يمثل ارتفاعاً في تكاليف المشروع، وبالتالي يعيد المستثمر النظر في قرار الاستثمار بزيادة التكاليف، أما أسعار الفائدة المنخفضة فإنها حافز على الاقتراض، طالما أن تكلفة هذا القرض منخفضة، وقد بلغ معامل الارتباط (0.56) مما يشير إلى علاقة متوسطة القوة، لكنها معنوية إحصائيًا، بمعنى أن قيمة معامل الارتباط تختلف إحصائيًا عن الصفر، وبالتالي توجد علاقة جوهرية بين المتغيرين .

ث- استحواذ المشاريع الصغيرة جداً والتي تشغل من (4-1) عمال على النسبة الأكبر من عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية والتي شكلت ما نسبته (89%) من إجمالي عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية، وشكل نسبة العاملين في المشاريع الصغيرة التي تشغل من (9-5) عمال (7.6%) من إجمالي عدد العاملين، أما عدد العاملين في المشاريع المتوسطة التي تشغل من (19-10) عاملاً أي ما نسبته (2.3%) من إجمالي عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية.

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تحسن أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة الاقتصاد الفلسطيني وتفعيلها، والتي تتمثل في توفير الخدمات الاستشارية وتقديمها في مجال الفرص الاستثمارية.

ب- ضرورة العمل على توفير القروض، والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل وتطوير المعدات والأصول الرأسمالية .

ت- العمل على التوسع في المشروعات القائمة وتمويل الأفكار الريادية الجديدة في سبيل تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اقتصادياً واجتماعياً .

ث- ضرورة إنشاء صندوق لضمان القروض، بحيث يسهم في تذليل المعيقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض ,بالإضافة لتقديمه كضمانات للجهات المقرضة.

ج- ضرورة تشجيع المصارف العاملة في فلسطين على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشاريع. مطالباً بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الحوافز.

2- الفار، 2012: بعنوان:" **اقتصاد الظل وأثره على الاقتصاد الفلسطيني**" .

وهدفت الدراسة إلى قياس حجم اقتصاد الظل في فلسطين باستثناء مدينة القدس المحتلة نظراً لعدم توفر بيانات عنها، وتحديد أبرز المسببات لزيادة حجم اقتصاد الظل والتعرف إلى مدى تأثير حجمه على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين (1995-2012م).

واستخدم الباحث طريقتي الانحدار المتعدد والعمالة لقياس حجم اقتصاد الظل في فلسطين، وتناولَ طريقة الانحدار المتعدد من خلال بناء نموذج قياسي لقياس حجم اقتصاد الظل الذي قدر ما بين (36% و47%) من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي وغير رسمي، وأشار الفار إلى أن هذا التقدير منطقي وأشبه إلى حد كبير لدول الجوار رغم ما يعانيه الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات جراء الأوضاع السياسية وارتباطه بالاحتلال الإسرائيلي.

ومن أهم النتائج :

أ- وجود فروقات من عام لآخر ترجع إلى بساطة تطبيق الطريقة، واعتمادها على بيانات مختلفة زمنياً.

ب- وجود علاقة عكسية بين تنامي حجم اقتصاد الظل والنمو الاقتصادي.

ت- وجود علاقة طردية ما بين حجم اقتصاد الظل والملكية الفردية للمشاريع، العبء الضريبي، نسبة البطالة، والتشريعات الخاصة بالمشاريع الجديدة والقائمة.

ومن أهم التوصيات :

أ- ضرورة احتواء اقتصاد الظل لتعزيز إيجابياته وتقليص سلبياته. لافتاً إلى أن اقتصاد الظل يعد الأصل في الدول النامية بينما الاقتصاد الرسمي يعد استثناءً.

ب- ضرورة وضع خطة لإعادة فرض الضرائب بما يتناسب مع قدرة المواطن الضريبية.

3- المحروق:2006، دراسة بعنوان" :**المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن أهميتها ومعوقاتها."**

هدفت الدراسة للتعرف إلى ماهية المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها باعتبارها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، ومن ثم ناقشت واقع وإشكالية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن مستعرضة التجربة الأردنية في هذا المجال، وكذلك مختلف العوائق التي تحول دون تطور هذا النوع من المؤسسات، مركزة على العوائق والمثبطات ذات الطبيعة المالية، ومبرزة مختلف الآليات التي وضعت حتى الآن في

الأردن ليتجاوز الإشكاليات المالية لهذه المؤسسات، وانتهجت الدراسة أسلوب المنهج التطبيقي من خلال دراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل بالوقوف على طبيعة وسياسة التمويل التي تميز المؤسسات، لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة.

وقد توصلت الدراسة لأهم النتائج منها:

أ- أن المؤسسات التي تمتاز بمعدلات نمو عالية عادة تلجأ لمصادر تمويل كالاقتراض من خارج النظام المصرفي، على الرغم من أن العلاقة عكسية بين حجم المؤسسة ومعدل الاقتراض طويل الأجل كون الاستفادة من القروض الطويلة الأجل مقصورة على المؤسسات الكبرى، كما تلجأ المؤسسة مهما كان حجمها في البداية إلى استنفاذ مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي).

ومن أهم التوصيات:

أ- إيجاد بعض الصيغ التمويلية الملائمة مع المؤسسات الصغيرة مثل رأس المال، ومخاطرة، ووضع محفزات جباية للمدخرين من اجل استقطاب ادخار العائلة.

ب- دفع المؤسسات الصغيرة إلى الدخول في البورصة باعتبار أن الأسواق المالية لا يمكن أن تنشط إلا بها.

4- نصر الله، وآخرون: 2005، ورقة عمل بعنوان" :**المشروعات الصغيرة في فلسطين"واقع ورؤية نقدية.**

هدفت الدراسة إلى تعريف المشروعات الصغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وواقع المنشآت الصغيرة في فلسطين، والعوامل المؤثرة على أداء المنشآت الاقتصادية في فلسطين، ووسائل تطوير مشروعات الأعمال الصغيرة، وتطرق الباحث لأهم العوائق التي تقف أمام نمو وتطور هذه المشاريع ومنها: تحتاج غالبية المنشآت الاقتصادية لمقومات البنية التحتية والتأهيل والرعاية من قبل المؤسسات الحكومية والأهلية، وتعتبر تكلفة الأراضي الصناعية والتجارية في فلسطين مرتفعة جداً بالمقارنة مثلاً مع الأردن، حيث إن سعر م 2 في فلسطين يصل 100 ضعف م 2 في الأردن و 10 أضعاف م 2 في إسرائيل، بسبب محدودية الأراضي في فلسطين، وضعف الإطار القانوني والأنظمة المتبعة، وضعف فعالية قانون تشجيع الاستثمار، وارتفاع تكاليف التحويل، وسياسة المعابر، الإغلاقات. وانتهجت الدراسة أسلوب المنهج الوصفي للتحقيق أهداف الدراسة.

ومن أهم النتائج:

أ- أن المشاريع الاقتصادية الصغيرة لها دورٌ فّعال في تحقيق ما يلي :زيادة الدخل، وخلق فرص العمل الجديدة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع الفلسطيني في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في فلسطين، كما أنها تعمل علي تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي لإتاحة الفرصة للفئات المهمشة لامتلاك مشاريع وتفعيلها في المجتمع.

ومن أهم التوصيات:

أ- تبني استراتيجية تمويلية فّعالة للتوسع في تأسيس المشاريع الصغيرة مع ضرورة توفير بيئة مستقرة تزيد من إنتاجيتها.

5- دويكات،2005 : ورقة عمل بعنوان" :**أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد قطاع غزة."**

هدفت الدراسة إلى إلقاء نظرة على الظروف الحالية لأنشطة التمويل بالغ الصغر من حيث الطلب، ومدى مقدرة مؤسسات وبرامج الإقراض على تلبية هذا الطلب، و التعرف إلى واقع اقتصاد قطاع غزة، ودور المشاريع الصغيرة في تنمية اقتصاد القطاع، كما وقام الباحث بوضع خطة تنموية ترتكز على مجموعة أهداف، وتناولت الدراسة العوامل المطلوبة لإنجاح المشروعات الصغيرة في القطاع، وتناولت الدراسة كذلك مقترحات لأهم المشاريع الصغيرة التي يمكن القيام بها من أجل تنمية وتطوير اقتصاد القطاع .وكان من تلك المشاريع ما يلي :**مشاريع زراعية، وأهمها :** مشاريع تربية المواشي، ومشاريع تربية الطيور، ومشاريع التفريخ والدواجن، ومشاريع النحل والعسل، ومشاريع الدفيئات الزراعية، **مشاريع صناعية، وأهمها:** صناعة المواد الغذائية، وصناعة مواد التجميل والتنظيف، مصانع السجاد والموكيت والمساند، والمستلزمات المدرسية، وصناعة التحف والصناعات التراثية. كما واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لدراسة واقع اقتصاد قطاع غزة بما يحقق أهداف الدراسة.

ومن أهم النتائج:

أ- إن أغلب المشاريع المقامة ممولة ذاتياً.

ب- الأوضاع السياسية أثرت على الأنشطة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية، وأن الاعتقاد الموجود لدي أصحاب المشاريع أن الاقتراض غير متاح بسبب الظروف السياسية الحالية مع بعض الاختلافات بناء على مصدر الاقتراض.

ت- رغبة أصحاب المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر بالحصول على قروض صغيرة وبالغة الصغر.

ث- تؤكد الدراسة نية أصحاب المشاريع لتمويل العمليات التشغيلية أكثر من التوسع، وكان أغلب الطلب على قروض طويلة الأجل.

ج- تؤكد الدراسة أن أغلب عينة القروض الفردية كانت على قروض ضمان المجموعة.

ومن أهم التوصيات:

أ- تعزيز دور المؤسسات التنموية في تقديم قروض ذات تسهيلات ائتمانية ملائمة للظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها القطاع والضفة، للتوسع في عمل المشاريع الصغيرة.

ثانياً- الدراسات الأجنبية:

1- Gebru, 2009," financing preference of micro and small enterpris owners n tigroy does POH hold?".

"دور مساهمة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الخاص من تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور ومدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في القطاع الخاص من تحقيق النمو الاقتصادي في بولندا من خلال الإشارة إلى أهميتها في برامج إعادة الهيكلة، والحاجة إلى ترسيخ دورها في النمو الاقتصادي من خلال التشريعات المناسبة والإطار المناسب لعملها.

ومن أهم النتائج:

أ- مصادر الأموال للمشاريع الصغيرة هي التي تحدد بدرجة كبيرة طبيعة الاستراتيجية التي تتبعها.

ب- كمية إنتاجها وطبيعة التكنولوجيا التي تقرر استخدامها في أطار الأهداف التي تسعى إليها.

ت- الحصول على التمويل المطلوب يعتبر من أهم المعوقات الرئيسة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

ومن أهم التوصيات

أ- توفير المهارات الإدارية الكافية والقدرة على تحمل المخاطر مع توفر المناخ الاقتصادي المناسب في بولندا مقارنة مع دول أوروبا الشرقية.

ب- ضرورة قيام الحكومة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

2- Islam, 2009," "Obstacles to the start of small business growth in Bangladesh".

"**معوقات بداية ونمو المشاريع الصغيرة في بنجلادش** "

هدفت الدراسة إلى البحث عن أسباب البدء بالمشاريع الصغيرة، وتحليل المعوقات التي تواجه المشروع في بدايته وما بعد ذلك.

ومن أهم النتائج:

أ- إن الخوف من البطالة والتقاليد العائلية والخبرة السابقة في المجال نفسه، والنقص في التعليم العالي كانت من البطالة والتقاليد العائلية للمشاريع.

ب- ومن أهم المعوقات التي تواجه المشروع من بدايته وما بعد ذلك نقص رأس المال الثابت ورأس المال العامل، والنقص في التدريب والمهارة، والضمانات غير الكافية والنقص في الأيدي العاملة الماهرة.

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة توفير التمويل المؤسسي بفائدة متدنية.

ب- تشجيع العاملين في هذه المشاريع من خلال الحوافز المادية.

ت- قيام الحكومة بضمان قروض المشروعات الصغيرة.

3-Wu Song and Zong, 2008," Empirical evidence to finance small projects in China".

"**دليل تجريبي لتمويل المشروعات الصغيرة في الصين**

هدفت الدراسة إلى تحديد المشاكل التي تتعلق بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير أعمالها واستمرار نجاحها ودوامها في السوق.

ومن أهم النتائج:

أ- أن احتياجات واختيارات التمويل بالنسبة لهذه المشاريع تختلف باختلاف حجمها، والمرحلة التي تمر بها الدورة على اعتبار أن التمويل في بداية المشروع يتم من الأموال الخاصة، أما في المراحل المتقدمة من المشاريع فالحاجة للقروض تزداد.

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة قيام المصارف بدورها الفّعال في تمويل المشاريع الصغيرة من خلال تقليل أسعار الفائدة على هذه القروض.

ب- أن تكون القروض بدون ضمانات إن أمكن، وإعطاء فترة سماح أطول لهذه المشاريع حتى تتمكن من سداد القروض.

4- Stoner,1983," Distnbutional ecology of amphpods and tanaidaceans associated with three seagrass species".

"**الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي، والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة والتكنولوجيا والقوى العاملة والعوامل الاقتصادية**".

هدفت الدراسة إلى الربط بين عمليات التخطيط الاستراتيجي، والعوامل البيئية المتمثلة بالصناعة والتكنولوجيا والقوى العاملة والعوامل الاقتصادية، حيث أجريت الدراسة على (451) مؤسسة صناعية صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن أهم النتائج:

أ- وجود علاقة معنوية بين ظروف البيئة، وعواملها وعوامل التخطيط الاستراتيجي لهذه المؤسسات.

ب- أن المؤسسات التي تتبنى التخطيط الاستراتيجي في إدارتها لها القدرة على المنافسة والبقاء داخل السوق بنسبة (65%) من حجم العينة.

ومن أهم التوصيات :

أ- ضرورة دراسة السوق جيداً حتى تتمكن المشاريع الصغيرة من الدوام والبقاء في داخل السوق.

5-Decarlo and lyons, 1980, A comparison of selected personality characterstics of minority and non- minority female entrepreneurs"

" **أثر التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصناعية في بريطانيا**".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي في المشروعات الصناعية في بريطانيا.

ومن أهم النتائج:

أ- أن هناك نسبة كبيرة من الفشل في المشاريع الصغيرة، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى افتقارها إلى التخطيط الاستراتيجي بشكل عام.

ب-إن نجاح هذه المشروعات يعتمد على قدرتها على التحليل البيئي وبناء الاستراتيجيات، والأهداف والخطط التي تسهم في تحقيق فرص أكبر لنموها وبقائها في دنيا الأعمال وذلك يتحقق من خلال الانسجام بين عوامل المنافسة، المزودين أو (الموردين)، المستهلكين، والتغير التكنولوجي، والقرارات الاستراتيجية لهذه المشاريع.

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي كعامل أساسي لنجاح المشاريع الصغيرة بشكل عام والمشاريع الصناعية منها بشكل خاص.

ب- ضرورة الحصول على دورات تدريبية من أجل تطوير نفسها وزيادة إمكانياتها على المنافسة في سوق العمل.

تعقيب عام على الدراسات المتخصصة بموضوع المشاريع الصغيرة:

يتضح من الدراسات السابقة أن هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف:

1- نقاط الاتفاق هي:

أ- تتفق جميع الدراسات السابقة على الدور الذي تسهم به المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- إن قلة التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل مؤسسات ومصارف الإقراض المختلفة تحد من وجود وتطوير المشاريع الصغيرة.

2- نقاط الاختلاف:

أ- تختلف الدراسات السابقة في تبني مفهوم المشاريع الصغيرة وحجمها.

2-11-1 الدراسات السابقة المتخصصة بموضوع التمكين:

أولاً- الدراسات العربية:

1- عفانة:2012، بعنوان: " التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل - في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى العلاقة بين التمكين الإداري بأبعاده الخمسة) الاتصال ومشاركة المعلومات، بناء فرق العمل، التأثير، حفز العاملين، القوة (وفاعلية فرق العمل، ومستوى تطبيق كل منهما في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات الأهلية الدولية التي تعمل في قطاع غزة، والتي يبلغ إجمالي عددها (65) مؤسسة، وقام الباحث باختيار عينة مكونة من (7) مؤسسات تم اختيارها بناءً على عدد الموظفين فيها، حيث حاول الباحث اختيار المؤسسات صاحبة أكبر عدد من الموظفين لإعطاء الدراسة قدرة أكبر على التعميم ولتمثل النتائج أكبر فئة من تلك المؤسسات .وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة، تم توزيعها على (300) مبحوث، وهم جميع العاملين في المؤسسات التي اختارها الباحث كعينة للدراسة، وتم استرجاع (236) استبانة، أي أن نسبة الاسترداد بلغت 79%.

ومن أهم النتائج:

أ- أن مستوى التمكين الإداري في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة كان مرتفعاً بنسبة81 %.

ب- فاعلية فرق العمل كان مستواها مرتفعاً بنسبة 80% .

ت- يوجد تفاوت في موافقة عينة الدراسة على وجود الأبعاد الخمسة التي حددتها الدراسة للتمكين الإداري، حيث احتل بعد القوة المرتبة الأولى. بينما احتل بعد بناء فرق العمل المرتبة الثانية، ثم بعد الاتصال ومشاركة المعلومات، ثم بعد التأثير، بينما كان بعد حفز العاملين في المرتبة الخامسة والأخيرة.

ث- و وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول علاقة التمكين الإداري بفاعلية فريق العمل تُعزى لمتغير (العمر) وعند قياس العلاقة بين التمكين الإداري وفاعلية فرق العمل في عينة الدراسة.

ومن أهم التوصيات :

أ- إعادة النظر في نظام الحوافز بكافة أنواعها وتنظيمها، ومنحها بشكل أكثر عدالة، وكذلك زيادة سرعة وسهولة انسياب المعلومات ما بين المستويات الإدارية المختلفة.

2- العطار:2012، بعنوان: " مدى ممارسة التمكين الإداري وتأثير ذلك على إبداع العاملين."

لقد هدفت هذه للتعرف إلى مستوى كل من التمكين الإداري والإبداع الإداري لدى العاملين في كل من الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر في قطاع غزة .وتكون مجتمع الدراسة من فئة الموظفين أصحاب المناصب الإشرافية في كلتا الجامعتين، حيث يبلغ إجمالي عددهم (266) شخصاً، وقد استخدم الباحث الحصر الشامل لأفراد العينة.

ومن أهم النتائج:

أ- أن أفراد العينة يوافقون على توفر التمكين الإداري، وأبعاده محل الدراسة بنسب متفاوتة في الجامعتين.

ب- أن درجة موافقة موظفي الجامعة الإسلامية أكبر من درجة موافقة موظفي جامعة الأزهر، حيث بلغت درجة الموافقة على محور" التمكين الإداري " لدى موظفي الجامعة الإسلامية (74.88%).

ت- بلغت درجة الموافقة على محور" التمكين الإداري " لدى موظفو جامعة الأزهر (68.51%).

ث- درجة الموافقة على محور" الإبداع الإداري "لدى موظفي الجامعة الإسلامية (82.78%)، بينما موظفي جامعة الأزهر (78.87 %).

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة توفر الإبداع الإداري بجميع أبعاده(حل المشكلات، المرونة، الأصالة، الطلاقة الفكرية، تركيز الانتباه، القدرة على التحليل والربط) في الجامعات الفلسطينية.

3- دراسة نسمان: 2011، بعنوان: " التمكين الإداري وعلاقته بإبداع العاملين الإداريين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة"

هدفت هذه الرسالة إلى تسليط الضوء على مفهوم التمكين الإداري وأهميته كأسلوب إداريٍ، حيثُ يسهم في تحقيق الفاعلية الإدارية والكشف عن درجة التمكين الإداري في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، وتكون مجتمع الدراسة من الإداريين العاملين في كل من (جامعة الأزهر، الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى)، وبلغ عددهم (914) إدارياً، وصمم الباحث استبانة مكونة من محورين أساسيين :أحدهما يقيس درجة التمكين والأخر لقياس درجة الإبداع، واعتمد الباحث استخدام الطريقة العشوائية البسيطة، واختار عينة تقدر ب (252) إدارياً .

وكانت أهم النتائج:

أ- توفر الإبداع الإداري بدرجة كبيرة في مجتمع الدراسة.

ب- توفر أبعاد التمكين الإداري في الجامعات الفلسطينية موضع الدراسة .

ت- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري، وإبداع العاملين في الجامعات الفلسطينية .

ث- كما بينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول التمكين وعلاقته بإبداع العاملين تعزى إلي متغير الجنس واسم الجامعة.

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة تحفيز العاملين الإداريين نحو الإبداع في الجامعات الفلسطينية.

4- الرقب: 2010، بعنوان: " علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة."

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى العلاقة بين القيادة التحويلية بأبعادها الأربعة (التأثير المثالي، الحفز الإلهامي، الحفز الفكري، الاعتبارات الفردية)، وتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، باختيار أداة الاستبانة لجمع البيانات من عينة مجتمع الدراسة والمكونة من (660) من العاملين في الجامعات الفلسطينية برتبة إدارية والإداريين في الجامعات الفلسطينية .

ومن أهم النتائج:

أ- توفر عناصر التمكين في الجامعات الفلسطينية، حيث توفرت بعض العناصر بدرجة كبيرة وأخرى بدرجة متوسطة، وأن سلوكيات (التأثير المثالي، الحفز الإلهامي، الحفز الفكري، الاعتبارات الفردية) متوفرة في الجامعات الفلسطينية قيد الدراسة.

ب- توجد علاقة إيجابية بين القيادة التحويلية بأبعادها محل الدراسة، وتمكين العاملين في الجامعات الفلسطينية.

ت- وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول علاقة القيادة التحويلية بتمكين العاملين تُعزى لمتغير طبيعة العمل، الجنس، اسم الجامعة، سنوات الخبرة.

ومن أهم التوصيات:

أ- تعزيز القيادة التحويلية بين الموظفين العاملين في الجامعات الفلسطينية لما لها من دور ايجابي في تعزيز التمكين لديهم.

5- الجعبري،2010 ، بعنوان: " واقع تمكين العاملين في الجامعات العامة الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية من وجهة نظر عامليها الإداريين."

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التمكين لدى العاملين الإداريين في الجامعات العامة الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية، من زاوية التمكين الإداري والتمكين النفسي، وهدفت أيضا إلى التعرف إلى معيقات تطبيق التمكين من وجهة نظر العاملين أنفسهم .وتكوين أبعاد التمكين الإداري في هذه الدراسة من(تفويض السلطة، العمل الجماعي، الدافعية، التحفيز ، المشاركة في صنع القرارات، وضوح الهدف، انسياب المعلومات، الاتصالات الفعالة، الاعتراف والتقدير ، التطوير والإبداع إضافة إلى أبعاد التمكين النفسي وهي (المعنى، القدرة، الاستقلالية، التأثير)، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة لجمع البيانات من عينة عشوائية طبقية مكونة من (226) مبحوثاً، وهو ما نسبته (35%) من مجتمع الدراسة الأصلي.

وكانت أهم النتائج:

أ- أن واقع التمكين الإداري والنفسي لدى العاملين الإداريين في الجامعات الفلسطينية العامة جاء بدرجة مرتفعة.

ب- أن درجة التمكين النفسي كانت أعلى من التمكين الإداري.

ت- هناك تفاوتاً في إجابات المبحوثين حول أبعاد التمكين الإداري، بحيث احتل بعد :الدوافع، وضوح الهدف، تفويض السلطة، العمل الجماعي، وانسياب المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرارات يليه التطوير والإبداع ثم الاعتراف والتقدير والاتصالات الفعالة، وأخيراً الحوافز على الترتيب.

ث - أكدت الدراسة أنه لا توجد فروق في واقع التمكين الكلي للعاملين في الجامعات العامة الفلسطينية تعزى إلى متغير (سنوات الخبرة، اسم الجامعة).

ج- وأشارت الدراسة أيضاً إلى أكثر المعيقات التي تعوق تطبيق التمكين في الجامعات العاملة في الضفة الغربية، وهو خوف المدراء من فقدان السيطرة والمركزية العالية في اتحاذ القرار، بالإضافة إلى ضعف نظام الحوافز..

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة إتباع نضام التحفيز للعاملين الإداريين في الجامعات الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية لتعزيز التمكين لديهم.

6- عريقات،2010 ،بعنوان:" دور التمكين في إدارة الأزمات في منظمات الأعمال."

هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم تمكين العاملين، ومعرفة متطلباته وكيفية تحقيقه، مع بيان دور التمكين في إدارة الأزمات التي تتعرض لها المنظمة .وهدفت كذلك إلى بيان الفرق ما بين المنظمة التي تطبق التمكين والمنظمة التي لا تؤمن به في إدارة كل منها للأزمات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام أداة الاستبانة لجمع البيانات وتطبيقها على المصارف والشركات المالية العاملة في الأردن كمجتمع دراسة، حيث تم استخدام كل من بنك الإسكان للتجارة والتمويل، والبنك التجاري الأردني، وشركة السنابل الدولية كعينة للدراسة .

ومن أهم النتائج:

أ- أن الموظف الممكّن مؤهل لتوقع المشكلات والأزمات والتصدي لها.

وما أهم التوصيات:

أ- ضرورة تبني المنظمة لعملية تمكين العاملين لديها من خلال زرع الثقة في نفوسهم بأهمية ما يقومون به من أعمال، ومشاورتهم وأخذ رأيهم، والاستماع لوجهات نظرهم.

ب- وتصميم برامج تدريبية تهدف إلى رفع مستوى تفكيرهم ليصبح إبداعياً خلاقاً.

ت-تأسيس هيكل تنظيمي مرن يسمح بنقل وتفويض السلطات والمسؤوليات.

7- الأصقه:2010 ، بعنوان" التمكين وعلاقته بالرضا الوظيفي للعاملين في جهاز قوات الأمن الخاص بالرياض."

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى العلاقة ما بين مستوى التمكين الإداري للعاملين بأبعاده الأربعة (حرية الاختيار، الفاعلية الذاتية، معنى العمل، التأثير) ، ودرجة الرضا الوظيفي لمنسوبي جهاز قوات الأمن الخاصة في الرياض، ومعرفة ما إذا كان هناك فروقٌ جوهرية ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين تُعزى لمتغيراتهم الشخصية والوظيفية، وقد تكون مجتمع الدراسة من الضباط

العاملين من رتبة ملازم إلى رتبة عميد والبالغ عددهم (440) ضابطاً، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي، واعتمد الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

ومن أهم النتائج:

أ- أن أفراد عينة الدراسة يدركون التمكين بمستوى مرتفع، وكذلك يشعرون بالرضا الوظيفي بدرجة عالية.

ب- بينت الدراسة وجود علاقة طردية بين مستوى تمكين العاملين بأبعاده الأربعة، ودرجة الرضا الوظيفي للعاملين في قوات الأمن الخاصة.

ت- و كشفت الدراسة عن وجود فروق في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول (معني العمل) لصالح أفراد عينة الدراسة رتبة)ملازم أول)، وكذلك رتبة)نقيب(وكذلك الحاصلين على مؤهلات جامعية فأقل، وأفراد عينة الدراسة الحاصلين على دراسات عليا حول(معني العمل) لصالح أفراد عينة الدراسة الحاصلون على مؤهل جامعي فأقل.

ومن أهم التوصيات:

أ- تعزيز اتجاهات أفراد العينة نحو العمل من خلال تمكينهم بتجفيزهم للحصول على الدرجات العلمية.

8- الشهراني: 2009 ، بعنوان" دور التمكين في تحقيق امن الأنشطة الرياضية."

هدفت هذه الرسالة للتعرف إلى دور التمكين في تحقيق أمن الأنشطة الرياضية في الجهات المعنية بأمن الأنشطة الرياضية من الضباط والموظفين المدنيين، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق المدخل المسحي باستخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات منعينة الدراسة التي تكونت من (174) مفردة .

ومن أهم النتائج :

أ- يتم تطبيق التمكين في الجهات المعنية بأمن الأنشطة الرياضية بدرجة متوسطة.

ب- أن للتمكين دوراً مهماً جداً في تطوير أداء الجهات المعنية بأمن الأنشطة الرياضية بدرجة قوية.

ت- بينت أن المعوقات المهمة التي تحول دون تمكين الجهات المعنية بأمن الأنشطة الرياضية بدرجة قوية هي :ضعف نظام الحوافز المادية والمعنوية، وعدم المعرفة الكافية بمفهوم التمكين، وافتقار المنشأة الرياضية لبعض تدابير السلامة الوقائية.

ومن أهم التوصيات:

أ- تبني نظام الحوافز المادية والمعنوية بغرض تمكين الجهات المعنية بأمن الأنشطة الرياضية.

ب- ضرورة دعم المنشأة الرياضية تدابير السلامة الوقائية بغرض تعزيز التمكين لدى الجهات المعنية بأمن الأنشطة الرياضية.

9- بن نحت:2008 ، بعنوان:" تمكين العاملين وعلاقته بتطوير أداء المنظمات الأمنية."

هدفت هذه الرسالة للتعرف إلى مدى مساهمة أسلوب تمكين العاملين في تطوير أداء المنظمات الأمنية، وما مدى إلمام العاملين بها بمفهوم التمكين كأسلوب إداري، وإلى أي مدي يتم تنفيذه، وما أبرز معوقات أسلوب التمكين التي تحول دون تطور أداء المنظمات الأمنية؟.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بمدخليه (الوثائقي والاستقرائي والمسحي) من خلال الاستبانة (وتمت الدراسة على الضباط العاملين بالمديرية العامة للسجون وإدارة سجون منطقة الرياض، والمديرية العامة للدفاع المدني ومديرية الدفاع المدني بمنطقة الرياض من الضباط.

ومن أهم النتائج:

أ- إلمام العاملين في المنظمات الأمنية بمفهوم تمكين العاملين بدرجة كبيرة.

ب- تبني المنظمات الأمنية للتمكين كفلسفة ومنهج إداري بدرجة متوسطة، ثم التنفيذ الفعلي لأسلوب تمكين العاملين بدرجة كبيرة.

ت- المستوى العام لتطور المنظمات الأمنية متوسط.

ث- هناك معوقات تحد من تنفيذ أسلوب تمكين العاملين في المنظمات الأمنية بدرجة كبيرة.

ج- هناك ارتباطٌ طرديٌ وقويٌ وذو دلالة بين تبني المنظمات الأمنية محل الدراسة للتمكين كفلسفة، ومنهج إداري وبين درجة تطوير الأداء في هذه المنظمات.

ومن أهم التوصيات:

أ- محاولة دراسة المعوقات التي تحد من تمكين المنظمات الأمنية والدراسة عن سبل لتدليلها.

10- السيد،2007 ، بعنوان: " تأثير التمكين والإثراء الوظيفي على ولاء العاملين في ظل تخفيض حجم العمالة."

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين تمكين العاملين في شركات قطاع الأعمال العام الصناعي وبين الإثراء الوظيفي، وبين ولاء العاملين الذين يعملون في المنظمة في ظل مناخ تنظيمي يتجه نحو تخفيض حجم العمالة، وتم اختيار عينة عشوائية تتكون من (405) مفردة.

ومن أهم النتائج :

أ- أن المتغيرات الديمغرافية لمفردات عينة الدراسة تؤثر جوهرياً على المتغيرات التفسيرية، حيث وجد تأثير جوهري لخصائص (العمر، الجنس وسنوات الخبرة) على هذه المتغيرات.

ب- لم يكن هنالك أي تأثير معنوي لخاصيتي (مستوى التعليم والمستوى الوظيفي) على المتغيرات باستثناء تأثير مستوى التعلم على الولاء وتأثير المستوى الوظيفي على التمكين فقط .

ت- وجود تأثير جوهري لطبيعة النشاط على درجة ولاء العاملين.

ث- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإجابات بين الشركات من حيث الأبعاد الإدراكية لمفهوم التمكين، والتي تتضمن (شعور العاملين بمعنى الوظيفة، القدرة على الأداء، الاستقلالية والتأثير).

ج- بينت الدراسة أن تمكين العاملين يؤثر جوهرياً على سلوكيات العاملين التي تدل على ولائهم تجاه شركاتهم.

ح- يؤثر إثراء الوظائف جوهرياً على ولاء العاملين، بحيث أن تأثير التمكين على الولاء يحدث بطريقة غير مباشرة، ويتحقق من خلال الإثراء الوظيفي.

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة تبني قطاعات الأعمال سياسة الإثراء الوظيفي لتعزيز مفهوم التمكين وولائهم للشركة.

11- العبيدين(2004)، بعنوان:" العلاقة بين التمكين الإداري وخصائص الوظيفة."

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى العلاقة بين التمكين الإداري، وخصائص الوظيفة في كل من شركة مصانع الإسمنت ومؤسسة الموانئ الأردنية .ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة أسلوب المسح الميداني، وصممت استبانة لجمع البيانات، واستخدمت العينة العشوائية الطبقية التناسبية لتحديد عينة الدراسة، وبلغت العينة (457) مفردة.

ومن أهم النتائج:

أ- أن مستوى إدراك المبحوثين للتمكين الإداري وأبعاده كان متوسطاً بنسبة (53%) حسب آراء المبحوثين، بارتفاع قليل في شركة الإسمنت الأردنية.

ب- أن مستوى إدراك المبحوثين لخصائص الوظيفة كان مرتفعاً في المنظمتين المبحوثتين بنسبة تزيد عن (65%).

ت- أشارت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التمكين الإداري، وخصائص الوظيفة في المنظمتين المبحوثتين.

ومن أهم التوصيات:

أ- ضرورة تبني برنامج للتطوير الوظيفي لتعزيز التمكين الإداري للعاملين في الشركات الأردنية.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

1- دراسة **خان وبيبي (khan& Bibi)، 2011: بعنوان:** "التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي".

***"Economic and social empowerment of women through a participatory approach* a critical assessment. "**

هدفت الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وآثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان Nasirabad (إقليم في باكستان). واعتمدت الدراسة حالة لمشروع التغذية (Pat)، وهو أكبر مشروع للتنمية المجتمعية تتعهده الحكومة ليتم تحليله .تكونت عينة الدراسة من(165)إمرأة يمثلن جميع المستفيدات .وكانت أدوات الدراسة الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسة من موظفي مكتب المشروع .**تم** استخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات المجموعة. تخفيض عبء العمل. القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية .القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية. القدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن.

ومن أهم النتائج:

أ- تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل .

ب- أكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

ومن أهم التوصيات :

أ- تبني مشاريع جديدة تحقق ديمومة الآثار الايجابية لهذا المشروع.

2- دراسة cater (2009)، بعنوان: " تمكين مدراء العاملين."

"Empowering Employees managers."

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سلوك المنظمة وقوة التمكين للعاملين، وقد استخدم الباحث الجماعات المركزة كأداة للحصول على البيانات، وقد استخدمت الاستبانة لمعرفة تمكين المديرين والعاملين في (310) شركة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والصين، وتضمنت الدراسة أسئلة تهدف إلى التعرف إلى مدى إنتاجية العاملين إذا ما تم تمكينهم من الإدارة، وعلى أهمية تحسين أداء العاملين وكيفية قياس أداء العاملين، وعلى أهمية جعل العاملين اجتماعيين في المنظمة، وأهمية المشاركة في صنع القرارات في المنظمة.

ومن أهم النتائج:

أ- أن معظم العاملين كانوا أكثر إنتاجية في حال تمكينهم من قبل الإدارة.

ب- وأكدت معظم المنظمات أهمية تحسين أداء العاملين وأهمية قياسه.

ت- كما أكدت معظم الشركات أهمية وجود العاملين الاجتماعيين في الشركة، إضافةً إلى هذا، فإن الكثير من المنظمات شعرت أن التفكير النظامي ساعد المديرين في عملية صنع القرار .

ث- وأكدت نتائج الدراسة أن المزيد من المسؤولية يولد المزيد من الإنتاجية، والروح المعنوية والالتزام.

ج- أن التمكين يشجع الابتكار والإبداع والدافعية، ويغرس القيم المشتركة لتعزيز مناخ ملائم للتعلم والإنجاز.

ومن أهم التوصيات :

أ- على المدراء مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات إذ يولد لديهم إحساساً بالمسؤولية والتي تنعكس بدورها على مستوى إنتاجية الموظف، الأمر الذي يعزز التمكين لديهم.

3- دراسة هوج واتوهارا (Hoque&Itohara)، 2009، بعنوان: " تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة، دراسة حالة في بنغلادش".

Empowerment of women through participation in the micro-credit program, the case study in Bangladesh. "

هدفت الدراسة إلى تعرف واقع منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بنغلادش، وتهدف إلى تمكين المرأة الريفية ، وتحاول تقييم تأثير برامج القروض الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في بنغلاديش . تكونت عينة الدراسة من((180امرأة من منطقة رامبور في حي جايباندا؛ بحيث بلغت (50%) نسبة النساء النشيطات في منظمات غير حكومية والباقي ربات بيوت، وقد تم جمع البيانات التجريبية لهذه الدراسة باستخدام استبانة.

ومن أهم النتائج:

أ- أن النساء المتمكنات هن بنسبة (21%) فقط ، والباقي لم يتم تمكينهن بعد، وأن نسبة((69% من النساء المتمكنات هن عضوات فاعلات في برامج القروض الصغيرة .

ب- أن ملكية الأراضي ووسائل الإعلام من بين العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

ت-أن من بين العوامل المهمة في تمكين المرأة التعامل مع القروض الصغيرة بشكل ذاتي و مدة استخدام القروض الصغيرة والمراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

ومن أهم التوصيات:

أ- بناء برنامج تدريبي متكامل يمكن المرأة الريفية في المنطقة المستهدفة من التعامل مع برامج القروض الصغيرة .

4- (Emersone,2008)، بعنوان" التمكين الإداري كمدخل فعال لرضا الموظفين."

"**Administrative empowerment effectively as an input to employee satisfaction. "**

هدفت هذه للتعرف إلى الأسباب التي تجعل تمكين العاملين أكثر من مجرد شعار سائد، وهدفت إلى تحقيق رضا الموظفين من خلال عملية التمكين، وطبقّت هذه الدراسة في منظمة أوكسفام الدولية البريطانية.

ومن أهم النتائج:

أ- أن يسمح للموظفين أن يكون لهم رأي في القضايا التي يتعين عليهم التعامل معها، وبالتالي يشعرون بأن لهم ملكية في هذه العملية.

ب- ضرورة السماح للموظفين بالوقوف على آرائهم، ويتطلب ذلك ضرورة تقييم وسائل الاتصال بحيث يكون الاتصال في كلا الاتجاهين.

ومن أهم التوصيات:

أ- يجب على الإدارة ممارسة وتشجيع أسلوب تمكين العاملين من خلال الثقة والتواصل مع الموظفين.

5- (Turner,2006)، بعنوان:" العلاقة بين الموقع في السلم الوظيفي ومدي التوجيه ونوع الصناعة وتأثيرها على مفاهيم التمكين."

The relationship between the site in the career ladder and extent of direction and the type of industry and its impact on the concepts of empowerment. "

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين مفاهيم تمكين العاملين ومفاهيم القيادة والتوجه ونوع الصناعة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واتخذ الاستبانة أداةً لجمع البيانات، وقد شملت الدراسة (9) منظمات لتقييم تمكين العاملين وتقييم القيادة،

ومن أهم النتائج:

أ- أن العاملين قد أكدوا أنهم يحصلون على قدر أقل من التمكين مما تشير إليه الإدارة العليا، حيث يرى العاملون أنهم ممكنون بمعدل (83.7%) بينما تري الإدارة العليا أنهم ممكنون بمعدل(92%).

ب- أعرب المشاركون أن قادتهم يتمتعون بقدر أقل من التمكين مما تدعيه الإدارة العليا، حيث يرى المبحوثون أن قادتهم ممكنون بمعدل (80.6%) بينما ترى الإدارة العليا أنهم ممكنون بمعدل (89.8 %) .

ت- أن مقدار التوجه المتاح من قبل القادة ذو دلالة إحصائية، وله تأثير على مفاهيم التمكين، وقد أظهر العاملون في قطاع الإنتاج أنهم يحصلون على قدر أكبر من التمكين بالمقارنة بالعاملين في قطاع صناعات الخدمات.

ث- أن معظم أفراد عينة الدراسة لا يرون أن القادة أكثر ميلاً للتمكين إذا كانوا في أعلى السلم الوظيفي، مقارنة بالقادة في المستويات الوظيفية الدنيا.

ج- يرى المبحوثون عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الوظيفة والشعور بالتمكين.

ومن أهم التوصيات:

ح- على الإدارة العليا تبني برنامج تمكيني ملائم مع جميع القطاعات.

6- (seaborne,2003)، بعنوان: " نمط القيادة وعلاقته بمستوى التمكين."

"Leadership style and its relationship to the level of empowerment

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى ما إذا كان الأفراد أو الجماعات الذين يتصورون بأن قائدهم يتبنى نمط قيادة متوازن تماماً يتمتعون بمستوى تمكين أعلى من الأفراد الذين يعتقدون بأن قائدهم يتبني نمط قيادة معتدل التوازن أو نمط قيادة غير متوازن، وقد تناولت هذه الدراسة ثلاث مجموعات من القادة وهم :ذوو الأنماط المتوازنة، ذوو الأنماط المعتدلة التوازن، ذوو الأنماط غير المتوازنة، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاستبانة.

ومن أهم النتائج:

أ- أن الأفراد الذين يتبعون قائداً ذا نمط قيادة متوازن لا يسجلون فرقاً ذا دلالة إحصائية في التمكين.

ب- أن سلطة اتخاذ القرار تلعب دوراً حاسماً في إدراك الموظفين للتمكين وتفهمهم له، حيث يرتبط التمكين ارتباطاً وثيقاً بسلطة اتخاذ القرار، فإذا كان الموظف يملك المعرفة لاتخاذ القرار، والخبرة لتسخير فهمه للعمل لتلبية حاجات العميل، فينبغي ألا يتردد في اتخاذ القرار والعمل بمحض اختياره، وكذلك فإن الموظفين الذين يتبعون لقادة ذوو أنماط غير متوازنة يتمتعون بمستويات أدنى من التمكين على المستويين الفردي والجماعي، وأن هؤلاء القادة ذوي الأنماط غير المتوازنة ربما يعوضون عن قصورهم في تطبيق نمط القيادة السليم باستخدام قدر أكبر من السيطرة.

ومن أهم التوصيات :

أ- على أصحاب القرار في الشركات إتباع نمط قيادة سليم يمكّنهن من إعطاء الفرصة للموظف بالمشاركة في اتخاذ القرار بغرض تعزيز التمكين لديه.

7- دراسة مالوترا وآخرون (Malhotra, et)، 2002: بعنوان: " قياس تمكين المرأة- قياس عالمي".

"Measuring empowerment Almroh- global measure. "

هدفت الدراسة إلى وضع إطار منهجي لقياس تمكين المرأة ، وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعياً ، وتكونت عينة الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت التمكين خلال (1983 حتى 2001)، واستخدم الباحثون منهج تحليل المحتوى.

ومن أهم النتائج:

أ- إن استخدام مؤشر التمكين كمقياس عالمي يعطينا نتائج دقيقة جداً عن واقع التمكين لدى الفئات المختلفة.

و من أهم التوصيات :

أ- وضع تصور لأهم المجالات والمؤشرات التي يمكن استخدامها لوضع مقياس عالمي يفيد في الكشف عن واقع تمكين المرأة في مجالات الحياة المختلفة ، سياسية ،واجتماعية ،واقتصادية وغيرها ، وأهم مؤشرات ومجالات تمكين المرأة من خلال الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعياً.

8- (salder,2000)، بعنوان" التمكين الإداري وعلاقته بالرضا الوظيفي."
"Administrative empowerment and its relationship to job satisfaction

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة العلاقة بين أبعاد التمكين للعاملين وبين الرضا الوظيفي، وكذلك هدفت للتعرف إلى طبيعة العلاقة بين أبعاد التمكين وبين الالتزام التنظيمي، وذلك بالتطبيق على مجموعة المستشفيات الكائنة في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن أهم النتائج:

أ- أن أبعاد التمكين ترتبط إيجابياً بالرضا الوظيفي.

ب- أن أبعاد التمكين ترتبط كذلك إيجابياً بالالتزام التنظيمي.

ج- أن الاختلافات في نوع المستقصى منهم تؤثر على مدركات العاملين لكلا المتغيرين، الالتزام التنظيمي والرضا الوظيفي.

و من أهم التوصيات التي توصي بها الدراسة:

أ- تعزيز مفهوم الالتزام التنظيمي للعاملين في مجموعة المستشفيات الكائنة في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية.

تعقيب عام على دراسات المحور الثاني :

يتضح من الدراسات السابقة أن هناك نقاط اتفاق ونقاط اختلاف:

1- نقاط الاتفاق:

أ- جميع الدراسات أوضحت بأن التمكين الإداري مرتبط بالمستوى الوظيفي.

ب- أن التمكين لدى الموظفين يتطلب وجود نظام قيادة فعّال يحفز مشاركة العاملين

2- نقاط الاختلاف:

أ- بعض الدراسات السابقة استخدمت مؤشر التمكين العالمي لقياس التمكين لدى الفئة المستهدفة، وبعضها الآخر لم تستخدمه.

ب- بعض الدراسات قامت بقياس مؤشر التمكين الناجم عن مشاريع مقدمة من قبل المؤسسات الدولية، وبعضها الآخر ابتعد كل البعد عن هذا المجال.

أهم ما يميز الدراسة:

أ- الدراسة الأولى التي استهدفت ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

ب- استخدام مؤشر التمكين العالمي لقياس دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى الفئة المستهدفة في قطاع غزة.

1-7 مصطلحات الدراسة:

1- المشاريع الصغيرة:

تلك التي تشغل خمس عاملين فأقل، ويمتلك قطاع المشروعات الصغيرة جداً قدرات متنامية في مجال التشغيل. وتوفير مصادر الدخل للعديد من الأفراد والأسر، ويتعذر هذا الدور في ظل اشتداد الأزمات الاقتصادية وأزمات سوق العمل، (زعرب، 2013م، ص40).

2- الرفاه الاقتصادي:

يعني اقتصاد الرفاهية بالنتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعياً وتناولها في النظرية الاقتصادية. (محمد، 2012م، ص108).

3- الإعاقة:

وتعرفه منظمة الصحة العالمية على إن الإعاقة هي الضرر الذي يصيب الفرد نتيجة حالة القصور أو الخلل ، ويحد أو يحول دون قيام الفرد الطبيعي بالنسبة لعمره أو جنسه في إطار عوامل اجتماعية وثقافية يعيشها الفرد. (وزارة الشؤون الاجتماعية،1994م).

4- التمكين: استخدام القوة الذاتية للقيام بنشاطات مشتركة مع الآخرين لإحداث التغيير، علماً بأن هذا التمكين يشمل القدرة على اتخاذ القرارات واكتساب مهارات الوصول إلى الهدف.

(إنترنت، مفهوم التمكين وأبعاده، 2009م).

5-الاندماج الاجتماعي: هو عملية ضم مختلف عناصر الحياة الاجتماعية في مجتمع ما لتشكيل علاقة واحدة متناسقة أو إزالة الحواجز القائمة بين المجموعات المختلفة.

(إنترنت، مفهوم الاندماج الاجتماعي، 2012م)

الفصل الثاني

واقع الاقتصاد الفلسطيني

2-1 المبحث الأول

مراحل تطور الاقتصاد الفلسطيني وأهم مؤشراته

2-1-1 المقدمة.

2-1-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني في زمن الانتداب البريطاني.

2-1-3 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين عامي (1967-1993م).

2-1-4 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين عامي (1994-2000م).

2-1-5 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين عامي (2001-2005م)، (انتفاضة الأقصى الثانية).

2-1-6 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بعد (2005م).

2-2-1 المقدمة:

إن الصورة الموجودة لدى مجتمعنا الفلسطيني صورة ليست صحيحة ويجب التخلص منها حتى لا نبقى تحت رحمة الآخرين ونرهن كل أمورنا للخارج وتحدث المشاكل بتوقف هذا الدعم عنا، وآن الأوان أن نفكر جيداً بالاعتماد على أنفسنا، ونحاول تقليص الاعتماد على المعونات الدولية لنستطيع أخذ قرارنا بأنفسنا وليس بقرار غيرنا (الرفاتي، 2008م، ص1).

كما إن الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية يشير إلى الاقتصاد في الأقاليم الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو اقتصاد محكوم إلى حد كبير بالاقتصاد الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية، ومن ميزات اقتصاد السلطة الفلسطينية اعتماده العالي على المساعدات الخارجية، وهو أحد مصادر الدخل الاساسية للسلطة الحاكمة، وتأتي المساعدات المالية من الدول العربية، الاتحاد الأوروبي والولايات الأمريكية المتحدة. كما يتميز هذا الاقتصاد بنسبة عالية من العمال في إسرائيل والخارج.

أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من انخفاض في إجمالي الناتج المحلي وإن كان يرتفع في بعض السنوات فإنه عائد إلى المنح والمساعدات ولا يعبر عن زيادة حقيقية سببها زيادة في الاستثمار وهذا واضح من خلال الاطلاع على الفجوة الموجودة بين حجم الادخار والاستثمار لأن الاستهلاك الكلي يزيد عن حجم الناتج المحلي في كثير من السنوات، وهذا ما يفسر بأن الاقتصاد قائم على المساعدات والقروض ولا يوجد قدرة على الادخار إلا بشكل محدود يعجز عن تمويل الاستثمارات، وإضافة على ذلك نجد أن حجم الدين العام يزداد عام بعد عام، كما أن موازنة الحكومة لم تنعم بفائض ولو لسنة واحدة من السنوات، كما أن مشكلة البطالة والتي تحتل الصدارة بين الظواهر الاقتصادية الأكثر تعقيد أمام أي حكومة فلسطينية تتفاقم بشكل لا يمكن تجاوزه ، كما أن العجز في الميزان الجاري له التأثير البالغ على حالة الاقتصاد وعلى الناتج المحلي الاجمالي، فالواضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من جملة من العجز في عدة مؤشرات، (شلايل، 2015م، ص191).

ومن هنا أرى أن الوضع الاقتصادي والمالي الصحيح لأي دولة هو أن تعتمد على مواردها الذاتية لتسيير شئونها المالية، وكذلك ما يتعلق بتنمية وتطوير الاقتصاد لما لذلك من أهمية في تدعيم الاستقلال السياسي.

2-1-2 تطور الاقتصاد الفلسطيني في زمن الانتداب البريطاني (1920-1948م):

1- القطاع الزراعي:-

شهدت الزراعة خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين تطوراً ملحوظاً، فاتسعت المساحات المزروعة، وازداد إنتاج المحاصيل الزراعية، وتحسنت أساليب فلاحة الأرض، وظهر نظام الدورة الزراعية المتعددة، إلى جانب الدورة الثنائية التقليدية، كما زاد التطور الصناعي بزيادة الحاجة إلى الصوف والجلود والكتان والكروم، وغيرها من المزروعات الصناعية.

صاحب نمو الزراعة، تطور في البنية الاجتماعية – للفلاحين، إذ تمكن بعض المتوسطين منهم، من تحقيق الربح السريع، عبر فتح الورش والمحال الاستهلاكية، ما جعلهم أثرياء، قادرين على استخدام العمال المزارعين أنفسهم، وبذلك ظهرت شريحة الفلاحين الأجراء.

إضافةَ إلى ذلك، أخذ الترتيب الاجتماعي في الريف يتضح أكثر، خصوصاً في أوساط عائلات الأعيان والوجهاء ممن توارثوا المناصب الدينية والإدارية المرموقة، مما جعلها في مراكز الصدارة اجتماعياً وأهَّلها للزعامة السياسية، أيضاً. وبذلك بدأت عملية التجاذب الاجتماعي تأخذ أبعادها في الريف الفلسطيني، فتعزز دور الوجهاء والملاك، مقابل اتساع دائرة الفلاحين

يورد جون هوب سمبسون J.H.Simpson، في تقريره أنه "لا تكاد توجد قرية عربية غير مغرقة بالديون. والفلاحون مثقلون بالضرائب، لدرجة يتعذر معها عليهم دفع ضريبة العشر.

ويضيف تقرير رسمي آخر أن دخل العائلة الفلاحة، المكونة من ستة أشخاص، كان يراوح ما بين 20-30 جنيها شهرياً، لكن ما تحتاج إليه لشراء ضرورات المعيشة يبلغ 26 جنيهاً. فإذا عرفنا أن الفلاح يدفع نحو ستة جنيهات ضرائب مباشرة وغير المباشرة وثمانية جنيهات ديوناً، فإن ما يبقى له لا يكفي لسد الرمق، (شيب، 2015م، ص23).

2- القطاع الصناعي:

لم تشهد فلسطين حتى مطلع حكم الانتداب البريطاني وجود قطاع صناعي بالمفهوم والمقاييس الحديثة ، فقد كان المجتمع الفلسطيني مجتمعاً زراعياً ريفياً اتسمت فيه مجموعة الصناعات التي أمكن إقامتها بأنها صناعات صغيرة حرفية عائلية أنُشئت في ظل حاجات المجتمع القروي بدءاً بالعائلة الريفية، واعتمدت بالدرجة الأولى على المواد الأولية المتوفرة محلياً، وحاولت تلبية بعض الحاجات التي ولدتها متطلبات العائلة أو القرية .

وعليه فقد كانت الصناعات المنتشرة في فلسطين منذ مطلع هذا القرن من الصناعات التحويلية التي تعتمد على تصنيع الإنتاج الزراعي كطحن الحبوب واستخراج الزيوت النباتية وبعض الصناعات الكيماوية المستندة إلى الإنتاج الزراعي كصناعة الصابون ، بالإضافة إلى مجموعة الصناعات التي تشكل حاجة أساسية لكل المجتمعات الريفية الزراعية كالنسيج ودباغة الجلود والحدادة والصناعات الخشبية .

ولم يتضح وجود ميزة صناعية لفلسطين بالمقارنة مع البلدان المجاورة ، فقد كان معظم الإنتاج الصناعي يُستهلك محلياً ، باستثناء صناعة الصابون التي كانت تصدر إلى الأقطار المجاورة ، ولا سيما مصر والعراق ،(العامري، 1981، ص105).

وأهم مجموعة الصناعات التي أقيمت في فلسطين خلال المرحلة السابقة، وهي كما يلي:-

أ- صناعة الطحين:

كانت مطاحن فلسطين في معظمها يدوية أو تدار بقوة الماء وأما المطاحن الآلية فقد كانت في المدن وحدها منذ عام (1912م) ، فكان منها عشر مطاحن آلية في يافا معظمها للدقيق، والقليل منها لصناعة المعكرونة .

ب- استخراج الزيوت :

كانت معظم المعاصر خشبية تدار بالطاقة الحيوانية ، ويدار بعضها بقوة المياه ، وكانت هناك معامل لاستخراج زيت الزيتون وزيت السمسم ، وتراح معدل إنتاج المعامل الصغيرة بين (150 و 200 كغ/يومياً)، والمعامل الكبيرة بين (2000 و 3000 كغ/يومياً)، كما قُدر الإنتاج السنوي بحوالي (7000 طن).

ت- صناعة الصابون:

اشتهرت بها نابلس بالدرجة الأولى وكان فيها (30 مصنعاً) تلتها في مدينتا حيفا ويافا ، وقد قدر الإنتاج لمعامل نابلس قبل الحرب العالمية الأولى ما بين (500 و 1000 طن) ، ومعامل حيفا بـ (300 طن) ، ومعامل يافا بما بين (200 و 300 طن) وبلغت قيمة صادرات الصابون في عام (1913م) حوالي (200.000 جنيه) ، وقد تم إدخال بعض الوسائل الحديثة على هذه الصناعة في مطلع القرن العشرين بواسطة شركة يهودية روسية كانت تنتج (200) طناً سنوياً.

ث- صناعة المشروبات الروحية :

أدخل اليهود هذه الصناعة إلى فلسطين، وكان معظم إنتاجها للتصدير، وقد تركزت هذه الصناعة في مدينة الخليل وكانت عمليات تصنيعها أول الأمر بدائية.

والبيانات التالية توضح أهم الصناعات وأعدادها:

الجدول (2-1)

أهم الصناعات وعدد المؤسسات الصناعية في فلسطين (1918 م).

الصناعة	عدد المصانع	النسبة المئوية لعدد المنشآت في كل صناعة
المعادن	101	8.2
الصباغة	20	1.6
النسيج	168	13.6
الملابس	166	13.4
الصناعات الغذائية	178	14.4
الصناعات الكيماوية (تشمل الزيوت والصابون)	395	32.0
الورق والطباعة	27	2.2
صناعة الجلود	29	2.3
الخشب	90	7.3
الخزف والطوب	52	4.2
صناعات أخرى	10	0.8
	1,236	100

المصدر: الحسيني، 1946م، ص 125.

حيث تركزت أهم الصناعات التي سبق ذكرها في القدس (167 مصنعاً) ويافا (119 مصنعاً) وحيفا (82 مصنعاً). ولقد احتلت الصناعات الكيماوية المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت (32.0 %) تليها صناعة الصناعات الغذائية (14.4%) فالنسيج (13.6 %) فالمعادن (8.2 %) فالأخشاب (7.3%).

وخلاصة القول؛ إن القاعدة الصناعية للاقتصاد الفلسطيني لم تكن متوفرة في مطلع حكم الانتداب، وان القطاع الصناعي اتسم بالتخلف الشديد، وقد ارتبط ذلك بسوء الإدارة العثمانية وعدم توفر وسائل النقل والمواصلات، وعدم وجود التمويل الصناعي، وقلة عدد المهندسين، وعدم وفرة اليد العاملة المدربة لغياب التعليم الفني الصناعي ، ثم بتخلف القطاع الزراعي وضعف حجم رأس المال المتاح **للاستثمار** في الصناعة،(المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان،2015م).

2-1-3 تطور الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الصهيوني (1967-1993م):

1- القطاع الزراعي:

وهي فترة الاحتلال الصهيوني، حيث بدأ الاحتلال بتطبيق مجموعة من السياسات الزراعية، والتي تهدف إلى القضاء على الحمضيات كمحصول استراتيجي رئيسة، وذلك لكونها منافساً قوياً للمنتج الصهيوني في أسواق إقليمية ودولية عديدة، حيث تم استخدام ثلاث سياسات:

أ- السياسة الحريرية: فهي إغراء المزارعين بإحلال الحمضيات بالخضروات من خلال دعم مستلزمات الإنتاج، وفرص تسويقية مغرية، حيث تفوق قيمة إنتاج دونم الخضروات ضعف دونم الحمضيات.

ب- السياسة الحديدية: فهي استحداث معايير جديدة لتصدير الحمضيات، تجعل من المنتج الفلسطيني غير صالح للتصدير إلا قليلاً و الباقي يتم شراؤه بأسعار بخسة لمصانع العصير الصهيونية، والجانب السلبي في هذه السياسات هو أن كليهما مستنزف كبير للخزان الجوفي، حيث إن الخضار تفوق الحمضيات في استهلاكها للمياه، وهو الأمر الذي أدى إلى تجاوز كل الخطوط الحمراء في مستوى المياه كماً ونوعاً، حيث ترك الاحتلال الأراضي الفلسطينية خصوصاً غزة في عام (1994م)، وليس فيها قطرة ماء صالحة للاستهلاك الآدمي، إلا مناطق المستوطنات الصهيونية، حيث بدأ التملح والاستنزاف يرهقان الخزان الجوفي فيها قبل مغادرتها.

ت- السياسة الثالثة (فتح سوق العمل): غير مباشرة كان لها التأثيرُ الكبير على الزراعة، وهي فتح باب العمالة داخل الكيان الصهيوني بأجور عالية جداً مقارنة بالدخل الزراعي، سواء للمزارع أم العامل الزراعي، وهو الأمر الذي أغرى كثيراً من المزارعين والعمال إلى هجر الأراضي الزراعية.

وعليه فقد أصبح الاقتصاد الزراعي الفلسطيني مكوناً من مكونات الاقتصاد الصهيوني، وذلك خلال 27عاماً من الاحتلال، وتتم الزراعة فيه سواء للاستهلاك المحلي الصهيوني السكاني أم الصناعي، إضافة إلى التصدير حيث كان يجري تصدير العديد من المحاصيل الزراعية مثل التوت الأرضي والزهور والخضروات وبعض الفواكه وكأنها إنتاج صهيوني، و الجدير بالذكر أن هذه المنتجات ذات احتياجات مائية عالية، ومجهده للتربة وتحتاج إلى مستلزمات إنتاج يتم توفيرها من الجانب الصهيوني. وعليه فقد أصبحت المحاصيل الاستراتيجية هنا هي "الخضار"، وكذلك المحاصيل "النقدية" أو "التصديرية" ، (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، 2006م).

2- قطاع الصناعة:

إن قطاع الصناعة الفلسطيني لم يتمكن من تحقيق زيادة كبيرة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث استيعاب قوة العمل الفلسطينية، و بقيت مساهمة قطاع الصناعة خلال الفترة (1987- 1990م) بحدود (9%) من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، و هذا يعتبر مؤشراً خطراً لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني، فهو يعكس نقصاً في استخدام الطاقات المؤسسية المتاحة، نتيجة انخفاض نشاط التعاقدات من الباطن لحساب شركات إسرائيلية، واستمرار اختناقات التسويق التي تواجهها معظم القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الصناعة الفلسطيني.

وتشير الإحصائيات إلى تحسن بسيط شهده القطاع في الأعوام الأولى من التسعينيات.

فقد ارتفعت المساهمة من عام (1992م) إلى (1993م)، من (9.3%)، إلى (9.7%) في إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني، وذلك على حساب تراجع مساهمة الزراعة من(26.2% إلى 23.9%)، وقد يكون مرد ذلك ارتفاع قيمة التحولات ورؤوس الأموال الفلسطينية إبان أزمة الخليج في عامي (1990 و1991م)، واستثمارها في القطاع الصناعي الفلسطيني،(السهلي، 2003م، ص6).

2-1-4 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين عامي (1994-2000م):

1- القطاع الزراعي:

لا يزال قطاع الزراعة الفلسطيني من أهم القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في الضفة والقطاع، حيث استحوذ على (15%) من القوة العاملة الفلسطينية، وتشير البيانات المتوفرة حول تطورات القطاع الزراعي إلى تراجع أدائه بفعل الإغلاق من جهة، وسوء العوامل الجوية والدورة السنوية لموسم الزيتون من جهة أخرى ، فقد تراجعت مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الفلسطيني من (22%) عام (1994م) إلى (16%) عام (1996م) ثم إلى (14%) عام (1997م)، و تتفاوت فتصل المساهمة إلى 17% في الضفة ، و إلى 8% في قطاع غزة ، في حين كان يساهم قطاع الزراعة بنحو 30% من إجمالي الناتج المحلي الفلسطيني في السبعينات.

ويعاني قطاع الزراعة الفلسطيني من عدة صعوبات تتمثل في تزايد محدودية الأراضي الزراعية و المياه بسبب استمرار السياسة الإسرائيلية في مصادرة الأراضي الفلسطينية، و التحكم بمصادر المياه الفلسطينية و استخداماتها ، إلى جانب معاناة المنتجين الزراعيين من صعوبة تسويق

منتجاتهم في الأسواق المحلية للضفة و قطاع غزة و القدس ، حيث يحظر على منتجي كل منطقة الوصول إلى أسواق المنطقة الأخرى في فترة الإغلاق ، مما يؤدي إلى حصول اختناقات بتراكم فوائض زراعية في بعضها يؤدي إلى انهيار أسعارها ، و نقص في تلك السلع في البعض ينتج عنه ارتفاع كبير في أسعارها . و قد انعكست مجمل تلك الصعوبات بشكل سلبي على الاستثمار في قطاع الزراعة ، فخلال الفترة (1992– 1997 م) لم تزد قيمة الاستثمار الخاصة الجديدة في هذا القطاع (2.3) مليون دولار في قطاع غزة ، تمثل نحو (1.6%) من إجمالي الاستثمارات الجديدة، (السهلي، 2003م، ص6).

2- القطاع الصناعي:

شهد القطاع الصناعي الفلسطيني ازدهاراً ملحوظاً منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، نتيجة لإقرار قانون تشجيع الاستثمار وبناء المدن الصناعية، مما ساهم في زيادة الناتج الاستثمار المحلي والخارجي، وبرز ذلك من خلال مساهمة الصناعة في الناتج المحلي، ومن خلال مؤشر القيمة المضافة. حيث ارتفعت القيمة المضافة من (13.3%) من عام (1994م) إلى (17.4%) في عام (1999م)، ثم انخفضت في عام (2000م) إلى (17.2%) بسبب الحصار الإسرائيلي للضفة والقطاع.

غلب على قطاع الصناعة في الفترة من (1994–2000م) الطابع الحرفي وصغر حجم المشاريع الصناعية القديمة، فقد شكلت الصناعات التي تشغل سبعة عمال أو أقل حوالي (90%) من حجم القطاع الصناعي، (هندي، 2006م، ص40).

2-1-5 تطور الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بين عامي (2000–2005م):

1- القطاع الزراعي:

يساهم قطاع الزراعة بنسبة (12%) من إجمالي الناتج المحلي ويستوعب ما نسبته (13%) من مجمل الأيدي العاملة الفلسطينية، ومنذ بدء الانتفاضة أدى الحصار الإسرائيلي إلى إحداث أضرار كبيرة في هذا القطاع الحيوي من أبرزها :

أ- تجريف واقتلاع وحرق الأشجار المثمرة والتي تقدر بأكثر من (374) ألف شجرة، منها حوالي (109) آلاف شجرة زيتون، و(113) ألف شجرة حمضيات، بالإضافة إلى تدمير المنشآت الزراعية، وتقدر الخسائر في هذه الحالة حوالي (92) مليون دولار .

ب–مصادرة آلاف الدونمات لصالح المستوطنات وإقامة الطرق الالتفافية .

ت- إغلاق المعابر وما لذلك من أثر على الصادرات الزراعية للخارج، كما أثر بصورة سلبية على حرية نقل وتسويق السلع الزراعية داخل الوطن، حيث تعرضت بعض هذه السلع وخاصة الخضراوات والفواكه للتلف مما أدى إلى تدني أسعارها .

ث-أدى القصف العشوائي إلى تدمير كثير من مزارع الماشية والدواجن ومنع كثير من المزارعين من الوصول إلى مزارعهم، الأمر الذي أثر سلباً على قدرتها في تلبية طلب السوق المحلي في الفترة القادمة .

ج- إغلاق ميناء الصيد والحد من حركة الصيادين أوقع حوالي (2) مليون دولار خسارة في الثروة السمكية.

ح- هذه الاعتداءات والحصار الإسرائيلي ذات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على القطاع الزراعي وكبده خسائر جسمية، ويعني هذا أن القطاع الزراعي سيحتاج إلى عدة سنوات ليعود إلى ما كان عليه قبل الحصار الإسرائيلي، وخاصة فيما يخص الأشجار المعمرة والمثمرة من الزيتون والحمضيات .

خ- وقد قدرت وزارة الزراعة خسائر القطاع الزراعي جراء الحصار والقصف الإسرائيلي على مدى ثمانية شهور بأكثر من (2889) مليون دولار، (مقداد، 2001م، ص1).

2- القطاع الصناعي:-

تعتبر انتفاضة الأقصى التي انطلقت أحداثها في 28 سبتمبر (2000م) من الأحداث المهمة في تاريخ المنطقة بشكل عام وتاريخ الشعب الفلسطيني بشكل خاص، حيث قام الاحتلال بانتهاج سياسة تدميرية شاملة ضد الشعب الفلسطيني و مقدراته، وخلال هذه الانتفاضة لحقت أضرار فادحة بالاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع الصناعي بشكل خاص. أن هذا الحجم الكبير من الخسائر يعود إلى سياسات الإغلاق والتي كانت هي الأطول والأشد في تاريخ فلسطين، وقد رافق هذا الإغلاق إعادة احتلال المدن الفلسطينية والقرى والمخيمات، وقد لحق بهذه المناطق دمار واسع، هذه الممارسات في مجملها شلت حركة المواطن الفلسطيني، وعمقت الأزمة الاقتصادية التي كان يعاني منها سابقاً.

وخلال هذه الفترة كانت هناك عدة تقارير منشورة من قبل جهات فلسطينية متعددة سواء كانت رسمية أم غير رسمية، مثل وزارة المالية والغرف التجارية ووزارة الزراعة ووزارة السياحة، ومكتب المنسق العام للأمم المتحدة ومركز الإحصاء الفلسطيني وغيره، بعض هذه التقارير جاء بأرقام

تقديرية، وبعضها غطى الفترة الزمنية وقد اختلفت الأرقام في هذه التقارير وذلك بحسب اختلاف منهجية احتساب الخسائر.

وشهد قطاع الصناعة في فلسطين تراجعاً كبيراً نتيجة للإجراءات والممارسات الإسرائيلية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى الآن بسبب الإغلاق والحصار العسكري الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (هندي، 2006م، ص41).

2-1-6 تطور أداء الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ما بعد (2005م):

1- القطاع الزراعي:

جدول (2-2)

أداء الاقتصاد الفلسطيني الزراعي للفترة (2005-2013م).

السنة	المؤشر/ عدد العاملين	الإنتاج	القيمة المضافة
2005	1.551	747.3	298.7
2006	1,595	718	279.5
2007	843	745	292.8
2008	934	781.1	355.7
2009	957	766.1	373.8
2010	2,014	895.9	430.3
2011	1,985	0.0	0.0
2012	2,059	0.0	0.0
2013	2,159	0.0	0.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- أداء الاقتصاد الفلسطيني الزراعي للفترة (2005-2013م).

يوضح جدول (2-2) أن إنتاج القطاع الزراعي خلال الفترة (2005- 2013م) في ارتفاع مستمر، مع الملاحظ أن نشاط القطاع انخفض في عام (2009م) نتيجة الحرب الإسرائيلية، وحسب اطلاع الباحثة أن هذا التحسن يرجع إلى دور وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والاقتصاد للنهوض بواقع هذا القطاع وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للشعب الفلسطيني.

2- القطاع الصناعي:

ويوضح الجدول (2-2) أن أداء الاقتصاد الفلسطيني للفترة (2005 -2012م) حقق ارتفاع عدد المؤسسات الصناعية خلال (2005- 2007م) عقب انسحاب إسرائيل من قطاع غزة، إلا أنها انخفضت وذلك خلال عامي (2008-2009م) نتيجة الحرب الإسرائيلية على غزة، وبدأ النهوض مرة أخرى بالقطاع الصناعي وازدياد عدد مؤسساته خلال عامي (2010، 2011م) تم

انخفض عدد المؤسسات مرة أخرى خلال عامي (2012-2013م) نتيجة الحرب الإسرائيلية على غزة، وكذلك اشتداد قيود الحصار المفروضة.

أما عن عدد العاملين في القطاع الصناعي والذي يزداد أو ينخفض بزيادة وانخفاض المؤسسات الصناعية ويضاف إلى ذلك منع الاحتلال الإسرائيلي السماح للقوى العاملة الفلسطينية بالعمل داخل إسرائيل.

ومن الملاحظ أن إنتاجية القطاع الصناعي قد بدأت بالانخفاض وحتى الارتفاع الطفيف والعودة إلى الانخفاض نتيجة الممارسات الإسرائيلية المتواصلة في تدمير الاقتصاد الصناعي الفلسطيني.

جدول (2-3)

أداء الاقتصاد الفلسطيني الصناعي للفترة (1997-2013م).

السنة	المؤشر/ عدد المؤسسات	عدد العاملين	الإنتاج	القيمة المضافة
2005	12211	58242	1457236.1	605828.7
2006	11351	49990	1474364.3	666601.3
2007	14508	61690	1808281.8	735899.2
2008	14539	59641	2056157.0	968337.8
2009	15332	67052	2293632.4	1046536.0
2010	15617	65538	2700320.0	1311975.0
2011	17090	72022	2819352.8	1289086.0
2012	16263	78724	3798059.6	1710140.1
2013	16201	79566	4021524.7	1626789.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، عدد المؤسسات والمشتغلين وأهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين للفترة (1997-2013م).

2-2 المبحث الثاني

القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني

ويتكون من:

2-2-1 القطاع الانشاءات.

2-2-2 القطاع التجاري.

2-2-3 القطاع الخدماتي.

2-2-4 القطاع الزراعي.

2-2-5 قطاع الصناعي.

2-2-6 ملخص الفصل الثاني.

وفي هذا المبحث سيتم شرح أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الفلسطيني (قطاع الإنشاءات، قطاع التجارة الخارجية، قطاع الخدمات، قطاع الزراعة وقطاع الصناعة) وأبرز المشاكل والعقبات التي تعرقل من زيادة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وتطورها.

2-2-1 قطاع الإنشاءات:

يلعب هذا القطاع دوراً أساسياً لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتشغيله للأيدي العاملة، وتعدد ارتباطاته الأمامية والخلفية مع العديد من الصناعات والخدمات المكملة خاصة الصناعات الإنشائية وخدمات التمويل والنقل، فقد أشارت دراسة أجراها (جان سودربيرغ) حول دور قطاع البناء في إعادة أعمار فلسطين وجدت أن مضاعف الاستثمار في قطاع الإنشاءات لكل $ يولد (3-4) دولار للفترة (1994- 1999) بالإضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يلعبه سواء كان على صعيد توفير المساكن والمباني للمواطنين أم على صعيد تكوين المرافق العامة والبنية التحتية اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما يدلل على أهميته بأنه حظي بخطط وبرامج تنموية مع قدوم السلطة الفلسطينية، (شلايل،2015م، ص32).

جدول (2-4)

مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994- 2014م) بالمليون $.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	انتاجية قطاع الانشاءات	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
1994	3.080.7	218.7	%7.1
1995	3.300.0	147.0	%4.4
1996	3.340.1	225.7	%6.7
1997	3.830.0	236.2	%6.2
1998	4.379.0	303.6	%6.9
1999	4.741.6	592.7	%12.5
2000	4.335.9	290.2	%6.7
2001	3.932.2	167.4	%4.3
2002	3.441.1	97.0	%2.8
2003	3,923.4	185.8	%4.7
2004	4,329.2	245.3	%5.7
2005	4,796.7	279.7	%5.8
2006	4,609.6	298.8	%6.5
2007	4,913.4	298.9	%6.1
2008	5,212.1	189.1	%3.6
2009	5,663.6	387.0	%6.8
2010	6,122.3	533.0	%8.7
2011	6,882.3	728.5	%10.6
2012	7,314.8	715.1	%9.8
2013	7,477.0	785.7	%10.5
2014	7,463.4	547.3	%7.3
المتوسط	8051.83	355.8	%6.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية – إجمالي الناتج المحلي،(1994–2014م)، سنة الأساس(2004م).

ويرجع سبب انخفاض مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي إلى:

1- منع الاحتلال لدخول المواد اللازمة في عملية البناء والإنشاء فقد نقض الاحتلال الإسرائيلي جميع الاتفاقيات المبرمة السياسية والاقتصادية، وكان آخرها اتفاقية إعادة الأعمار في قطاع غزة.

2- قلة مصادر التمويل المتوفرة وصعوبة استخدام المتاح منها، وبالنظر إلى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والبالغ عددها (17) مصرفاً عام (2014م)، إلا أننا نجد أن دورها يكاد ينحصر في عمليات التمويل قصيرة الأجل .

3- الشريحة الأكبر في المجتمع هم من الفقراء ومحدودي الدخل إذ لا يستطيعون امتلاك الدخل الكافي لشراء المساكن والأراضي بسبب ارتفاع أسعارها بسبب قلتها، فالأرض تمثل تكلفتها(40%) من تكلفة إنشاء المبنى السكني للأسرة الواحدة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف البناء بسبب ارتفاع التكاليف، (شلايل، 2015م، ص33).

2-2-2 القطاع التجاري:

تبرز أهمية عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات داخل حدود الدولة، كتجارة الجملة والتجزئة الداخلية بهدف توفير الاحتياجات المطلوبة لأفراد المجتمع من السلع والتي عادة ما يكون إنتاجها محليا، فالتجارة الداخلية تعمل على تسهيل نقل جميع أنواع السلع لجميع القطاعات والتي تلزم في عملية الإنتاج كسلعة أولية ووسيطة، أو كسلع تم إنتاجها بشكل نهائي وتحتاج إلى توزيع على أفراد المجتمع، (شلايل، 2015م، ص37).

ومن خلال الجدول (2-9)، يتضح لنا تذبذب مستقر في مساهمة التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي حتى عام (2010م)، كما يتضح لنا انخفاض في هذه المساهمة التي جاءت مرافقة إلى الأوضاع السياسية والحرب على قطاع غزة خلال عامي (2008- 2009 م)، إلا أن فترة ما بعد الحرب شهدت نشاطاً واضحاً في مساهمة التجارة الداخلية في الناتج المحلي، وذلك لنشاط التبادل السلعي من خلال الأنفاق في قطاع غزة، كما أن النشاط الاقتصادي الذي ساد الضفة الغربية كان له دورٌ بارز في ارتفاع هذه النسبة.

جدول (2-5)

مساهمة قطاع التجارة الداخلية في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994- 2012 م)

بالمليون $.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إنتاجية قطاع التجارة الداخلية	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
1994	3.080.7	476.2	%15.4
1995	3.300.0	425.0	%12.8
1996	3.340.1	379.4	%11.3
1997	3.830.0	487.1	%12.7
1998	4.379.0	524.9	%12
1999	4.741.6	515.3	%10.8
2000	4.335.9	507.9	%11.7
2001	3.932.2	452.1	%11.5
2002	3.441.1	483.5	%14
2003	3,923.4	477.5	%12.2
2004	4,329.2	475.2	%11
2005	4,796.7	490.7	%10.22
2006	4,609.6	470.7	%10.21
2007	4,913.4	619.3	%12.6
2008	5,212.1	506.7	%9.7
2009	5,663.6	555.5	%9.8
2010	6,122.3	950.5	%15.5
2011	6,882.3	1228.1	%17.8
2012	7,314.8	1304.9	%17.8
2013	7,477.0	1295.1	%17.3
2014	7,463.4	1313.9	%17.6
المتوسط	8051.8	663.78	%13.04

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات قومية - الناتج المحلي الإجمالي، (1994-2012م)- سنة الأساس (2004م).

2-2-3 قطاع الخدمات:

ينظر إلى الاقتصاد الفلسطيني على أنه اقتصاد خدماتي بالدرجة الأولى، ويرجع ذلك لأنه يساهم بالنسبة الأكبر بين القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فنمو الناتج المحلي ومعدلات التوظيف في الأراضي الفلسطينية يرجع إلى نمو قطاع الخدمات، وذلك بسبب زيادة الطلب على الخدمات اللازمة للإنتاج والتسويق في القطاعات الاقتصادية الأخرى مما يخلق ترابطات أمامية وخلفية مع باقي القطاعات تساعد على النمو فيها، بالإضافة إلى انه يلعب دوراً مركزياً في تعزيز القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية والسلعية مثل توفر خدمات الاتصالات وخدمات الإنشاءات والتشييد والتجارة والوساطة المالية والاستشارات الإدارية والمحاسبية والهندسية، (شلايل، 2015م، ص35).

والجدول (2-10) يبين أداء القطاع الخدماتي ، ومن الملاحظ انخفاض في مساهمة القطاع الخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة من (42.8%) إلى (27.1%) أي بحوالي (15.7%).

وكما يوجد العديد من العوامل التي اعترضت نمو هذا القطاع؛ منها

1- قلة الموارد ومحدودية الإمكانيات، وبخاصةٍ خدمات البنية التحتية، فالموارد غير كافية لأداء وتطوير هذه القطاعات، مما جعلها تستهلك جزءاً كبيراً من الموازنة العامة الفلسطينية التي تعتبر محدودية المصادر والإمكانيات.
2- سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المصادر الأساسية للخدمات كالطاقة والمياه والاتصالات والنقل والمنافذ والمعابر، مما يجعل الاستفادة من هذه الموارد محدودة، وذلك بموجب اتفاقية باريس الذي يمنع إعادة بناء وصيانة هذه الخدمات، كما يُمنع إنتاج خدمات تنافس الخدمات الإسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية.
3- القيود المتعلقة بالأطر التشريعية والقانونية والمؤسسية، وتتصل هذه المشاكل بتدني الخدمات التي تقدمها المؤسسات والوزارات الحكومية لمؤسسات القطاع الخاص، وبخاصةٍ وزارة الاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعة المسئولة عن تنظيم التجارة الداخلية، وعمل الوكلاء التجاريين، ودعم القدرات الإدارية والفنية للمؤسسات الصناعية، وتأمين دخول منافذ تسويقية جديدة، والترويج للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى غياب الدور الرقابي للمجلس التشريعي على أداء المؤسسات الحكومية، ومدى التزامها بتنفيذ التشريعات الاقتصادية.

القيود المتعلقة بتمويل الاستثمارات في القطاع الخاص وتثمتل تلك القيود في ارتفاع أسعر الفائدة، (شلايل، 2015م، ص36).

جدول (2-6)

مساهمة القطاع الخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994- 2014 م) بالمليون $.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إنتاجية القطاع الخدماتي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
1994	3.080.7	1319.9	%42.8
1995	3.300.0	1624.3	%49.2
1996	3.340.1	1708.1	%51.1
1997	3.830.0	2109.8	%55.1
1998	4.379.0	2452.8	%56.0
1999	4.741.6	2618.9	%55.2
2000	4.335.9	2592.3	%59.7
2001	3.932.2	2347.6	%59.7
2002	3.441.1	2045.7	%59.4
2003	3,923.4	2330.7	%59.4
2004	4,329.2	2602.9	%60.1
2005	4,796.7	2943.7	%61.3
2006	4,609.6	3009.5	%65.3
2007	4,913.4	2982.2	%60.7
2008	5,212.1	3272.1	%62.7
2009	5,663.6	3454.3	%60.9
2010	6,122.3	3353.5	%54.7
2011	6,882.3	3555.1	%51.6
2012	7,314.8	3866.1	%58.6
2013	7,477.0	2721.6	%36.4
2014	7,463.4	2017.9	%27.1
المتوسط	5725.65	2615.7	%54.64

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات قومية - الناتج المحلي الإجمالي، (1994-2012م)- سنة الأساس (2004م).

2-2-4 القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي قطاعاً أساسياً سواء في الضفة الغربية أم قطاع غزة فهو يساهم بنسبة مهمة من الناتج المحلي، واستيعاب الأيدي العاملة.

وبالرغم من ذلك فأن القطاع الزراعي يشهد تذبذباً واضحاً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، حسب البيانات الواردة في الجدول (2-7)

جدول (2-7)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2014م) بالمليون $.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إنتاجية القطاع الزراعي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي
1994	3.080.7	361.2	%11.7
1995	3.300.0	372.8	%11.3
1996	3.340.1	435.3	%13
1997	3.830.0	385.0	%10.1
1998	4.379.0	430.8	%9.8
1999	4.741.6	422.0	%8.9
2000	4.335.9	356.1	%8.2
2001	3.932.2	297.1	%7.5
2002	3.441.1	244.7	%7.1
2003	3,923.4	276.3	%7.1
2004	4,329.2	300.0	%6.9
2005	4,796.7	236.1	%4.9
2006	4,609.6	240.4	%5.2
2007	4,913.4	299.6	%6.1
2008	5,212.1	336.9	%6.5
2009	5,663.6	347.5	%6.1
2010	6,122.3	332.9	%5.4
2011	6,882.3	408.7	%5.9
2012	7,314.8	339.1	%4.6
2013	7,477.0	309.9	%4.1
2014	7,463.4	286.4	%3.8
المتوسط	8051.83	343.2	%7.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية- الناتج المحلي الإجمالي (1994-2014م) سنة الأساس (2004م).

ويرجع أسباب انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى:

أ- التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي التي أدت إلى السيطرة على الموارد الطبيعية الزراعية من أراضي ومياه وغيرها.

ب- الإجراءات الإسرائيلية التعسفية من إغلاق معابر التي تحوّل دون تصدير المنتجات الزراعية وتدمير الأراضي واقتلاع الأشجار والتعمد في تدمير الأراضي وتصدير الدونمات منها لصالح بناء المستوطنات الإسرائيلية.

ت- اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية وما أعقبها من فرض قيود على حركة التجارة الداخلية والخارجية وعلى حركة تبادل المنتجات الزراعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ث- عدم تبني رؤية وطنية شاملة من أجل تطوير القطاع الزراعي في ظل محدودية الدعم المادي والفني، حيث لم تتعدى موازنة القطاع الزراعي (1%) من الموازنة العامة لدولة فلسطين (1994-2012 م) (سمور، 2013م، ص50).

1- مكونات القطاع الزراعي:

أ- الأراضي الزراعية:

ونستوضح مساحة الأراضي الزراعية حسب ما صدر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2012-2013م) ، من خلال الجدول التالي:

جدول (2-8)

مساحة الأراضي الزراعية لعام (2012- 2013م) .

المحافظة	مساحة الأراضي المزروعة (كم2)
فلسطين	931.5
الضفة الغربية	843.5
جنين	180.9
طوباس	52.1
طولكرم	77.4
نابلس	130.4
قلقيلية	48.9
سلفيت	68.6
رام الله والبيرة	77.0
أريحا والأغوار	20.6
القدس	16.0

المحافظة	مساحة الأراضي المزروعة (كم2)
بيت لحم	31.8
الخليل	139.8
قطاع غزة	88.0
شمال غزة	16.6
غزة	17.1
دير البلح	14.1
خانيونس	24.0
رفح	16.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مساحة الأراضي الزراعية، (2012– 2013م).

ب– الموارد المائية:

تقدر الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي (900) مليون متر مكعب وتعتبر مياه الأمطار المصدر الرئيسة لتجديد هذه الموارد.

إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر بشكل كامل على الموارد المائية الفلسطينية حيث يستغل منها ما يزيد عن (75%) ويستخدمها لأغراضه الخاصة في المستوطنات وداخل الخط الأخضر، في حين أن الكمية المتاحة لاستخدام الشعب الفلسطيني لا تتجاوز (275) مليون متر مكعب فقط.

ويستخدم منها في الزراعة (175) مليون متر مكعب أي (ما نسبته 64%) والباقي يستخدم في الصناعة والأغراض المنزلية، (مقداد، 2010، ص21).

ي

ث-الثروة الحيوانية:

جدول (2-9)

الثروة الحيوانية في فلسطين حسب النوع والمحافظة، (2014م) بالآف.

المحافظة	الطيور (بالألف)	الماشية			
		جمال	ماعز	أغنام	أبقار
فلسطين	6,361.1	42,009	38,410	3,496	237
الضفة الغربية	5,994.8	22,790	37,098	3,277	200
جنين	297.3	1,809	2,811	–	–
طوباس	–	–	–	–	–
طولكرم	2,214.4	683	3,650	–	–
نابلس	–	6,277	16,867	329	–
قلقيلية	27.0	1,792	6,013	497	200
سلفيت	–	–	–	–	–
رام الله والبيرة	2,830.0	–	–	–	–
أريحا والأغوار	–	740	3,423	274	–
القدس	–	–	–	–	–
بيت لحم	–	8,212	–	–	–
الخليل	626.1	3,277	4,334	2,177	–
قطاع غزة	366.3	19,219	1,312	219	37
شمال غزة	–	3,905	314	–	36
غزة	366.3	8,698	822	126	–
دير البلح	–	1,109	41	16	–
خانيونس	–	4,583	135	77	1
رفح	–	924	–	–	–

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الذبائح من الطيور والماشية في المسالخ العاملة في فلسطين حسب النوع والمحافظة، (2014م).

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن عام (2014م)، إلى وجود (19.219) ألف رأس من الجمال في قطاع غزة موزعة بين محافظات القطاع، و (219) ألف رأس من الماعز في الأغنام، و (37) ألف رأس من الجمال، و(1.312) ألف رأس من الماعز، أما الدواجن اللاحمة فتقدر بحوالي (366.3) ألف في محافظات قطاع غزة.

2- أهم المشاكل والعقبات التي تواجه القطاع الزراعي:

أ- مصادرة الأراضي، و الإغلاقات، والحصار، وشق الطرق الالتفافية، والتجريف، وإعاقة التسويق، والاعتداء المباشر، من قبل العدو الصهيوني، إلى جانب قيام العدو بالاستيلاء بالقوة على مصادر المياه، وتدمير البنية التحتية الزراعية من آبار وعيون ومحطات أبحاث و طرق زراعية .

ب- ضعف التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وعدم تطوير القوانين والتشريعات الزراعية، و في هذا السياق، فإننا نؤكد على ضرورة مناقشة و إقرار " مشروع القانون الزراعي " بهدف تحديد و إرساء استراتيجية زراعية فلسطينية تتناسب مع أهمية القطاع الزراعي .

ت- ضعف دور مؤسسات الإقراض الزراعي، و المصارف في تقديم التمويل والتسهيلات للمزارعين الفقراء، الذين يتعرضون لأبشع أساليب الاستغلال حين يضطرون للاستدانة على حساب محاصيلهم ، من التجار والطفيليين ، لعدم إمكانية الحصول على قروض ميسرة من المصارف المحلية.

ث- تخلف قطاع التسويق الزراعي، و ضعف بنيته التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات جيدة خاصة بالنسبة للطرق من القرى إلى المدن ، إلى جانب عدم توفر المعدات الحديثة اللازمة لما بعد جني المحصول مثل وحدات التدريج و التعبئة و التغليف، وتحكم المتنفذين من أصحاب هذه المعدات الذين هم أيضاً من كبار المصدرين في تحديد أسعار الإنتاج لصغار الفلاحين، وغياب الجهاز التسويقي فيها الذي يمكن الفلاح من المتابعة والحصول على المعلومات، كل ذلك عدا تعقيدات المعابر والإجراءات الأمنية و الإدارية المتعمدة من العدو، وفي هذا السياق فإننا نؤكد على ضرورة تأسيس المجلس الأعلى للتسويق الزراعي الفلسطيني وتفعيل الاتحادات والجمعيات و النقابات العاملة في القطاع الزراعي ، (الصوراني، 2004م، ص9).

2-2-5 القطاع الصناعي:

يعتبر التصنيع العمود الفقري للتنمية الاقتصادية في العصر الحديث كونه النشاط الاقتصادي القادر على تحقيق نقلة نوعية في مسار النهضة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لطبيعة العلاقة الجدلية التفاعلية بين النشاط الإنتاجي الصناعي والتنمية الحضارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع،حيث لا يوجد اختلاف على أهمية، وأولوية الاعتماد على التصنيع في عملية التنمية الحضارية الشاملة، بل يكمن الاختلاف في نوعية الصناعات التي يتعين البدء بها، بذلك يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية لأية دولة حيث تلعب دوراً رئيساً

مع باقي قطاعات الإنتاج في زيادة الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب العمالة، وتوفير المنتج المحلي دلاً من الاعتماد على السلع المستوردة، لما ذلك من أهمية اقتصادية واجتماعية على الدولة (وافي، 2011م، ص22).

و عند قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تم إقرار قانون تشجيع الاستثمار وبناء المدن الصناعية، مما ساهم في زيادة حجم الاستثمار المحلي والخارجي، والذي انعكس بدوره على مدى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلا أنه، ومنذ اندلاع الانتفاضة تكبد هذا القطاع خسائر فادحة نتيجة تدمير القطاعات الإنتاجية الفلسطينية، حيث تم إغلاق المنافذ الخارجية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى إغلاق المنافذ الداخلية بين مدن المحافظات المختلفة، مما ألحق الخسائر ففي جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الفلسطيني. (هنية، 2005م، ص46)

وعند استعراض أداء القطاع الصناعي كما هو موضح في الجدول (8) فإن المؤشرات تبين مدى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي، حيث إن القطاع الصناعي لم يضف أي قيمة كبيرة إلى الناتج المحلي الإجمالي طوال الفترة من عام (1994–2004م)، ومع حلول (2005م) نجد أنه طرأ عليه ارتفاع بسيط بسبب زيادة المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي، ولكن سرعان ما تراجع بشكل حاد في عام (2006م)، ومع قدوم عام (2007م) عاد التحسن والارتفاع واستمر حتى نهاية فترة الدراسة ، وذلك بسبب السياسات الاقتصادية التي استخدمتها الضفة الغربية، وكذلك بسبب تحول القطاع من الاعتماد الكلي على الاحتلال الإسرائيلي إلى التعامل مع مصر من خلال الإنفاق، ولكن ما يلاحظ أواخر عام (2008م) وأوائل عام (2009 م) شهد توقف شامل في الحركة الاقتصادية، حيث بلغ التقدير الأولي لخسائر القطاع الصناعي حوالي (438) ألف دولار يومياً، وتقدر خسائر الأنشطة الاقتصادية حوالي (86.7) ألف دولار، وبشكل عام فقد ساهم هذا القطاع في الناتج المحلي بحوالي (23%) للعام (1994م)، إلا أنه بدأت نسبة مساهمته بالانخفاض بشكل مستمر حتى بلغت النسبة عام (2014م) حوالي (15%) مما يعني انخفاض (8%).

جدول (2-10)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للفترة (1994-2014م) بالمليون $.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إنتاجية القطاع الصناعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي
1994	3080.7	705.9	%22.9
1995	3300.0	702.8	%21.3
1996	3340.1	592.1	%17.7
1997	3830.0	607.5	%15.9
1998	4379.0	671.5	%15.3
1999	4741.7	659.3	%13.9
2000	4335.9	591.5	%13.6
2001	3932.2	673.9	%17.1
2002	3441.1	572.4	%16.6
2003	3923.4	696.9	%17.8
2004	4329.2	707.6	%16.3
2005	4796.7	831.8	%17.3
2006	4609.6	643.6	%17.3
2007	4913.4	710.2	%13
2008	5212.1	894.5	%14.5
2009	5663.6	925.9	%17.2
2010	6122.3	956.6	%16.3
2011	6882.3	963.3	%15.6
2012	73314.8	1091.6	%14.0
2013	7,477.0	1,158.5	%15.5
2014	7,463.4	1,105.4	%14.8
المتوسط	8051.83	783.9	%16.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية- الناتج المحلي الإجمالي، (1994-2014م)- سنة الأساس (2004م).

وتُشير الباحثة إلى أسباب انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى:

أ- عدم السماح بدخول المواد الخام، حيث تفيد الدراسات التي أعدتها الغرف التجارية بـ (36%) من تراجع المصانع يرجع لعدم توفر المواد الخام، كما أن (46%) من المصانع يتوقع أن مخزونها من المواد الأولية معرض للنفاذ في فترة لا تتجاوز شهراً، (10%) من المصانع يكفيها المخزون من شهر إلى ثلاثة أشهر.

ب- عدم السماح بخروج المواد المصنعة للتصدير.

ت- قطع التيار الكهربائي بشكل جزئي ومتكرر

ث- وقف العمل داخل المناطق الصناعية رغم الاتفاقات التي تنص على عدم وقفه.

ج- عدم تمكن العمال من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الحصار المفرضيات على المدن الفلسطينية.

ح- إعاقة حركة التجارة الداخلية بين المدن الفلسطينية بسبب الحصار المفرضيات عليها.

(هندي، 2005م، ص48)

1- مكونات القطاع الصناعي:-

بموجب التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية **(Isic)**، ويعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداماً في الإحصاءات الدولية، والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة ، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسة كالتالي:

أ- صناعة التعدين واستغلال المحاجر (الصناعات الاستخراجية):

وهي التي يمكن العمل على تطويرها عبر حصر الموارد المادية الطبيعية المتوفرة، كالفوسفات، والرخام ، والحجر الجيري ، والحجر، والأملاح ، والصخر الزيتي ، والكبريت ، والرمل ، والغاز ... الخ وهو توجه مرهون بتوفر الخطة الاستراتيجية الصناعية المرتبطة بالخطة التنموية الفلسطينية العامة، (الصوراني، 2004م، ص46).

وحسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2013م) بلغ إنتاجية هذه الصناعة في فلسطين (120438.8) ألف $ كما بلغ مساهمتها في الناتج المحلي (66054.6) ألف $، وبلغ عدد مؤسساتها حوالي (211) ألف مؤسسة في فلسطين، وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة حوالي (1721) ألف عامل.

ب- صناعة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه:

وتشمل إمدادات الكهرباء والمياه، وجمع وتنقية المياه، وتمثل صناعة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه نسبة ضئيلة من إجمالي القطاع الصناعي الفلسطيني،(قفة،2006م، ص44) .

وحسب ما صدرَ عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام (2013م) بلغ إنتاجية هذه الصناعة في فلسطين (3526.1) ألف $،كما بلغ مساهمتها في الناتج المحلي (10057.9) ألف $، وبلغ عدد مؤسساتها حوالي (13) ألف مؤسسة في فلسطين، وبلغ عدد العاملين في هذه الصناعة حوالي (1000) ألف عامل.

ت- الصناعات التحويلية:-

وهي الصناعات التي تقوم على تحويل المواد الخام (الأولية) إلى سلع قابلة للاستخدام،(قفة، 2006، ص45).

وبموجب هذا التصنيف فانه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية في فلسطين الى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسة هي:

ت.1- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ.

ت.2- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.

ت.3- صناعة الخشب ومنتجاته من ضمنها الأثاث.

ت.4- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.

ت.5- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري، ومنتجات المطاط والبلاستيك.

ت.6- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم).

ت.7- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.

ت.8- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.

ت.9- الصناعات التحويلية الأخرى. (القريشي، 2000م، ص73)

والجدول التالي يوضح تفاصيل الصناعات التحويلية، وعدد مؤسساتها والعاملين فيها وإنتاجيتها ومساهمتها في الناتج المحلي.

جدول (2-11)

الصناعات التحويلية وعدد مؤسساتها والعاملين فيها وإنتاجيتها ومساهمتها في الناتج المحلي بالمليون $، (2013م).

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	الإنتاج	إجمالي القيمة المضافة
أنشطة الصناعة.	16201	79566	4021524.7	1626789.0
أنشطة أخرى للتعدين واستغلال المحاجر.	211	1721	120438.8	66054.6
صناعة المنتجات الغذائية.	2128	14698	909782.4	350189.1
صناعة المشروبات.	50	711	131713.1	37658.1
صناعة منتجات التبغ.	18	149	146429.4	137110.5
صناعة المنسوجات.	386	1230	27221.8	11010.2
صناعة الملابس.	1580	11505	118914.7	72931.5
صناعة الجلد والمنتجات ذات الصلة.	412	2352	85991.1	40276.5
صناعة الخشب ومنتجات الخشب. والفلين عدا صناعة الأثاث، صناعة الأصناف المنتجة من القش ومواد الضفر.	773	2150	62417.2	24669.3
صناعة الورق ومنتجات الورق.	64	696	50556.9	18751.8
الطباعة واستنساخ وسائط الأعلام المسجلة.	427	1882	67027.0	26647.2
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة.	145	846	62504.1	28029.0
صناعة الكيماويات والمنتجات الكيميائية.				
صناعة المنتجات الصيدلانية الأساسية ومستحضراتها.	9	689	78366.5	61271.7
صناعة منتجات المطاط واللدائن.	238	1592	139198.2	63627.8
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى.	2128	12455	654643.9	197926.0
صناعة الفلزات الأساسية (صناعة المنتجات المعدنية الأساسية).	13	53	1446.3	551.0
صناعة منتجات المعادن المشكلة عدا الماكنات والمعدات.	3656	9456	325776.1	128047.2
صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية.	8	279	12014.9	4892.1
صناعة المعدات الكهربائية.	52	164	5679.5	2839.5
صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر.	47	308	11081.6	5135.4
صناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة.	22	27	386.6	118.1
صناعة معدات النقل الأخرى.				
صناعة الأثاث.	2769	10111	302224.5	111701.7
صناعات تحويلية آخرى.	243	895	47853.0	21039.1
إصلاح وتركيب الآلات والمعدات.	472	1193	17358.7	8850.5
أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها واسترجاع المواد وأنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات العامة.	24	103	6587.6	2551.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصناعات التحويلية وعدد مؤسساتها والعاملين فيها، وإنتاجيتها ومساهمتها في الناتج المحلي، (2013م).

2- المشاكل والعقبات التي يواجهها القطاع الصناعي:

وقد لخصت الباحثة المشاكل والعقبات التي يواجهها القطاع الصناعي في:

أ- الاعتماد الكبير على مصادر خارجية لقوة العمل الفلسطينية.

ب- التدني غير العادي لدور القطاع الصناعي في عملية التنمية.

ت-الاعتماد الكامل لهيكل التجارة على العلاقات التجارية مع إسرائيل والذي أدى إلى العجز التجاري الكبير.

ث-تدهور قطاع البنية التحتية والخدمات العامة، (أبو ظريفة، 1997م، ص1).

وفي هذا السياق لا بدَ أن نؤكد على أن تحقيق استراتيجية التنمية الشاملة التي يكون للقطاع الخاص فيها الدور القيادي لا بدَ أن تعمل على أن يكون للقطاع الصناعي الدور الذي يليق به وبالتالي فإن تنمية وتطوير القطاع الصناعي ضرورة لما يعّول عليه دفع عملية التنمية وتصحيح الاختلال في بنية الاقتصاد الوطني.

2-3 المبحث الثالث:

أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني:

يتكون من:

2-3-1 مؤشر الفقر الفلسطيني.

2-3-2 مؤشر البطالة الفلسطيني.

2-3-3 مؤشر الناتج المحلي الاجمالي "GDP" الفلسطيني.

مؤشر الدين العام الفلسطيني.

تلعب المؤشرات الاقتصادية دوراً هاماً في معرفة أهم التغيرات التي طرأ على الاقتصاد الوطني بمختلف مفاهيمه الكلية والجزئية، وخير مثال على ذلك، مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الذي يعتبر المرآة لأداء الدولة وحالة النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة، (شلايل، 2015م، ص30).

وفيما يلي سيتم مناقشة أهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني:

2-3-1 مؤشر الفقر الفلسطيني:

لقد تغيرت النظرة لهذه الظاهرة وطرق التعامل معها حديثا عن الفترات السابقة، وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، كثر الحديث عن هذه الظاهرة في أدبيات الأمم المتحدة، وجعلها قضية عالمية، حيث تم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقير في فلسطين لا يقاس بنفس المقاييس التي يقاس بها الفقير في أمريكا، وبالتالي توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية.

ويعرف الفقر على إنه غياب الحد الأدنى من الدخل والموارد لتلبية الحاجات الاساسية أو عدم القدرة على الحفاظ على الحد الأدنى لمستويات المعيشة وقد تم اعداد خطي الفقر بحيث يتماشى مع تلبية الاحتياجات الضرورية ومجموعة أوسع من الضروريات.

فخط الفقر الاول ويشار اليه (بخط الفقر الشديد) بشكل يعكس الاحتياجات الاساسية من مأكل ومسكن وملبس، أما خط الفقر الثاني ويشار إليه (بخط الفقر) فقد تم اعداده بطرقة تعكس ميزانية الاحتياجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن، جنباً إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية الشخصية والتعليم والتنقل، ولتحديد خط الفقر في الأراضي الفلسطينية، تم اعتماد الاستهلاك الشهري حيث أن الاستهلاك يعكس الاحتياجات على نحو أفضل.

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والاسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الاراضي الفلسطينية، 2007م).

وتتمثل أهم مظاهر وأسباب الفقر في فلسطين في:

1- وضع المسكن: حيث لا يلبي المسكن احتياجات الأسرة، فهو غير صحي، والتهوية غير كافية، ويتصف بالازدحام لصغر حجمه مقارنة مع عدد أفراد الأسرة، وتنقصه الخدمات وبحاجة للصيانة كما أنه بحاجة لإضافات أخرى.

2- الوضع الصحي: حيث يساهم وضع المسكن بالوضع الصحي السيئ للسكان، أظهرت الدراسة أن الأمراض الموسمية كانت هي الشائعة بين أفراد الأسرة.

3- الوضع التعليمي: حيث لوحظ أن هناك علاقة عكسية بين مستوى التحصيل العلمي والفقر، ويكون وضع التعليم متدنٍ جداً عند الأسر الفقيرة، كما أن هناك علاقة بين مستوى دخل الأسرة وتسرب الطلبة.

4- عمالة الأطفال: أظهرت الدراسة عدم رغبة الكثير من الأسر الفقيرة في أن يتم الطفل دراسته بذرائع مختلفة، فيما كان السبب الرئيسي هو الحاجة الاقتصادية الصعبة التي تعانيها تلك الأسر.

5- العزلة الاجتماعية: حيث العلاقات المحدودة مع الجيران والأقارب بسبب عدم القدرة على تقديم واجب الضيافة عندما يزورهم أحد، وقد سمي ذلك "بالتقوقع الاجتماعي" بسبب نقص الموارد التي تحت تصرفهم.

6- اليأس والإحباط: حيث تتمثل مظاهر اليأس والإحباط في البكاء المرير والحزن الشديد في نبرة الصوت، إضافة إلى خلق مشاكل نفسية، (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مؤشر الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2011م).

ويتضح من الجدول (2-12) أن نسبة الفقر في قطاع غزة (38.8%) أعلى منها في الضفة الغربية (17.8) وذلك بسبب الحصار الظالم المفروض عليه من جانب الاحتلال الإسرائيلي وكذلك ارتفاع نسبة البطالة إلى أعلى مستوياتها عن غيره من باقي مناطق فلسطين وهذا ما أكدته نسبة الفقر المدقع لسكان القطاع حيث جاءت بنسبة (21.1%).

جدول(2-12) نسب الفقر بين الأفراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين حسب المنطقة، (2013م).

المنطقة	2009		2010		2011	
	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع	الفقر	الفقر المدقع
الضفة الغربية	19.4	9.1	18.3	8.8	17.8	7.8
قطاع غزة	38.3	21.9	38.0	23.0	38.8	21.1
فلسطين	**26.2**	**13.7**	**25.7**	**14.1**	**25.8**	**12.9**

المصدر: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2011م).

2-3-2 مؤشر البطالة في فلسطين:

عرفت منظمة العمل الدولية البطالة بأنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل، والقادرين عليه والراغبين به والباحثين عنه ولا يجدونه،(شلايل، 2015م، ص40).
وهناك عدة أنواع للبطالة منها:

1- البطالة الاختلالية: وتحدث عندما لا يجد العمال ما يناسبهم من أعمال سواء بسبب نوع حرفهم فلابد لهم من الانتقال إلى حرفة اخرى، وهذا ما يحتاج إلى إعادة التدريب، وقد يؤدي إلى هذا النوع من البطالة الى الحاجة الى الانتقال الجغرافي من اجل المحافظة على الحرفة او المهنة.

2- البطالة الهيكلية: وتحدث عندما تدهور مهنة مهينة فلا يبقى عليها طلب ولا على ما تنتجه.

3- البطالة الدورية: وتحدث بسبب ما يسمى بالدورات الاقتصادية أو التجارية وهي فترات ازدهار يعقبها فترات ركود وتظهر بوضوح في النظام الاقتصادي الرأسمالي لأن في صلب ذلك النظام ما يقود إلى هذه التقلبات بشكل دائم.

4- البطالة الموسمية: وترتبط بموسم انتهاء الزراعة أو الدراسة ونحو ذلك.

5- البطالة الاختيارية: حيث تختار بعض القوى العاملة أن تبقى بدون أعمال، وتحدث نتيجة لارتفاع إعانات البطالة وقربها من مستوى الأجور الحقيقية في المجتمع.

6- البطالة المقنعة: وتكون على شكل انخفاض كبير في الانتاجية عن ما هو متوقع من العامل مقارنة بمثله.

7- بطالة الفقر: وتحدث عند نقص رأس المال اللازم للإنتاج أو الأدوات أو كنتيجة لسوء إدارة الموارد والعمال، وهذا النوع من البطالة عادة يصيب أفراد لم يسبق لهم العمل من قبل بل منذوا أن انظموا إلى القوى العاملة بعد تدريب أو تعليم أو منذ البحث عن العمل وهم لم يجدوا أية عمل على الاطلاق، (الأغا، أبو مدللة، 2011م، ص32).

وتعتبر مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية من أكبر المشاكل التي تواجه الشعب الفلسطيني بسبب الممارسات التعسفية الإسرائيلية ضده، حيث الاغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، والأطواق الأمنية لفترات مختلفة و اقامة المئات من الحواجز العسكرية على مداخل المدن والقرى الفلسطينية الأمر الذي يحول دون تنقل المواطنين الفلسطينيين بين مدنهم وقراهم.

ويتضح من الجدول رقم (2-13) أن أعلى معدل للبطالة في الضفة الغربية، في محافظة رام الله، بواقع (19.7%)، يليها محافظة الخليل (19.6%)، ويليها محافظة طوباس (18.1%)، ومحافظة طولكرم (17.8%)، ثم محافظة نابلس (17.0%)؛ وكان أدنى معدل للبطالة، في محافظة قلقيلية (13.2%).

وأشارت النتائج إلى أن أعلى معدل للبطالة في قطاع غزة كان في محافظة دير البلح (48.0%)، يليها محافظة خانيونس (42.5%)، يليها محافظة شمال غزة، حيث بلغ (41.7%)، يليها محافظة رفح (41.6%).

جدول رقم (2-13) معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب المحافظة،(2015م).

المنطقة/ المحافظة	نسبة البطالة
رام الله	%19.7
الخليل	%19.6
طوباس	%18.1
طولكرم	%17.8
نابلس	%17.0
قلقيلية	%13.2
دير البح	%48.0
خانيونس	%42.5
شمال غزة	%41.7
رفح	%41.6

المصدر: الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، مؤشر البطالة، (2015م).

2-3-3 الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني هو أحد الطرق لقياس حجم الاقتصاد الوطني واحتساب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً، وهو بذلك يختلف عن الناتج القومي الإجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما بغض النظر عما إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم محلياً أو خارج فلسطين.

شهد الناتج المحلي الاجمالي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من بين عامي (1994-2014م)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1994م (3.080.7) مليون دولار، أخذاً هذا النمو بالارتفاع حتى عام (2000م)، ويعزى ذلك الى المنح والمساعدات الخارجية، والسماح بدخول العمال الفلسطيني الى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر وحصولهم على دخل مرتفع، وفي عام (2001م) بدأ الناتج المحلي الاجمالي بالانخفاض نظراً لأحداث انتفاضة الأقصى الثانية وما أعقبها من سياسات اسرائيلية تدميرية للاقتصاد الفلسطيني وفرض القيود على حركة التنقل بين المدن والمحافظات الفلسطينية وأغلاق المعابر والطرق، ومنع العمال الفلسطيني من الوصول الى أماكن عملهم، ومنع المنح والمساعدات الاجنبية على أثر قيام انتفاضة الأقصى الثانية، ورغم ما شهده الناتج المحلي الاجمالي من الانخفاض خلال عام (2006م)، بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، ومنع تحويل

المستحقات الضريبية لخزينة الدولة الفلسطينية، إلا أنه شهد نمواً بسبب زيادة التبادل التجاري من خلال الأنفاق مع الحدود المصرية مقارنة بعام (2006م).

جدول (2-14) أجمالي الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني (1994-2014م) بقيمة المليون$ سنة الأساس (2004م).

ث	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
GDP	3080.7	3300.0	3340.1	3830.0	4379.0	4741.6	4335.9	3932.2	3441.1
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
GDP	3923.4	4329.2	4796.7	4609.6	4913.4	5212.1	5663.6	6122.3	6882.3
السنة	2012	2013	2014						
GDP	7314.8	7,477.0	7,463.4						

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مؤشرات قومية- الناتج المحلي الاجمالي (1994-2014م)، سنة الأساس (2004م).

2-3-4الدين العام الحكومي:

تعاني الحومة الفلسطينية من عدة تشوهات واختلالات هيكلية في اقتصادها، مما يجعلها غير قادرة على سداد التزاماتها وتغطية نفقاتها العامة، مما تطر إلى الاقتراض من الخارج وهذا يعتمد على حجم مواردها المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستحقة.

خلال الجدول (2-15) يوضح مدى التزام الحكومة الفلسطينية بسداد التزاماتها من خلال انخفاض الدين العام الحكومي خلال الربع الرابع من عام (2014م) بنحو (4.6%)، مقارنة بنهاية الربع الثالث من نفس العام، وبنحو (6.7%) مقارنة بنهاية الربع الرابع من العام المناظر له (2013م)، وتوزع هذا الدين بنحو (50.9%) دين حكومي محلي، و نحو (49.1%) دين حكومي خارجي.

جدول رقم (2-15) مؤشر الدين العام الحكومي لعام (2014م) بقيمة المليون$.

السنة	2013م				2014م			
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
الدين الحكومي العام	2260.8	24112.9	2360.4	2376.2	2329.6	2356.4	2323.8	2216.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، الدين العام الحكومي، (2014م).

2-4 ملخص الفصل الثاني:

تناول الفصل الثاني دراسة واقع الاقتصاد الفلسطيني منذ زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1920-1948م)، حتى عام (2005 م) بالتطرق إلى أهم مكونات الاقتصاد الفلسطيني (القطاع الصناعي والزراعي)، كما تناول واقع القطاعات الاقتصادية الكلية خلال فترة الدراسة (1994-2014م)، وكان كالتالي:

1- فقدان وجود السيطرة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني لتوجيه مساره وتحديد معدلات نموه وفقاً لأهداف اقتصادية وطنية. وعلى العكس من ذلك فقد تعرض للتدمير والتشويه والتبعية مما ألحق به اختلالات هيكلية عميقة أعاقت تطوره ونموه وانحرفت به باتجاه تحقيق مصالح وأهداف اقتصادية إسرائيلية.

2- يتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسات منهجية ضد الاقتصاد الفلسطيني تفقده القدرة على النمو والتطور.

3- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن النمو في القطاع الخدماتي والمساعدات الخارجية وليس نمواً في القطاعات الإنتاجية.

4- إن متوسط مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (6.8%) .

5- إن متوسط مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (13.4%) .

6- إن متوسط مساهمة القطاع الخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (54.64%) .

7- إن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (7.4%) .

8- أن متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (16.4%) .

9- بلغ مؤشر الفقر منطقة الضفة الغربية الفلسطينية بنحو (7.8%)، وقطاع غزة (21.1%) لعام (2011م).

10- بلغ مؤشر البطالة في الضفة الغربية نحو (19.7%)، وقطاغ غزة بنسبة (41.6%) لعام (2015م).

11- بلغ اجمالي الناتج المحلي لعام (2014م) في فلسطين حوالي(7,463.4 مليون$).

12- بلغ الدين العام للحكومة الفلسطينية لعام (2014م) حوالي (22,16.8 مليون$).

الفصل الثالث

الإعاقة ودور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها.

3-1 المبحث الأول

تعريف الإعاقة وأسبابها.

يتكون من:

3-1-1 المقدمة.

3-1-2 أنواع الإعاقة وتعاريفها.

3-1-3 تصنيفات الإعاقة .

3-1-4 أسباب الإعاقة.

3-1-5 حجم الإعاقة في فلسطين.

3-1-6 مؤسسات الإعاقة في فلسطين.

3-1-7 مشكلات ذوي الإعاقة في فلسطين.

3-1-8 الإسلام وذوي الإعاقة.

3-1-1 المقدمة:-

إن التنمية هي تلك الجهود المنظمة وفق التخطيط الذي ينسق بين الإمكانات البشرية والإمكانات المادية المتاحة في مجتمع معين لتحقيق مستويات أعلى للدخل القومي وللمداخيل الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في جوانبها المختلفة، في التعليم والصحة، وفي حاجات الأسرة والشباب، وصولاً إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، (شكور، 2012م، ص26).

أن أي مجتمع يسير في عملية التنمية الشاملة بحاجة إلى حشد جهود أبناء مجتمعها بكامله، وان وجود أعداد كبيرة من ذوي الإعاقة في مجتمع ما تضعف إمكانات التنمية، وتحد من سيرها فعلياً.

ويعيش ذوو الإعاقة في جميع أنحاء العالم أوضاع اجتماعية واقتصادية صعبة، تختلف من بلد لآخر حسب اهتمام الحكومات، والدور المؤسساتي التي تلعبه في سبيل النهوض بواقع هذه الفئة، بالإضافة إلى الخلفية الثقافية المجتمعية التي تلعب دوراً أساسياً في ذلك.

وتعتبر مشكلة الإعاقة والمعاقين في فلسطين لها خصوصية مهمة جداً نظراً للظروف الاستثنائية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، حيث كان للانتفاضة الأولى عام (1987م) والثانية عام (2000م)، سببٌ رئيسة في تزايد أعداد المعاقين وبخاصةٍ المعاقون حركياً بسبب الممارسات الوحشية لجيش الإسرائيلي الذي يستخدم أحدث الأسلحة حتى المحرمة دوليا في مواجهة المواطنين العزل، ومن المتوقع تزايد أعدد المعاقين الفلسطينيين إذا استمرت انتفاضة الأقصى الحالية واستمر الجيش الإسرائيلي باستخدام الأسلحة الفتاكة ضد الفلسطينيين، (الرنتيسي، 2008م، ص27).

كما أن ضعف الدور الحكومي، والعمل المؤسساتي في تمكين هذه الفئة وإدماجها مع باقي شرائح المجتمع يساهم وبشدة في تدهور أوضاعهم في كافة مناحي الحياة.

ومن هنا ترى الباحثة أن لذوي الاعاقة حقاً على تلك المجتمع من أجل النهوض بواقعهم لمواكبة السير في عملية التنمية الدامجة.

3-1-2 أنواع الإعاقة ومفاهيمها:

اقتصرت الدراسة على تناول الإعاقات الثلاث، الحركية والبصرية والسمعية .

1- مفهوم الإعاقة الحركية:-

لا يوجد تعريف موحد للإعاقة بشكل عام وحسب ما تراه الباحثة فإن ذلك يعتمد بشكل أساسي على المفهوم التي تعتمده بلد ما في تعريف الإعاقة أو ذوي الإعاقة، فعرف القانون الفلسطيني المعاق بأنه: هو ذلك الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين"، (وزارة الشؤون الاجتماعية، 1999م).

كما وتعرف منظمة الإعاقة الدولية المعاق: بأنه كُل فرد نقصت إمكاناته للحصول على عمل مناسب والاستقرار فيه، نقصاً فعلياً نتيجة لعاهة جسمية أو عقلية"، (الرنتيسي، 2008م، ص29) .

وعرفت الحكومة الفيدرالية الأمريكية عام (1977م)، الإعاقة الحركية: بأنها عائقٌ خلقي أو مكتسب يصيب أطراف الفرد أو عضلات جسمه تجعله غير قادر على القيام بالوظائف الجسمية المطلوبة منه قياساً مع الأسوياء (العزة، 2000م، ص48).

ويمكن تعريف ذوي الإعاقة الحركية على أنهم هم الأشخاص الذين لديهم بعض الإشكاليات الصعبة في التنقل والتجول على الأقدام والتي قد تحد أو لا تحد من أدائهم للأنشطة اليومية، فمثلا قد يجد صعوبة في مشي مسافة قصيرة، أو مشكلة في الصعود والهبوط على السلالم والمناطق الوعرة، ولا يستطيع مشي أي مسافة دون استراحة أو توقف، أو لا يستطيع المشي دون الاعتماد على عصا أو عكاز أو أجهزة المشي، أو لا يستطيع الوقوف على القدمين لأكثر من دقيقة ويحتاج كرسي بعجلات للتنقل من مكان لآخر. وتشمل هذه الصعوبة (الإعاقة) الأفراد الذين لديهم صعوبات في التحرك داخل المنزل أو خارجه، وكذلك المشي لفترات تزيد عن 15دقيقة وكذلك استخدام الأيدي والأصابع لمسك الأدوات أو الكتابة وغيرها، ورفع 2 لتر ماء على مستوى النظر مستخدمًا الأيدي، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011م).

وترى الباحثة إن الإعاقة بشكل عام تحدث بسبب التفاعل ين الأشخاص ذوي الإعاقة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين.

2- مفهوم الإعاقة البصرية:

تعرف الإعاقة البصرية من زاويتين أساسيتين، هما الزاوية القانونية والزاوية التربوية:

ويعتمد تعريف الإعاقة البصرية من الناحية القانونية على حدّة البصر (Visual Acuity)، وحدة البصر هي القدرة على التمييز بين الأشكال (كقراءة الأحرف أو الأرقام أو الرموز). بعبارة أخرى: حدة البصر هي قدرة العين على أن تعكس الضوء بحيث يصبح مركزًا على الشبكية، وحدة الإبصار العادية هي 20/20. فإن نقول إن حدة إبصار الشخص 60/20 مثلاً يعني أن الشخص لا يرى إلا عن بعد 20 قدم ما يراه الناس الآخرون عن بعد 60 قدم. وتبعًا لمستوى حدة البصر، يعتبر الإنسان مكفوفًا (قانونيًّا) إذا كانت حدة الإبصار لديه أضعف من 200/20، كذلك يتضمن التعريف القانوني للإعاقة البصرية تحديد مجال الإبصار (Field of vision) ومجال الإبصار هو المساحة الكلية التي يستطيع الإنسان العادي رؤيتها في لحظة ما دون أن يحرك مقلتيه. ومجال الإبصار يقاس بالدرجة وهو يبلغ حوالي (180) درجة عند الإنسان الذي يتمت بقدرات بصرية طبيعية، فإذا كان مجال البصر يساوي (20) درجة أو أقل فالإنسان مكفوف قانونيًّا، (إنترنت، بحث عن تعريف الإعاقة البصرية، 2015م).

وتُعرف الإعاقة البصرية من الناحية التربوية على إنها الحالة التي يفقد فيها الشخص قدرته البصرية بالكامل أو الذي يستطيع إدراك الضوء فقط (يفرق بين الليل والنهار)، ولا يستطيع القراءة او الكتابة الا بلغة ابرايل، (النوايسة، 2011م، ص37).

3- مفهوم الإعاقة السمعية:-

تعرف الإعاقة السمعية على أنها تباينٌ في مستويات السمع التي تتراوح بين البسيط فالشديد جداً، وهي إعاقة تحرم الفرد من سماع الكلام المنطوق أو بدون المعينات السمعية، وتشمل الأفراد ضعيفي السمع والصم ، (أبو الكأس، 2008م، ص33).

كما وتعرف الإعاقة السمعية على أنها تلك المشكلات التي تحول دون أن يقوم الجهاز السمعي عند الفرد بوظائفه أو تقلل من قدرة الفرد على سماع الأصوات المختلفة، وتتراوح الإعاقة السمعية في شدتها من الدرجات البسيطة والمتوسطة التي ينتج عنها ضعف سمعي إلى الدرجات الشديدة جدا والتي ينتج عنها صمم، (النوايسة، 2011م، ص160).

3-1-3 تصنيفات الإعاقة:

1- تصنيف الإعاقة الحركية:

هناك عدة تصنيفات لتصنيف الإعاقة الحركية، واعتمدت الباحثة بعض التصنيفات حسب ما رأته مناسباً بما يخدم الدراسة .

أ-تصنيف الإعاقة الحركية حسب درجة أو شدة الإعاقة:

فهناك إعاقة حركية شديدة أو متوسطة أو بسيطة. (الرنتيسي، 2008م، ص33)

فمثلاً لا يمكن لشخص ذوي إعاقة حركية شديدة العمل في مشروع صغير، لأعمال نجارة أو أعمال تحتاج إلى قوة جسدية كبيرة.

ب- تصنيف الإعاقة الحركية حسب موضع أو طبيعة الإصابة:

التلف أو الضعف العصبي NEUROLOGICAL IMPAIRMENITS ومن أهم الأعراض التي تحدث بسبب التلف العصبي ما يلي:

1.ب- الشلل:-

- الشلل الدماغي Cerebral Palsy.
- شلل الأطفال POLIOMYELITIS.

2.ب- الأمراض العضلية – الهيكلية MUSCULE SKELETAL CONDITION.

ومن أشهر هذه الأمراض نوعان شائعان هما:

- ضمور العضلات Muscular dystrophy .
- التهاب المفاصل Arthritis.

2.ت- تشوهات خلقية CONGENITAL MALFORMATION.

وتتضمن هذه التشوهات أربعة أشكال رئيسة هي:

- تشوهات ولادية في القلب والشرايين.
- خلع الورك الولادي.
- تشوهات ولادية في الوجع والرأس.

– تشوهات الأطراف الولادية.

2.ث– الحوادث والأمراض والحالات الأخرى.

Accidents and other diseases and conditions ومنها:

– الحوادث Accidents.

– التليف الكيسي المراري Cystic Fibrosis bile.

– الحمى الروماتزمية Rheumatic fever.

– السرطان Cancer.

(الهنداوي، 2011م، ص55).

3– تصنيفات الإعاقة البصرية:

تختلف الإعاقة البصرية من حيث الشدة، ومدى تأثيرها على الفاعلية الإبصار باختلاف الجزء المصاب من العين وبدرجة الإصابة وبزمن الإصابة، كذلك تختلف باختلاف مدى قابلية الإصابة للتحسين عن طريق استخدام المعينات البصرية أو العمليات الجراحية.

ومن هذا المنطلق فأن الإعاقة البصرية تصنف إلى أربعة أصناف رئيسة:

أ– الكف البصري الكلى (total blindness).

ب– وكف البصر القانوني (Legal blindness)و الذي تبلغ حدة الإبصار 200/20 أو أقل في أفضل العينين، وذلك يستخدم النظارات أو العدسات الطبية.

ت– كف جزئي أو ضعف بصر.(Low vision).

ث– المشاكل البصرية الأخرى(.other visual problems).

د–ويوجد عدة أشكال من الانحراف الذي يحدث للعينين منها:

ج– انحراف العينين نحو الأنف ويسمى ايسوفوريا.

ح– انحراف العينين عن الأنف ويسمى ايكسوفوري

خ– انحراف العينين إلى الأعلى ويسمى هيبرفوري

د– انحراف العينين إلى الأسفل ويسمى هيبوفوريا، (إنترنت، تصنيف الإعاقة البصرية، 2015م).

4– تصنيفات الإعاقة السمعية:

ومن تصنيفات الإعاقة السمعية الأكثر شيوعا حسب شدة الفقدان السمعي وهي كالتالي:

أ- فقدان السمع البسيط، وتتراوح درجة الخسارة السمعية بين (26-54 ديسبل)؛ حيث يواجه الشخص صعوبة في سماع الأصوات الخافتة أو تمييزها، ومشكلات في الانتباه، وتأخر لغوي ومشكلات أكاديمية.

ب- فقدان السمع المتوسط، وتتراوح درجة الخسارة السمعية بين (55-70 ديسبل)؛ وهنا يفقد الشخص معظم الأصوات الكلامية، وتكون ذخيرته اللغوية محدودة، ويعاني من اضطرابات شديدة في الكلام.

ت- فقدان السمع الحاد، وتتراوح درجة الخسارة السمعية بين (90 ديسبل فأكثر)؛ وهنا يواجه الشخص صعوبة في سماع الأصوات وحتى العالية منها، ويعتمد على حاسة البصر أكثر من السمع،(إنترنت، تصنيف الإعاقة السمعية، 2012م).

3-1-4 أسباب الإعاقة:

1- أسباب الإعاقة الحركية:-

أ- أسباب الإعاقة بين الأفراد (18) سنة فأكثر:

شكلت الأسباب المرضية السبب الرئيس الأول للإعاقات بين الأفراد من ذوي الإعاقة (18) سنة فأكثر، حيث وصل عدد الإعاقات التي سببها الرئيس المرض (11.334) ألف إعاقة، بنسبه بلغت حوالي (41%)، تلاها كبر السن، حيث وصل عدد الإعاقات التي سببها الرئيس كبر السن (4.490) ألف إعاقة بنسبه بلغت حوالي (16%)، ثم الأسباب الخلقية؛ (3,728) ألف إعاقة، بنسبة بلغت حوالي (14%).

ب- أسباب الإعاقة بين الأفراد دون (18) سنة:

شكلت الأسباب الخلقية السبب الرئيس الأول للإعاقات بين الأفراد ذوي الإعاقة دون (18) سنة، حيث وصل عدد الإعاقات التي سببها الرئيس هي الأسباب الخلقية (5.048) ألف إعاقة، بنسبه بلغت حوالي (4.2%)، تلتها الأسباب المتعلقة بظروف الولادة، حيث وصل عدد الإعاقات التي سببها الرئيس الظروف المتعلقة بالولادة (1,962) ألف إعاقة بنسبه بلغت حوالي (16%)، ثم الأسباب المرضية؛ (1.914) ألف إعاقة، بنسبة بلغت حوالي (16%)،

(المنتدى الاجتماعي التنموي، 2014م).

وللتوضيح أكثر فإن أسباب ذوي الإعاقة الحركية في فلسطين حسب السبب والمنطقة نستعرضه الجدول التالي:

جدول (3-1):

التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة الحركية حسب السبب والمنطقة، (2011م)

Reason of Disability	Region المنطقة			سبب الإعاقة
	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Congenital	10.3	8.3	11.2	خلقي.
Birth related	8.0	7.5	8.3	ظروف متعلقة بالولادة.
Illness	42.9	43.0	42.8	مرضي.
Aging	14.5	18.1	12.8	كبار السن.
Work injury	2.7	1.8	3.2	إصابة عمل.
Traffic accident	2.4	1.8	2.7	حادث سير.
Other accident	8.0	8.5	8.8	حادث من نوع آخر.
Israeli measures	4.6	6.0	4.2	إجراءات إسرائيلية.
Other	6.6	6.0	6.2	أخرى.
Total	100	100	100	المجموع.
Mobility Disability out of Disabled	%48.7	%47.2	%49.5	الإعاقة الحركية بين ذوي الإعاقة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الإعاقة، (2011م).

حسب الجدول السابق فأن نسبة الإعاقة الحركية في قطاع غزة والتي ترجع إلى أسباب خلقية (8.3%)، أما الإعاقة الحركية التي ترجع إلى ظروف متعلقة بالولادة ما نسبته (8.0%)، والإعاقة الحركية التي ترجع إلى السب المرضي (43.0%)، والإعاقة الحركية التي ترجع إلى إصابات عمل (18.1%)، وحوادث السير (1.8%)، ومن جراء الإجراءات الإسرائيلية حوالي(4.6%)، وحوادث من أنواع أخرى حوالي (8%).

وقد ترجع الإعاقة الحركية إلى عدة أسباب يمكن رصدها على النحو التالي:

أ- العوامل الوراثية:

أ.1- مثل انتقال صفات وراثية شاذة (شذوذ الكروموزومات وشذوذ الجينات) من كل من الأب والأم إلى الجنين.

أ.2- اضطراب الغدد الصماء واختلال في عناصر RH في دم الأم أثناء الحمل.

أ.3- نقص أو توقف وصول الأكسجين لمخ الجنين.

أ.4- إصابة الأم ببعض الحميات مثل (حمى الروماتتيزقية، والحصبة الألمانية).

أ.5- معاناة الأم من السمنة والأنيميا.

أ.6- زواج الأقارب الذي يكثر بصفة خاصة في المناطق الريفية والبدوية العشوائية.

أ.7- تعرض الأم للإشعاع أثناء الحمل.

ب- العوامل البيئية ومن أمثلة ذالك:

ب.1- العوامل والظروف البيئية التي تلعب دوراً واضحاً في حدوث الإعاقة لدى الشخص مثل الحروب وأشكال العنف والدمار المختلفة.

ب.2- انتشار الأوبئة والأمراض والجراثيم المعدية.

ب.3- المجاعات والفقر والجهل وعدم كفاية برامج الوقاية وانعدام الخدمات الصحية.

ب.4- الحوادث الصناعية والزراعية والكوارث الطبيعية وتلوث البيئة.

ب.5- الضغوط العصبية وغيرها من المشكلات النفسية.

ب.6- الإفراط في استعمال الأدوية والعقاقير والمنبهات.

ب.7- سوء التغذية والخطأ في علاج المصابين أثناء الكوارث.

ب.8- تكرار حمل المرأة في فترات قصيرة، (أبو سكران، 2009م، ص87).

2- أسباب الإعاقة البصرية:-

جدول (3-2):

التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة البصرية حسب السبب والمنطقة، (2011م)

Reason of Disability	المنطقة Region			سبب الإعاقة
	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Congenital	15.0	14.0	15.5	خلقي.
Birth related	4.2	2.9	2.2	ظروف متعلقة بالولادة.
Illness	43.1	49.4	41.0	مرضي.
Aging	8.1	7.0	8.0	كبار السن.
Work injury	3.0	1.7	3.6	إصابة عمل.
Traffic accident	8.4	7.5	8.8	حادث سير.
Other accident	3.7	4.7	3.1	حادث من نوع آخر.
Israeli measures	4.2	4.1	1.7	إجراءات إسرائيلية.
Total	100	100	100	المجموع.
Mobility Disability out of Disabled	21.7	21.3	21.9	الإعاقة البصرية بين ذوي الإعاقة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الإعاقة، (2011م).

حسب الجدول السابق فإن نسبة الإعاقة البصرية في قطاع غزة والتي ترجع إلى أسباب خلقية (14.0%)، أما الإعاقة البصرية التي ترجع إلى ظروف متعلقة بالولادة ما نسبته (2.9%)، والإعاقة البصرية التي ترجع إلى سبب مرضي (49.4%)، والإعاقة البصرية التي ترجع إلى إصابات عمل (1.7%)، وحوادث السير (7.5%)، ومن جراء الإجراءات الإسرائيلية حوالي (4.1%)، وحوادث من أنواع أخرى حوالي (4.7%).

3- أسباب الإعاقة السمعية:

جدول (3-3)

التوزيع النسبي للأفراد ذوي الإعاقة السمعية حسب السبب والمنطقة، (2011 م).

Reason of Disability	المنطقة Region			سبب الإعاقة
	الأراضي الفلسطينية Palestinian Territory	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	
Congenital	17.1	28.1	12.9	خلقي.
Birth related	4.8	2.1	5.9	ظروف متعلقة بالولادة.
Illness	29.1	25.0	30.6	مرضي.
Aging	21.1	14.6	23.0	كبار السن.
Work injury	2.8	2.1	3.1	إصابة عمل.
Traffic accident	5.4	1.0	7.1	حادث سير.
Other accident	9.8	14.6	7.9	حادث من نوع آخر.
Israeli measures	1.4	2.1	1.2	إجراءات إسرائيلية.
Total	100	100	100	المجموع.
Mobility Disability out of Disabled	14.2	11.0	15.0	الإعاقة السمعية بين ذوي الإعاقة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الإعاقة، (2011م).

حسب الجدول التالي فإن نسبة الإعاقة السمعية في قطاع غزة والتي ترجع إلى أسباب خلقية (82.1%)، أما الإعاقة السمعية التي ترجع إلى ظروف متعلقة بالولادة ما نسبته (10.4%)، والإعاقة السمعية التي ترجع إلى سبب مرضي (25.0%)، والإعاقة السمعية التي ترجع إلى إصابات عمل (2.1%)، وحوادث السير (1.0%)، ومن جراء الإجراءات الإسرائيلية حوالي (2.1%)، وحوادث من أنواع أخرى حوالي (9.8%).

3-1-5 حجم الإعاقة في فلسطين:

- وتشير آخر إحصاءات وزارة الصحة في منتصف عام (2014 م) إلى أن عدد المواطنين الذين يعانون من الإعاقة في فلسطين (113) ألف شخص؛ منهم (75) ألفاً في الضفة الغربية (بنسبة 2.7% من مجمل السكان فيها)، و(38) ألفاً في قطاع غزة (بنسبة 2.5 من مجمل السكان هناك).
- وسجلت محافظة جنين أعلى نسبة للإعاقة؛ حيث بلغت (4%) من مجمل حالات الضفة؛ تليها محافظة الخليل بواقع (3.6%).
- وكانت الإعاقة الحركية أكثر الإعاقات انتشاراً؛ حيث بلغت نسبة المعاقين حركياً (49%) من مجمل ذوي الاحتياجات الخاصة؛ تليها إعاقة البطء في التعلم بواقع (24.7%) في الضفة و(26.7%) في قطاع غزة.
- وجاء في تقرير لوزارة الصحة أن حالات الإعاقة في العام الماضي بين الأطفال المسجلين في مراكز الرعاية الصحية الأولية في محافظات الضفة الغربية، بلغت نحو (116) ألف حالة، بمعدل (0.1%) من إجمالي الأطفال المسجلين والمفحوصين في مراكز الرعاية؛ حيث سجلت أعلى نسبة إعاقة في محافظة أريحا وبلغت (1.2%) من عدد الحالات.
- وأوضح التقرير أن الإعاقات الحركية كانت بنسبة (47.4%) والسمعية (10.3%) ، بينما كانت الإعاقة البصرية بنسبة (42.2%) من مجمل الحالات.
- وفيما يتعلق بالأمراض الخَلقية، فقد رصدت مراكز الرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية (1283) ألف حالة؛ وبلغ معدل الإصابة (2.6%) من إجمالي المواليد المفحوصين .وقد بلغ عدد حالات أمراض القلب الخَلقية (257) ألف حالة، بنسبة (20%) من حالات الأمراض الخلقية المرصودة في العام الفائت، (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2011م).

3-1-6 المؤسسات الناشطة في مجال الإعاقة في قطاع غزة:

يوجد في قطاع غزة عدداً من المؤسسات التي تقدم خدمات طبية واجتماعية وتأهيل مهني لذوي الإعاقة الحركية، وذلك من خلال برامج متعددة في المؤسسة نفسها أو خارجها في بيوت ذوي الإعاقة الذين يعانون من إعاقة لا تسمح لهم بالتردد على المؤسسات الخاصة بهم.

ومؤسسات الإعاقة في محافظات غزة موزعة كالتالي:

جدول (3-4)

المؤسسات الخاصة بالإعاقة ومكانها موزعة حسب محافظات قطاع غزة.

1- محافظة غزة:-

اسم المؤسسة	نوع الاعاقة المستهدفة
مؤسسة فلسطين المستقبل للطفولة.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
جمعية الوفاء الخيرية / مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
وزارة التربية والتعليم / مدرسة النور والأمل للمعاقين بصرياً.	ذوو الإعاقة الحركية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، ذوو الإعاقة البصرية.
جمعية المكفوفين لقطاع غزة.	ذوو الإعاقة الحركية، ذوو الإعاقة البصرية.
مركز النور لتأهيل المعاقين بصرياً.	ذوو الإعاقة الحركية، ذوو الإعاقة البصرية.
جمعية رابطة الخريجين المعاقين بصرياً.	ذوو الإعاقة الحركية، ذوو الإعاقة البصرية.
جمعية اتحاد الكنائس.	ذوو الإعاقة الحركية.
مؤسسة الجريح الفلسطيني.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
بلدية غزة / مركز الأطراف الصناعية.	ذوو الإعاقة الحركية.
جمعية المعاقين حركياً / قطاع غزة.	ذوو الإعاقة الحركية.
الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين / غزة.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
جمعية أطفالنا للصم.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية.
جمعية الإحسان الخيرية / غزة.	ذوو الإعاقة الحركية ، ذوو الإعاقة المركبة .
وزارة الشباب والرياضة / غزة.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين بقطاع غزة	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.

اسم المؤسسة	نوع الاعاقة المستهدفة
اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية / غزة.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية،ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
معهد كنعان التربوي الإنمائي.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية،ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
الجمعية الفلسطينية لتأهيل المعاقين.	ذوو الإعاقة الحركية ، ذوو الإعاقة المركبة.
وكالة هيئة الأمم لإغاثة وتشغيل اللاجئين برنامج المعاقين في برنامج خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية	ذو, الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذو, الإعاقة المركبة.
مفوضية التوجيه الوطني.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية،ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.
برنامج غزة للصحة النفسية.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية،ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.

2- محافظة دير البلح:

اسم المؤسسة	نوع الاعاقة المستهدفة
جمعية المغازي للتأهيل الاجتماعي.	الشلل الدماغي.
الجمعية الفلسطينية للسمع والنطق.	ذوو الإعاقة الحركية ، ممن يعانون صعوبات في التعلم
جمعية دير البلح للتأهيل.	ذوو الإعاقة الحركية ، ممن يعانون صعوبات في التعلم.

3- محافظة شمال غزة:

اسم المؤسسة	نوع الاعاقة المستهدفة
مركز الإرشاد التربوي.	ذوو الإعاقة الحركية ، ممن يعانون صعوبات في التعلم.
الاتحاد العام للمعاقين للفلسطينيين.	ذوو الإعاقة الحركية، السمعية، ممن يعانون صعوبات في التعلم، البصرية، ذوو الإعاقة المركبة.

4- محافظة خانيونس:

اسم المؤسسة	نوع الاعاقة المستهدفة
جمعية المستقبل لرعاية وتأهيل المكفوفين.	ذوو الإعاقة الحركية والبصرية.
الاتحاد العام للمعاقين الفلسطينيين / خانيونس.	ذوو الإعاقة الحركية ، ذوو الإعاقة المركبة.
جمعية رعاية أبناء الوطن.	ذوو الإعاقة الحركية والسمعية ، ممن يعانون صعوبات في التعلم.

7- محافظة رفح:

اسم المؤسسة	نوع الاعاقة المستهدفة
جمعية الأمل لتأهيل المعاقين.	ذوي الإعاقة الحركية والسمعية
جمعية اللرابين الخيرية.	ذوي الإعاقة الحركية ، ممن يعانون صعوبات في التعلم.
جمعية المعاقين حركياً.	ذوو الإعاقة الحركية.
الاولمبياد الخاص الفلسطيني.	ذوو الإعاقة الحركية.

المصدر: مركز المعلومات الوطني- وفا، شؤون اجتماعية- معاقين، 2015م.

3-1-7 مشكلات ذوي الإعاقة في قطاع غزة:

إن ذوي الإعاقة كباقي فئات المجتمع يعانون من مشاكل نفسية واجتماعية وتربوية وصحية واقتصادية وغيرها، والتي تزداد انعكاساتها السلبية على تلك الفئة مع تقليص الدور المؤسساتي والحكومي واستمرار الحصار المفروض على قطاع غزة.

وسيتم التركيز هنا على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها هذه الفئة.

1- مشاكل اقتصادية:

إن ما نسبته (34.7%) من ذوي الإعاقة ليس لديهم فرصة عمل لعدم موائمة أماكن العمل حسب الجدول التالي:

جدول (3-5)

نسبة الأفراد ذوي الإعاقة 18 سنة فأكثر غير العاملين وقت تنفيذ المسح وبحاجة إلى مواءمات خاصة حتى يكونوا قادرين على العمل حسب الإعاقة الرئيسة،(2011 م).

المتغيرات	نوع الإعاقة		
	الحركية	البصرية	السمعية
مواءمة مواصلات حتى يستطيع الوصول إلى العمل.	34.7	31.7	.17
مواقف سيارات مناسبة.	24.7	17.5	5.9
دريزين أو شاحط	27.8	9.7	0.0
مصعد سهل الاستخدام.	41.7	17.7	8.8
دورات مياه سهلة الاستخدام.	26.4	16.1	5.9
دعم بشري مثل قارئ، مترجم لغة. إشارة، مساعد شخصي.	4.2	20.6	44.1
أدوات تقنية، برامج ناطقة، جهاز محمول لأخذ الملاحظات.	1.4	22.6	26.5
أدوات اتصال مثل طباعة بخط كبير، لغة بريل، أدوات تسجيل.	0.0	31.7	5.9
ترتيبات العمل مثل دوام أقصر في اليوم والأسبوع.	37.5	42.9	26.5
مواءمة مكتب العمل.	28.8	25.8	20.6
تعديلات على مهام العمل.	51.4	33.3	35.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- مسح الاعاقة، (2011م).

كما ويمكن التنويه إلى قانون العمل لذوي الإعاقة بأحقيتهم بنسبة 5% من فرص العمل المتاحة، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بإجمالي ذوي الإعاقة ، وكذلك أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يعتبرون هذه الفئة عاجزة عن تحمل المسؤولية المهنية، مما يزيد من سوء مشاكلهم الاقتصادية.

ويضاف إلى هذه الأسباب ضعف التدريب المهنية لقلة المراكز التي تؤهل المعاقين حركياً، وعدم خبرة القائمين عليها إلى جانب محدودية الاهتمام الرسمي والخاص برعاية ومطالب المعاقين حال دون التحاقهم في مجالات العمل المتعددة، (الرنتيسي، 2008م، ص55).

2- مشاكل اجتماعية:

تثمتل في نفور ذوي الإعاقة من المجتمع المحيط بهم ومن ثم يصعب عليهم التكيف مع العالم الخارجي، كما تميل هذه الفئة إلى الانطواء والعزلة حيث يرفضون التعليم والاختلاط مع غيرهم من أفراد المجتمع.

3-1-8 الإسلام وذوي الإعاقة:-

قال الله تعالى: "**ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج**" (سورة النور، آية61)

وأوضحت السنة النبوية المطهرة فضل ذوي الإعاقة في جزاء الصبر على الابتلاء بالإعاقة فعن انس ابن مالك رضي الله عنه قال سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول "**إن الله قالَ إذا ابتليتُ عبدي بحبيبته فصبر فعوضتهُ منهما الجنة يريد عينيه**" (رواه الترمذي وصححه الألباني). كما ورد في الحديث عن أبي قتادة عن عمرو بن الجموح حينما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: " **يا رسول الله أرأيت:إن قاتلت في سبيل الله حتى أقتل، أمشي برجلي هذه صحيحة في الجنة؟ وكانت رجله عرجاء، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم، فقتل يوم أحد هو وابن أخيه ومولى لهم، فمر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كأني تمشي برجلك هذه في الجنة. فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما وبمولاهما فجُعلوا في قبر واحداً**" (رواهُ أحمدْ). وقد كانت الدولة الإسلامية تهتم بالأشخاص ذوي الإعاقة وتخصص لهم نصيبا من الزكاة وأماكن إيوائية، وتوفر لهم الطعام والكساء.

ويتضح مما سبق إن الإسلام اهتم بذوي الإعاقة وأن وجود الإعاقة لديهم لن ينقص من قدرهم بل يدلل على إنهم يستطيعون مواصلة حياتهم بحرية وكرامة واستقلالية قدر الإمكان كالآخرين، (نتيل، 2014م، ص53).

3-2 المبحث الثاني

مدخل إلى التمكين

يتكون من:-

3-2-1 المقدمة.

3-2-2 مفهوم التمكين.

3-2-3 أهمية التمكين.

3-2-3 أنواع التمكين.

3-2-3 أبعاد التمكين.

3-2-4 خطوات التمكين.

3-3-5 معوقات التمكين.

3-2-1 المقدمة:

أن مفهوم التمكين يرتكز على العنصر البشري والموارد البشرية والاستغلال الأمثل لتلك الموارد من خلال العمل على تفعيل الطاقات والقدرات والمواهب البشرية، لما لذلك من أهمية في تحسين أداء الأفراد في المجتمع.

حيث يشكل العنصر البشري المفتاح الأساسي لعملية التنمية التي يتوقف عليه نجاحها أو فشلها، فتمكين العنصر البشري يعطي إحساساً دافعاً للتحسن المستمر للعمل مستغلاً أقصى الإمكانات والموارد المتاحة، بهدف الوصول إلى عملية التنمية.

وإن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة أصبح حاجةً ملحةً لدينا ليكونوا عنصراً فعالاً في عملية التنمية الدامجة، وهذا يتطلب تعزيز أواصل العلاقات والروابط بين الجمعيات العربية المعنية بهذه الفئة والهيئات المانحة في كل دولة عربية وما بين المؤسسات التنموية لذوي الإعاقة في فلسطين، والهيئات المتعددة بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينهما لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بذوي الإعاقة وتمكينهم وتعزيز صمودهم ومشاركتهم الإيجابية في المجتمع الفلسطيني.

وفي هذا الفصل سيتم عرض مفهوم التمكين وأهميته وأسبابه وأبعاده من واقع ذوي الإعاقة.

3-2-2 مفهوم التمكين:

من المعروف أن مفهوم التمكين الذي ظهر أخيراً في أواخر القرن العشرين ليكون مؤشراً لتمكين فريق عمل المنظمات، ويمكن تعريف التمكين على إنه " العملية التي يقوم المديرون من خلالها بمساعدة العاملين على اكتساب المهارات والسلطة التي يحتاجونها التي تؤثر فيهم وفي عملهم"، (الدوري، 2012م، ص27).

كما ويمكن تعريف التمكين على أنه " عملية إدارية معاصرة تؤكد على منح العاملين حق التصرف واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة نشاطاتهم داخل المؤسسة عن طريق تفويضهم الصلاحيات وتزوديهم بالمعلومات المطلوبة في الوقت المحدد، ومنحهم الحرية الكاملة، لأداء أعمالهم بالطريقة التي يرونها مناسبة"، (السامرائي،2007م، ص404) .

كما ويعرف التمكين على أنه: القوى التي يكتسب الأفراد من خلالها القدرة، وتزيد ثقتهم، ويرتفع مستوى انتمائهم وولائهم لتحمل المسئولية، والقدرة على التصرف لتحسين الأنشطة والعمليات، ويتفاعلون في العمل من أجل إشباع المتطلبات الأساسية للعملاء في مختلف المجالات بهدف تحقيق

قيم وغايات التنظيم. وبالتالي لابدَ من تزويد المرؤوسين بأدوات ووسائل القوة اللازمة للتخطيط لأنشطتهم وإتمام عملهم، وأدائه بحيث يصبحوا مسئولين مسئولية كاملة عنه.

.(Gutierrez,1995 : p.229-235)

ويمكن تعريف التمكين من منظور ذوي الإعاقة على إنه إتاحة الفرص للشخص ذوي الإعاقة من خلال جملة من العمليات التدريبية والتحويلية للتزود بالمعلومات والأفكار، واكتساب القدرات والمهارات التي تساعده على اتخاذ القرارات المؤثرة في المواقف الاجتماعية التي يتفاعل فيها ومن ثم المشاركة الإيجابية مع مجتمعه بما يحقق الاندماج الاجتماعي، (صالح، 2011م، ص16).

3-2-3 أهمية التمكين :

هناك إجماع في الأدبيات التي تناولت مفهوم التمكين على عدة منافع يمكن تحقيقها سواء على مستوى المنظمة أم العاملين...

1- نتائج خاصة بالعاملين:

أ- **تحقيق الانتماء:** حيث يسهم التمكين في زيادة الانتماءالداخلي بالنسبة للموظف وللمهام التي يقوم بها وزيادة انتمائه للمؤسسة ولفريق العمل الذي ينتمي له، وزيادة الانتماء هي محصلة لرغبته بالعمل ومناخ العمل. وينتج ،شعوره بالانتماء للعمل وتدني في التغيب عن العمل ونقص في معدل دوران العمل.

ب- **المشاركة الفاعلة:** وهي تعني تمكين العاملين بما يسهم في رفع مستوى مشاركتهم والمشاركة الناجمة عن التمكين تتميز بمستوى عالٍ من الفاعلية والمشاركة الإيجابية التي تنبع من واقع انتماء الفرد، وشعوره بالمسؤولية تجاه أهداف المنظمة وغاياتها.

ت- **تطوير مستوى أداء العاملين:** إن تحسين مستوى اداء الموظف ورفع مستوى الرضا لديه من الأمور الأساسية التي تتمخض عن تطبيق مفهوم التمكين في الإدارة، وهي فكرة ذات أهمية كقوة دافعة ومحصلة هامة تقف خلف برامج التمكين. فتحسين نوعية الأداء تعد عاملاً من عوامل النجاح، وخاصة في مؤسسات الخدمات بواسطة برامج التمكين.

ث- **اكتساب المعرفة والمهارة:** إن نجاح برامج التمكين تتوقف على توافر المعرفة والمهارة والقدرة لدى العامل أو الموظف. والمعرفة والمهارة لا يمكن أن تتحققا دون تنمية ، وتدريب. وهذا يتطلب في الكثير من الحالات انخراط الموظف في دورات

تدريبية ومؤتمرات يكتسب من خلالها معرفة ثمينة تصبح ثروة يمتلكها، وندوات وورش عمل وحتى بعد مغادرته للمنظمة التي كان يعمل بها سابقاً.

ج-**تحقيق الرضا الوظيفي:** وهو أحد أهم المزايا المحققة من نتائج التمكين، فالشعور بحرية التصرف والمشاركة والاستقلالية في العمل من العوامل التي تؤدي إلى زيادة رضا العاملين وشعورهم بالسعادة،(عفانة، 2013م، ص157).

ان التمكين له نتائج هامة تنعكس على المنظمات وهي تثمتل فيما يلي:

أ- زيادة ولاء العاملين للمنظمة: فالعامل الذي يشعر بالتمكين وحرية التصرف في العمل ، يعلم بأن هذه الحرية جزء من علاقة إيجابية وصحية بين الإدارة والعاملين يسهم في تحسين مستوى ولاء العاملين للعمل وانخراطهم فيه.

ب-تحسين في مستوى إنتاجية العامل كماً ونوعاً.

ت-زيادة فرص الإبداع والابتكار: نتيجة لحرية التصرف وتشجيع العاملين على روح المبادرة والتفكير الخلاق وتقديم أفكار خلاقة.

ث-مساعدة المنظمة في برامج التطوير والتجديد: الموظف الممكن هوأكثر رغبة في التغيير وتجده أقل مقاومة للتغيير. هذا ومن أصعب الأمور التي تؤدي إلى فشل مشاريع التغيير هي في مقاومة التغيير من قبل العاملين خوفاً من التغيير ، وهنا قد لا توجد لدى الأفراد الذين يتمتعون بالتمكين وحب التغيير والتجديد

ج-تحقيق نتائج أداء جيدة من حيث جودة الأداء: ومن حيث الربحية والحصة السوقية وسمعة المنظمة وتحقيق مؤشرات مالية أفضل بشكل عام.

ح-تحسين العلاقة بين العاملين: من خلال مفهوم التسويق الداخلي الذي يعد من المفاهيم المنسجمة مع مفهوم التمكين من حيث جودة العلاقة بين أعضاء الفريق أو بين العاملين فيما بينهم بشكل يؤدي إلى تغيير جذري في نظرة العامل لزميله في العمل، (عفانة، 2013م، ص158).

3-2-4 أنواع التمكين:

يوجد أكثر من نوع للتمكين، حيث هناك التمكين الاجتماعي، الاقتصادي، المؤسساتي، والسياسي ؛ ولكن الباحثة ستركز على التمكين الاجتماعي والاقتصادي لتحقيق أهداف الدراسة.

1- التمكين الاجتماعي: ويعرف التمكين الاجتماعي على أنه "إكساب ذوي الاحتياجات الخاصة مختلف المعارف والاتجاهات و القيم و المهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد تؤهله لهم إمكانياتهم وقدراتهم، إضافةً إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين"،(بدوي، 1994م، ص19).

ويمكن قياس هذا المفهوم بعدة مؤشرات بما يلي:

أ- حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بدخلهم.

ب- زيادة قدرة الفئة في مجتمعهم من بناء قدراتهم .

2- التمكين الاقتصادي:

ويعرف التمكين الاقتصادي بأنه كل الممارسات والأفعال والأنشطة والإجراءات التي تفيض إلى تنمية قدرات الأفراد بصورها المختلفة وحفزها، وخلق الظروف التي تجعلهم قادرين على أن يكونوا ناشطين ومساهمين حقيقيين في عمليات توليد الدخل والثروة في المجتمع، (قريشي، 2002م، ص13).

وتصاغ مؤشراته كما يلي:

أ- الحد من البطالة بين أفراد الفئة المستهدفة.

ب- مشاركة الفئة المستهدفة في الأنشطة الاقتصادية.

ج- القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية كالمصارف ووحدات الإقراض وغيرها.

التمكين الاقتصادي:	التمكين الاجتماعي:	المشاريع الصغيرة
– الحد من البطالة بين أفراد الفئة المستهدفة. – مشاركة الفئة المستهدفة في الأنشطة الاقتصادية. – القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية كالمصارف ووحدات الإقراض وغيرها.	– حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بدخلهم. – زيادة قدرة الفئة في مجتمعهم من بناء قدراتهم .	

شكل (3–1)

مؤشرات التمكين الاجتماعي والاقتصادي لدى ذوي الإعاقة .

3–2–5 أبعاد التمكين:

ويمكن اختصار أبعاد التمكين فيما يلي:

1– البعد الأول– المهمة (Task):

يهتم هذا بحرية التصرف التي تسمح للفرد الذي تم تمكينه من أداء المهام التي وظف من أجلها .

أي يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار مساحة الاستقلالية المسئول عنها الموظف أو مجموعة الموظفين للقيام بمهام عملهم، وإلى إي مدى يتم توجيههم، أو حاجتهم للحصول على إذن لإنجاز المهام التي يقومون بها؟، وإلى أي درجة توضح سياسات وإجراءات المنظمة ما يجب القيام به، ومن ثم إعطاء الفرصة للموظفين للقيام بإنجاز المهام؟، وإلى أي مدى هناك تضارب بين مسؤولية الاستقلالية والأهداف المرسومة من قبل المديرين لتحقيق الأداء الفعال؟.

2– البعد الثاني– القوة ((Power:

أن أول الخطوات في التبصر والتعمق في مفهوم التمكين يرتكز على دراسة مفهوم القوة وكيفية تأثيرها على عملية التمكين، سواء من ناحية وجهة نظر القيادة أم العاملين على حد سواء، ويأخذ بعد القوة بعين الاعتبار الشعور بالقوة الشخصية التي يمتلكها الأفراد نتيجة تمكينهم، ما المهام التي يقوم بها الأفراد الممكنين؟، وإلى أي مدى السلطة التي يمتلكها الفرد محددة في المهام؟، وإلى أي مدى تقوم الإدارة بجهود لمشاركة العاملين في السلطة وتعزيز شعورهم بالتمكين؟، (كردي، 2008م، ص8).

3- البعد الثالث- الالتزام (Commitment):

يأخذ هذا البعد بعين الاعتبار اكتشاف الافتراضات عن مصادر التزام الأفراد والإذعان التنظيمي لأسلوب محدد للتمكين، ويتصل بعد الالتزام بالمواضيع المتصلة بزيادة تحفيز الأفراد من خلال توفير احتياجات الفرد للقوة والاحتياجات الاجتماعية وزيادة الثقة بالنفس.

4- البعد الرابع- الثقافة ((Culture:

وهي مدى قدرة ثقافة المنظمة على تعزيز الشعور بالتمكين، فالثقافة التنظيمية التي توصف بالقوة والتحكم من غير المحتمل أن توفر بيئة ملائمة لنجاح التمكين، بل على الأرجح قد تشكل عائقاً لبيئة التمكين، (إنترنت، أبعاد التمكين، 2003م).

3-2-6 خطوات التمكين:

من وجهة نظر الباحثة أن التمكين بأبعاده الأربعة يقود إلى التغيير سواءً على المستوى الشخصي أم على المستوى المجتمعي (المؤسسات أو المنظمات).

وقد تعددت واختلفت الأدبيات في تحديد خطوات التمكين، كما ويمكن تحديدها كما يلي:

تحديد أسباب الحاجة للتغيير :

أول خطوة يجب أن يقرر المدير لماذا يريد أن يتبنى برنامج لتمكين العاملين .وتوضح أو الأسباب .هل السبب في؟:

أ- تحسين خدمة العملاء.

ب- رفع مستوى الجودة .

ت- زيادة الإنتاجية.

ح- تنمية قدرات ومهارات المرؤوسين.

خ- تخفيف عب العمل عن المدير .

وآياً كان السبب أو الأسباب، فإن شرح وتوضيح ذلك للمرؤوسين يساعد في الحد من درجة الغموض وعدم التأكد، ويبدأ المرؤوسون في التعرف إلى توقعات الإدارة نحوهم، وما المتوقع منهم، ويجب على المديرين أيضاً شرح الهيئة والشكل الذي سيكون علية التمكين، وتقديم أمثلة واضحة ومحددة للموظفين وما يتضمنه المستوى الجديد للسلطات، حيث لا بد أن يحدد المدير بشكل دقيق والمسؤوليات التي ستعهد للموظفين من جراء التمكين، (Kizilos, 1990, p.47-56.).

الخطوة الثانية: التغيير في سلوك المديرين:

أحد التغييرات الأساسية التي ستحدث من جراء تبنى برنامج التمكين ستكون بالطبع دور المديرين، فالمديرين بحاجة إلى تغيير الأدوار التقليدية التي كانوا يقومون بها في السابق، فخلال عملية التمكين يحتاج المديرون أن يلعبوا دور المسهل والمدرب للعاملين، فوجود المدير كمدرب جزء أساسي من عملية التمكين، والهدف من وجود المدير كمدرب تحسين أداء العمل من خلال زيادة قدرات الموظفين لإدارتهم لأدائهم، فالمدرب شخص يهتم بكرامة الفرد الإنسانية ونموه الروحي.

(Jones, 1995, p48-66)

الخطوة الثالثة: مشاركة المرؤوسين في تحديد القرارات يشارك فيها :

أن تحديد نوع القرارات التي سيتخلى عنها المديرون للمرؤوسين تشكل أحد أفضل الوسائل بالنسبة للمديرين والعاملين للتعرف إلى متطلبات التغيير في سلوكهم، فالمدراء عادة لا يحبذون التخلي عن السلطة والقوة التي اكتسبوها خلال فترة بقائهم في السلطة، لذا يفضل أن تحدد الإدارة طبيعة القرارات التي يمكن أن يشارك فيها المرؤوسون بشكل تدريجي، ويجب تقييم نوعية القرارات التي تتم بشكل يومي حتى يمكن للمديرين والمرؤوسين تحديد نوعية القرارات التي يمكن أن يشارك فيها المرؤوسون بشكل مباشر .

الخطوة الرابعة: تكوين فرق العمل:

بكل تأكيد لا بد أن تتضمن جهود التمكين استخدام أسلوب الفريق، وحتى يكون للمرؤوسين القدرة على إبداء الرأي فيما يتعلق بوظائفهم يجب أن يكونوا على وعى وتفهم بكيفية تأثير وظائفهم على غيرهم من العاملين والمنظمة ككل، وأفضل الوسائل لتكوين ذلك الإدراك أن يعمل المرؤوسون بشكل مباشر مع أفراد آخرين فالموظفون الذين يعملون بشكل جماعي تكون أفكارهم وقراراتهم أفضل من الفرد الذي يعمل منفرداً، وبما أن فرق العمل جزء أساسي من عملية تمكين العاملين فأن المنظمة يجب أن تعمل على إعادة تصميم العمل حتى يمكن لفرق العمل أن تبرز بشكل طبيعي .

(Thomas, K. W. and Velthhouse,1990,p72)

الخطوة الخامسة- المشاركة في المعلومات:

لكي يمكن للمرؤوسين من اتخاذ قرارات أفضل للمنظمة فإنهم يحتاجون لمعلومات عن وظائفهم والمنظمة ككل، يجب أن يتوفر للموظفين الممكنين فرصة الوصول للمعلومات التي تساعدهم على تفهم كيفية أن وظائفهم وفرق العمل التي يشتركوا فيها تقدم مساهمة لنجاح المنظمة .

الخطوة السادسة– اختيار الأفراد المناسبين:

يجب على المديرين اختيار الأفراد الذين يمتلكون القدرات والمهارات للعمل مع الآخرين بشكل جماعي، وبالتالي يفضل أن تتوافر للمنظمة معايير واضحة ومحددة لكيفية اختيار الأفراد المتقدمين للعمل.

الخطوة السابعة– توفير التدريب:

التدريب أحد المكونات الأساسية لجهود تمكين العاملين. يجب أن تتضمن جهود المنظمة توفير برامج تدريبية كحل المشاكل، الاتصال، إدارة الصراع، العمل مع فرق العمل، التحفيز لرفع المستوى المهاري والفني للعاملين . (Swenson, D. X, 1997,p77)

الخطوة الثامنة– الاتصال الفعال لتوصيل التوقعات:

يجب أن يتم شرح وتوضيح ما المقصود بالتمكين، وماذا يعنى التمكين للعاملين فيما يتعلق بواجبات ومتطلبات وظائفهم، ويمكن أن تستخدم خطة عمل الإدارة وأداء العاملين كوسائل لتوصيل توقعات الإدارة للموظفين، حيث يحدد المديرون للمرؤوسين أهداف يجب تحقيقها كل سنة، وتلك الأهداف يمكن أن تتعلق بأداء العمل أو التعلم والتطوير.

الخطوة التاسعة– وضع برنامج للمكافآت والتقدير:

لكي يكتب لجهود التمكين النجاح يجب أن يتم ربط المكافآت والتقدير التي يحصل عليها الموظفين بأهداف المنظمة، ويجب أن تقوم المنظمة بتصميم نظام للمكافآت يتلاءم، واتجاهها نحو تفضيل أداء العمل في خلال فرق العمل، فأحد عناصر الدعم الأساسية المساندة للتمكين تتمثل في إيجاد وتقديم مكافآت للعاملين للاعتراف بسلوكهم التمكيني، فالمكافآت تعزز عملية التمكين من خلال الاعتراف وتقدير مهارات الأفراد وتقديم حوافز لهم للمشاركة، حيث يمكن أن يحصل الأفراد الذين أكملوا برنامج التمكين على شهادات وشعارات تقدير جراء مشاركتهم في البرنامج .

الخطوة العاشرة- عدم استعجال النتائج:

لا يكمن تغيير بيئة العمل في يوم وليلة، ويجب الحذر من مقاومة التغيير حيث سيقاوم الموظفون أي محاولة لإيجاد برنامج يمكن أن يضيف على عاتقهم مسؤوليات جديدة، وبما أن تبنى برنامج للتمكين سيتضمن تغيير، فإننا نتوقع أن تأخذ الإدارة والموظفين وقتهم لإجادة المتطلبات الجديدة لبرنامج التمكين وبالتالي يجب على الإدارة عدم استعجال الحصول على نتائج سريعة، فالتمكين عملية شاملة وتأخذ وقتاً وتتضمن جميع الأطراف في المنظمة،(العتيبي، 2005م، ص31).

3-2-7 معوقات التمكين:

وترى الباحثة أهم معوقات التمكين لذوي الإعاقة فيما يلي:-

1- البيئة أو الخلفية المحيطة: بمعنى أنه ينظر إلى الشخص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني من منظور الشفقة والعطف، وليس كفرد من أفراد المجتمع له حقوقه وعليه واجبات.

2- عدم الرغبة في التغيير الناجم عن عملية التمكين.

3- عدم وجود الوعي الثقافي والعلمي لدى الشخص ذوي الإعاقة.

4- الأهداف والاستراتيجيات التي تضعها المؤسسات والجمعيات المحلية والدولية المتبنية لقضايا ذوي الإعاقة تبقى غير كافية وغير فعالة في بعض الأحيان.

3-3 المبحث الثالث

ماهية المشاريع الصغيرة.

يتكون من:

3-3-1 المقدمة.

3-3-2 تعريف المشاريع الصغيرة.

3-3-4 معايير تصنيف المشاريع الصغيرة.

3-3-5 أهمية المشاريع الصغيرة.

3-3-6 حجم المشاريع الصغيرة ودورها في الاقتصاد الفلسطيني.

3-3-7 خصائص المشاريع الصغيرة في فلسطين.

3-3-8 أهم المعيقات والمشاكل التي تحد من المشاريع الصغيرة.

3-3-9 المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة.

3-3-10- ملخص الفصل الثالث.

3-3-1 المقدمة:-

إن المشروعات الصغيرة لها دورٌ كبير في تحسين مستويات اقتصاديات الدول، و الحد من تفشي البطالة بين فئات المجتمع، وتحسين مستويات الدخل، واستغلال للكفاءات البشرية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية، الذي ينعكس على الخدمات المقدمة من قبل الحكومة لمواطنيها لتشمل تحسن في خدمات الصحة والتعليم والمرافق العامة، والبنية التحتية التي توفر جواً ملائماً لتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة.

الأمر الذي يتطلب بدء خطوة استراتيجية متكاملة اتجاه هذا النوع من المشاريع بما يواكب التطور الحاصل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإلى ما يلبي احتياجات المجتمع المختلفة، بما يحقق اكتفائه الذاتي، ومحاربة الفقر والبطالة وزيادة الإنتاجية، والتنافسية، لرفع معدلات النمو الاقتصادي الفلسطيني.

ولا يمكن الحديث عن المشروعات الصغيرة بمعزل عن وضع الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الأخيرة، لتأثره بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، التي تنعكس بصورة سلبية من تنمية المشاريع الصغيرة في مختلف القطاعات، الإنتاجية والخدماتية والصناعية وغيرها.

ومن المعلوم أن الاقتصاد الفلسطيني مرَ خلال السنوات الماضية بالعديد من التغيرات والتطورات المختلفة، شملت مختلف الأنشطة الاقتصادية من حيث القدرة التنافسية والإنتاجية والاستيعابية، وقد نشأت هذه التطورات كمحصلة لمجموعة من العوامل الذاتية المتعلقة بالأداء الإداري والإنتاجي والقدرة الذاتية للأنشطة الاقتصادية، حيث عملت إسرائيل على تعزيز تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال جذب العمالة الفلسطينية للأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية وفرض العوائق أمام المنتجات الفلسطينية، مما ساهم في تعميق درجة التبعية في غالبية المعاملات الاقتصادية ابتداءً من الفرص الاستثمارية أو البنية التحتية مثل المياه والكهرباء والاتصالات وحركة التجارة الخارجية المتعلقة بتوفير المواد الخام والآلات والمعدات والتكنولوجيا الحديثة والتسويق للمنتجات الفلسطينية، (صوراني، نصر الله، 2005م، ص3).

3-3-2 تعريف المشاريع الصغيرة:

لا يوجد تعريف موحد للمشاريع الصغيرة حيث يختلف هذا التعريف من دولة إلى دولة ومن قطاع إلى آخر، أو حسب المعايير المستخدمة في هذا التعريف ومنها عدد العمال، وحجم رأس المال أو مزيج بين الاثنين، أو حجم المبيعات، أو معايير أخرى، (محروق، 2006م، ص2).

حيث عُرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يجب أن يستوفي شرطين أو خاصيتين على الأقل مما يلي:

1- استقلال الإدارة: المديرون هم أنفسهم ملاك المشروع بصفة عامة.

2- رأس المال: يتم توفيره بواسطة المالك الفرد أو مجموعة صغيرة من الملاك.

3- العمل في منطقة محلية: ويعيش العاملون والملاك في مجتمع واحد، ولا يشترط أن تكون الأسواق محلية.

4- حجم المشروع: صغير نسبياً بالنسبة للصناعة التي ينتمي إليها المشروع، (عنبة، 2002م، ص16).

وتعريف منظمة العمل الدولية للمشاريع الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من (10 عمّال) والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها ما بين (10 إلى 99 عاملاً)، وما يزيد عن (99 تعد مشاريع كبيرة)، (إنترنت، تعريف المشاريع الصغيرة، 2014م).

كما وتُعرف المشاريع الصغيرة في مناطق السلطة الفلسطينية، بأنها تلك التي تشغل خمس عاملين فأقل، ويمتلك قطاع المشروعات الصغيرة جداً قدرات متنامية في مجال التشغيل، وتوفير مصادر الدخل للعديد من الأفراد والأسر، ويتعذر هذا الدور في ظل اشتداد الأزمات الاقتصادية وأزمات سوق العمل، (زعرب، 2013م، ص40).

حيث إن الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة جداً والتي بلغت نسبتها (89%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين، في حين بلغت المشاريع الصغيرة والمتوسطة معاً (9.9%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين، (السميري،2014م، ص4).

وتعرف الولايات المتحدة الأمريكية المشاريع الصغيرة على أنها تلك المشاريع التي يجب أن يقل عدد العاملين فيها عن (500 عامل)، والإيرادات السنوية لا تتجاوز (28.5 مليون دولار) أمريكي، إلا أن هذه المعايير تختلف تبعاً لاختلاف الصناعة.

معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لخصت إحدى الدراسات المتخصصّة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من (250 تعريفاً)، وهذا لاختلاف المعايير التي اعُتمد عليها في تحديد مفهوم هذه المشروعات، وهذه المعايير منها الكمية و منها النوعية:

1- المعايير النوعية:

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المشاريع الكبيرة من حيث:

أ- تمركز ملكية المشروع لعدد محدود من الأفراد.

ب- أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.

ج- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.

د- احتياجه لمستويات بسيطة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.

هـ- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

2-المعايير الكمية:

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك، ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداما من المعايير الوصفية، (حدة، الزهرة، 2014م، ص3).

3-3-3 أهمية المشاريع الصغيرة:

تعتبر المشاريع الصغيرة محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج المحلي، وتحسين ميزان المدفوعات، ومستوى الدخل لإفراد المجتمع، وتحقيق الرفاه الاقتصادي، ويمكن عرض الأدوار التي تلعبها المشاريع الصغيرة هي:

1- مشاركة جميع شرائح المجتمع في الناتج القومي من خلال عمليتي الادخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار، وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك.

2- خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية للعاطلين وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قُورنت بتكلفة خلق فرص العمل في الصناعات الصغيرة ، ومن ثم تخفيف العبء عن ميزانيات الدول المختلفة في هذا المجال.

3- تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة ، كما تساعدها على

4- تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التركز، وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية.

5- تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وتهيئة وسائل النمو الاقتصادي السليم على نحو أسرع مما يحقق في ظل سياسة إحلال الواردات ، وما يترتب من زيادة الصادرات من توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، وبخاصةٍ وأن المصادر الأخرى لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية.

6- بتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية ضعف ما حققته المشروعات الكبيرة، كما أن هذه الابتكارات تطرح على نطاق تجاري في الأسواق خلال فترات زمنية أقل، (فزع، 2013م، ص22).

ويمكن تلخيص دور المشروعات الصغيرة في فلسطين بما يلي:

7- تمتاز المشاريع الصغيرة بخصوصية فريدة إذ فهي من أهم مقومات الاقتصاد المقاوم.

8- إن إتباع السياسات التنموية القائمة على توجيه الاستثمار تحد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي.

9- خلق فرص عمل جديدة والحد من انتشار البطالة في المجتمع الفلسطيني.

10- تعمل المشروعات الصغيرة وبخاصةٍ الزراعية منها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الفلسطيني، وتعزيز الأمن الغذائي و تحسين مستويات المعيشة للسكان.

9- تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي والاقتصادي لذوي الإعاقة لإثبات وجودهم وقدرتهم على التفاعل والعمل في محيطهم، (منتدى الأعمال الفلسطيني، 2014م).

3-3-4 حجم المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد القومي:

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية، كونها تمثل حوالي (99%) من المشروعات الاقتصادية العاملة في فلسطين، ويمكن تلخيص دور هذه المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة على النحو التالي:

1- **قطاع الصناعة:** تبلغ عدد المنشآت الصناعية الفلسطينية نحو (17.858) ألف منشأة صناعية تشغل نحو (74.667) عاملاً، في الضفة الغربية (56.213)عاملاً، وفي قطاع غزة حوالي (18.454) عاملاً.

في حين بلغت عدد المنشآت التي توظف أربعة عمال فأقل نحو (13.373) ألف منشاة، أما عدد المنشآت التي توظف من (19-15) عاملاً في فلسطين نحو(3635) ألف منشأة موزعة

بين الضفة الغربية بنسبة (71.4%) وفي قطاع غزة بنسبة (28.5%)، ويصبح إجمالي المنشآت التي توظف أقل من (20) عاملاً نحو (17008) ألف منشأة بنسبة (97.6%). (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م).

2- **قطاع الخدمات:** حيث تشير البيانات بأن نسبة المنشآت العاملة في هذا القطاع بلغت نحو نحو (12.5%) من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في فلسطين، وبلغت نسبة العاملين فيه (9.8%) من إجمالي لعاملين في فلسطين.

3- **قطاع التجارة:** يعتبر قطاع التجارة أكبر القطاعات الاقتصادية الفلسطينية حيث بلغت عدد المنشآت العاملة في القطاع عام (2012م) حوالي (73.823) ألف منشأة موزعة في الضفة الغربية (49.446) ألف منشأة، وقطاع غزة حوالي (24.377) ألف منشأة، شكلت نسبة المنشآت العاملة في الخدمات التي تشغل أربعة عمال أو أقل نحو (94%) من إجمالي منشآت قطاع الخدمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012م).

3-3-5 خصائص المشاريع الصغيرة في فلسطين:

ومن خصائص المشروعات الصغيرة في فلسطين:

1- رأسمالها منخفض نسبياً.
2- لا تمسك سجلات محاسبية ومتكاملة، وبالتالي فإنه لا يوجد فصل بين حسابات المالك والمنشأة.
3- تفتقر إلى التنظيم للعلاقات والعاملين على أساس قانون العمل.
4- تهدف إلى تأمين مصدر دخل وفرصة عمل لصاحب المشروع، (القوقا، 2007م، ص57).

ويسمى القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع الصغيرة بالقطاع غير المنظم، وأهم خصائصه:-

1- أقل من (30%) من مشاريع القطاع غير المنظم تقوم بتشغيل عاملين بأجر، ولذلك فإن العاملين بأجر ضمن هذا القطاع يمثلون نسبة متواضعة من التشغيل الكلي .
2- الغالبية العظمى من مشغلي مشاريع هذا القطاع هم من الشرائح الاجتماعية الفقيرة حيث فرضت عليهم ظروفهم الصعبة انقطاعهم عن الدراسة عند المستويين الإعدادي والابتدائي، إضافة إلى أن نسبة كبيرة منهم لم يدخلوا المدارس أصلاً (أميين) .
3- الضعف الشديد للإمكانات الرأسمالية إلى جانب انعدام القدرات التوسعية، نظراً لظروف هذه الشرائح الاجتماعية التي تفرض عليها بالكاد توفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة لهم، ولأسرهم في ظل أحوال تتميز بالمعاناة والبؤس.

4- الافتقار إلى البنية التحتية الحديثة، إضافة إلى أن جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع غير المنظم يفتقدون إلى وجود المقرات وأماكن العمل الملائمة لممارسة نشاطهم، بل إن معظمهم يعملون كباعة متنقلين، (الصوراني، 2006م، ص14).

3-3-6 أهم المعيقات والمشاكل التي تحد من وجود المشاريع الصغيرة:

جميعنا يعلم بأن الأوضاع السياسية والاقتصادية في فلسطين غير مستقرة ومتقلبة، حيث شكلت السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية سبباً أساسياً للتشوهات والاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية منذ الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في عام (1967م) وحتى منذ الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي ضعفت من فرصة الاقتصاد الفلسطيني للنمو والتطور في قواعده الإنتاجية.

ويمكن تحديد المشاكل والمعيقات التي تحد من وجود المشاريع الصغيرة في:

1- كلفة رأس المال: تؤثر على ربحية هذه المشروعات فزيادة الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنةً بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافةً إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من المصارف مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

2- **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية، وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسة وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

3- **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج)، ونظراً لهذه المخاطر تتجنب المصارف التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين، (المحروق، ومقابلة، 2006م، ص3).

4- **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- **الضرائب:** وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يعقد عمل جهاز الضرائب.

6- **المنافسة:** المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

7- **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين، وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف، (المحروق، ومقابلة، 2006م، ص5).

8- **العمالة الماهرة:** يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر الإنتاج ولذلك فإن نقص العمالة الماهرة هو من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصغير، إذ لا يمكن تجاوزها بسهولة مع أن إدارتها من قبل أصحابها في أغلب الأحيان و سببه عدم وفرة العمالة الماهرة أو تفضيل العمل في المشروعات الكبيرة والمشروعات الحكومية لوجود بعض الامتيازات كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي.

9- **الكفاءات الإدارية والفنية:** تعد الإدارة العلمية مفتاحاً لنجاح العمل ,وتفتقر المشروعات الصغيرة للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال المحاسبية والتسويقية والتنظيمية والتخزينية.

10- **التسويق:** يعتمد حجم الإنتاج على سعة الأسواق المحلية، وهناك عوامل معينة تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل السلع مثل عدد السكان، ودخول الأفراد، والسلع المنافسة وهذه الأمور غائبة عن اهتمام المشروعات الصغيرة إضافةً لعدم معرفتها بوسائل التسويق والترويج، واعتمادها على الوسطاء في تصريف منتجاتها، (كردي، 2011م، ص4).

11- **الانتماء:** تعاني المشروعات الصغيرة من عدم وجود جهة معينة تهتم بشؤونها وقد يكون سبب ذلك سعة انتشارها، وتباعد أمكنتها وصعوبة جمعها تحت جهة معينة ,وهذا يحرمها في الكثير من الأحيان من الحصول على الامتيازات والتسهيلات لا بل أن مزاحمة المشروعات الكبيرة لها يجعلها عرضة للمطاردة والإغلاق والترحيل.

12- **ازدواجية الإجراءات:** حيث تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، الاقتصادية، الضمان الاجتماعي ,الدوائر الضريبية والجمركية)، وبالنظر لتعدد الاجتهادات الشخصية، مما يعني خلق مشاكل تنظيمية مختلفة داخل تلك المشروعات،(كردي، 2011م، ص5).

3-3-7 المؤسسات الممولة للمشاريع الصغيرة:

ويرجع وجود (9.9%) من إجمالي المشاريع العاملة في فلسطين هي مشاريع متوسطة وصغيرة، إلى عدم إيلاء القطاع المصرفي الفلسطيني الاهتمام الكافي بتمويل هذه المشاريع، فقد بلغت نسبة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين لتمويل المشاريع الصغيرة (2.79%) من إجمالي القروض الممنوحة من المصارف لكافة القطاعات في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2008-2012م)، (السميري،2014م، ص4).

ويأتي هذا التمويل من مؤسسات مالية معظمها غير ربحية، تهدف للمساهمة في علمية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع. ويوفر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح.

وقد عانى قطاع الإقراض المتخصص على مر السنوات الماضية من فراغ قانوني؛ نتيجة حداثته وعدم تنظيمه، إضافةً إلى تعدد الأشكال القانونية للمؤسسات؛ فكل منها يعمل في إطار مرجعي مختلف عن الآخر، إلى أن تم إدراجها ضمن المؤسسات التي تتبع لإشراف سلطة النقد ورقابتها في العام (2011م)، بهدف الحفاظ على سلامة وفعالية أعمال هذه المؤسسات، لضمان استقرار النظام المالي في فلسطين. وخلال العام (2012م) أصدرت سلطة النقد العديد من التعليمات الهادفة إلى تنظيم إدارة وحَوكْمَة هذه المؤسسات، إضافة إلى بيان آلية ترخيصها، والأعمال المسموحة والمحظورة عليها.

ومع نهاية العام (2012م)، بلغ عدد المؤسسات التي تزاول نشاط الإقراض المتخصص، والأعضاء في الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر(شراكة)- 8 مؤسسات، تعمل من خلال 62 فرعًا ومكتبًا، موزعة في مناطق متعددة من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبلغ صافي محفظتها الائتمانية (84.2) مليون دولار، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل هذه المؤسسات وأهدافها؛ حيث سيطر قطاع التجارة والخدمات على نحو(38.5%) من قيمة القروض الممنوحة، وتلاه قطاع الاستهلاك بنسبة (31.3%)، ثم قطاع الزراعة بنسبة (20.2%) وقطاع الصناعة والحرف بنسبة (10%). (مركز المعلومات الوطني- وفا، 2015م).

1- مؤسسات التمويل غير الهادفة للربح (مؤسسات الإقراض المتخصصة):

أ- الأنروا:

وتم تأسيس الأنروا بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول (1948م)؛ بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة للاجئي فلسطين وتشغيلهم. وبدأت الوكالة نشاطاتها في الأول من شهر أيار عام (1950م).

كما وتقدم الأنروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) المساعدة والحماية وكسب التأييد لحوالي خمسة ملايين لاجئ من فلسطين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك إلى أن يتم التوصل إلى حل لمعاناتهم، ويتم تمويل الأونروا بشكل كامل تقريبًا من خلال التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. (إنترنت، الأنروا، 2015م).

ب- الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة":

وهي مؤسسة تنموية فلسطينية بدأت عملها عام (1997م)، باسم "مركز المشاريع النسوية"، وتم تسجيلها حسب قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية، في كانون ثاني من عام (2001م)، باسم الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال" أصالة."

وتساهم في تعزيز وتمكين النساء اللواتي يعشن في حالة من الفقر ليقمن بتغيير أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية بطريقة إيجابية، من خلال تقديم خدمات مالية وغير المالية لهن. (إنترنت، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة"، 2015م).

ت- المركز العربي للتطوير الزراعي: "ACAD"

و هي مؤسسة التمويل الأصغر، أسست لتشجيع ريادة الأعمال الصغيرة من خلال الأنشطة الممولة للدخل الصغير، وبخاصةٍ الأفراد الفقراء، وذوي الدخل المنخفض.

ومن أهم أهدافه:

ت.1- الترويج لمشاريع العمالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجتمعات الريفية والحضرية الفقيرة والمنخفضة الدخل.

ت.2- توسيع نطاق الوصول الجغرافي للموارد المالية.

ت.3- مساعدة المنتجين الفقراء في أسواق الإقراض "رأس المال"، عن طريق تحويل ميزان القوى تجاه أولئك الذين يحتاجون الائتمان.

ت.4- تعبئة الادخار.

ت.5- تمكين المجتمعات الفقيرة. (إنترنت، المركز العربي للتطوير الزراعي"ACAD"، 2015م).

ث- مؤسسة ريادة:

تأسست "ريادة للإقراض والخدمات المالية" في العام (1995م)، كإحدى أهم البرامج المتخصصة لمؤسسة International CHF ، وذلك في مجال تقديم القروض السكنية وقروض تطوير المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية ، كما وتسعى ريادة من خلال برامج القروض والخدمات المالية التي تقدمها إلى احتلال مركز رائد في تقديم أفضل الخدمات للنهوض بالمجتمع الفلسطيني، من خلال النزاهة والشفافية والتميز والمصداقية في التعامل مع المستفيدين، كما وتهدف "ريادة" إلى تلبية احتياجات المجتمع وتحسين الظروف المعيشية لأفراده .

وتقدم ريادة أربعة قروض أساسية هي :

ث.1- قروض تحسين السكن:

- حجم القرض: بحد أقصى 20000 دولار.
- فترة سداد تصل إلى 60 شهر.
- فائدة لا تستقطع مقدماً.

ث.2- **قروض تطوير المشاريع الصغيرة:**

- حجم القرض بحد أقصى 20,000 دولار.
- فترة سداد تصل إلى 60 شهرًا.
- فائدة لا تستقطع مقدماً.

ث.3- القروض الاستهلاكية (تعليم، زواج، علاج).

- حجم القرض: بحد أقصى 3000 دولارا.
- فترة سداد تصل إلى 12 شهرًا .

ث.5- قروض **مشاريع الشباب "منتج الشباب"**

- من 1000 إلى 5000 دولار.

- فترة السداد تصل إلى 36 شهرًا.

- فترة سماح 3 أشهر.

- فائدة لا تستقطع مقدمًا. (إنترنت، مؤسسة ريادة، 2015م).

ج- الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن":

وهي مؤسسة فلسطينية غير هادفة للربح، تأسست عام (1999م)، انبثقت عن أحد برامج إنقاذ الطفل الأمريكية، وهو برنامج الإقراض الجماعي للنساء صاحبات المشاريع الصغيرة جدًا، كما وتعمل المؤسسة على توفير الفرص من خلال قروض ميسرة لأصحاب الدخل المحدود والفقراء النشيطين اقتصاديًا لدمجهم في النظام المالي الشامل، وبخاصةٍ اللذين ليس لهم المقدرة على توفير ضمانات تقليدية ولا يستطيعون الحصول على قروض من المصارف العاملة. (إنترنت، الفلسطينية للإقراض والتنمية- فاتن، 2015م).

ح- مؤسسة "ريف" للتمويل:

هي شركة فلسطينية مساهمة خاصة غير ربحية سجلت بتاريخ 2/7/2007 ، تعمل على تقديم الخدمات المالية المتنوعة والمستدامة للمشاريع الصغيرة في المناطق الريفية، وخدمة الفئات المحتاجة من المزارعين والمزارعات من الشباب، حيث تسعى من خلال دعم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المترافقة سواءً للأفراد أم الجمعيات، وذلك كما يلي:

ح.1- تشجيع الاستثمار المجدي والهادف.

زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، بما يمكن الاقتصاد الفلسطيني من زيادة الاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج المحلي، للحد من مشكلة البطالة والمساهمة في إيجاد المزيد من فرص العمل.

ح.2- دعم المشروعات الواقعة خارج المدن والقرى الفلسطينية، وذلك تماشياً مع هدف خلق تنمية متوازنة في فلسطين كافة.

ح.3- العمل على زيادة وتفعيل دور المرأة ومساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي من خلال التوجه نحو دعم وتشجيع المشروعات التي تملكها أو تديرها، (إنترنت، مؤسسة ريف للتمويل، 2015م).

خ- الإغاثة الإسلامية:

وهي منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال الإغاثة العاجلة والطوارئ، كما تعمل في مجال تنمية الشعوب الفقيرة على المدى البعيد، ومن أهم أهدافها:

خ.1- العمل كرسل خير ورحمة بين أهل الفضل وأهل الحاجة؛ بغية مكافحة الفقر والجهل والمرض في الشعوب الفقيرة.

خ.2- تنوب الوكالة عن أهل الخير والعطاء في تصريف أموال الزكاة والصدقات للمستحقين.

خ.3- إغاثة المحتاجين في ربوع الأرض عند حدوث الكوارث.

خ.4- رفع وعي الشعوب الفقيرة وتنميتها وتطوير مستوى معيشتها.

خ.5- تحقيق مزيد من السعادة للإنسانية دون تفرقة بسبب دين أو جنس أو لون. (إنترنت، الإغاثة الإسلامية- فلسطين، 2015م).

د- "شراكة":-

في عام (2002م)، اشتركت تسع مؤسسات (منظمة أصالة، أكاد، فاتن، الأونروا ، أنيرا، PARC، CHF، PDF وجمعية الشبان المسيحية، بالإضافة إلى شركة آل أمين في قطاع غزة، الذي في وقت لاحق انتهت عضويتهم بسبب تسجيله كشركة للربح، وهوما يتناقض القوانين الداخلية لل (Sharakeh في تقديم خدمات التمويل الأصغر؛ كي تنسق وتمثل وتقدم خدمات لمؤسسات التمويل الأصغر العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتسعى "شراكة" جاهدة لترجمة رسالتها قبل أن تصبح الممثل الوحيد لصناعة التمويل الأصغر الفلسطينية على جميع المستويات، من خلال صياغة الاستراتيجيات والدعوة للسياسات الرامية إلى تحقيق بيئة تمكينية تنافسية لصناعة التمويل الأصغر، وبناء قدرات كيانات الأعضاء فيها بأفضل الممارسات وفقًا للمعايير الدولية، (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، مؤسسات تمويل المشاريع في قطاع غزة، 2011م).

ذ- جمعية الشبان المسيحيةYMCA :

تأسست "جمعية الشبان المسيحية القدس الشرقية" في عام (1949م) في خيمة في عقبة جبر (مخيم للاجئين قرب أريحا)، وهي جزء لا يتجزأ من الحركة الاجتماعية الفلسطينية؛ بوصفها عضواً في التحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية، كما وتعمل هذه المؤسسة مع جميع

قطاعات المجتمع الفلسطيني من خلال مجموعة متنوعة من البرامج والأنشطة التي تنسجم مع رؤيتها لتنمية الشباب المتعلقة مباشرة باحتياجات المجتمع الفلسطيني المتنوعة .

ومن أهدافها:

ذ.1- دعم فئة الفقراء والضعفاء، والمهمشين.
ذ.2- تعزيز الالتزام بحقوق الإنسان والاجتماعية والوطنية.
ذ.3- بناء مجتمع مدني يقوم على المبادئ الديمقراطية.
ذ.4- تنمية روح التعاون والمسؤولية والإبداع، والعمل التطوعي، (إنترنت، جمعية الشبان المسيحية- غزة، 2015م).

ر- برنامج إرادة- الجامعة الاسلامية:

يعتبر برنامج إرادة من أهم مراكز التدريب التي تختص بتقديم خدمات التأهيل والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة بهدف دمجهم اجتماعياً واقتصادياً في المجتمع، فقد تم اطلاق البرنامج في العام 2012، وخلال 4 سنوات من انطلاقه تم تدريب أكثر من (700 شخص) من ذوي الإعاقة في تخصصات أكاديمية وحرفية مختلفة، وتشغيل (400 شخص) منهم، ودعم إنشاء (9 ورش حرفية) لمجموعة أخرى وذلك بهدف تسهيل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الخروج من حالة الاعتمادية الاقتصادية القائمة على استقبال المساعدات ليصبحوا قادرين على توفير الدخل بشكل مستقل وتوفير متطلبات الحياة الكريمة لهم ولأُسَرِهم.

ومن أهم أهداف البرنامج:

1- تدريب وتأهيل وتخريج كوادر مهنية مهرة لتغطية احتياجات سوق العمل وتحسين فرص التشغيل.
2- تنفيذ برامج التوجيه والتدريب المهني والحرفي.
3- تحقيق الدمج الاجتماعي والاقتصادي من خلال برامج التشغيل ودعم المشاريع الصغيرة.
4- توعية المجتمع بأهمية التدريب المهني والحرفي.
5- المساهمة في تطوير وتحسين جودة مخرجات التعليم المهني ليوائم احتياجات سوق العمل.
6- المساهمة في تحقيق تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات التدريب المهني والتمكين الاقتصادي.

7- الاهتمام بتحسين الظروف النفسية والمعيشية للمستفيدين بما ينعكس ايجابا على أدائهم المهني.

8- تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل.

9- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والعلاج الطبيعي والصحي لذوي الإعاقة.

10- تنفيذ برامج توعية مجتمعية في المجالات المجتمعية الخاصة بذوي الإعاقة، (إنترنت، برنامج إرادة– غزة، 2016).

2– المؤسسات المحلية الهادفة إلى دعم وتمويل المشاريع الصغيرة في قطاع غزة:–

أ– جمعية نطوف للبيئة وتنمية المجتمع:

وهي جمعية فلسطينية تأسست بترخيص من وزارة الداخلية رقم 7196 بتاريخ 2002/7/29، تعنى بشؤون البيئة وتنمية المجتمع، وتهتم ببرامج التوعية والأبحاث التي تشجع على تطوير مجتمع صحي وبيئة سليمة، ولعله لا يخفى على أحد أن المجتمع الفلسطيني عامة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص يعاني من مشاكل كبيرة وحادة في هذا المجال، ومما يزيد من تلك المعاناة كونها مصحوبة بمعدلات عالية من البطالة والفقر.

وشعوراً بهذه المعاناة فإن جمعية نطوف تسعى للمساهمة في إيجاد طرق وسبل متعددة من أجل تخفيف هذه المعاناة والدراسة عن حلول عملية لمواجهة ذلك، من خلال إيجاد استراتيجيات عامة ومتكاملة من أجل تطوير وتحسين المجتمع والبيئة الفلسطينية، (إنترنت، جمعية نطوف للبيئة وتنمية المجتمع، 2015م).

ب– شركاء السلام والتنمية من أجل الفلسطينيين:–

وهي مؤسسة أجنبية غير ربحية تأسست في بريطانيا عام (2008م) ، باشرت عملها في قطاع غزة بنهاية عام (2011م) ، تعمل على احتضان الأفكار الخلاقة وتمويل المشاريع التنموية من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطيني والمساهمة بتقليل نسبة البطالة، وتنمية المهارات والقدرات لدى الشباب من خلال عقد الدورات التدريبية المختلفة والتواصل مع العالم الخارجي من خلال المؤسسات الأجنبية والوفود المتضامنة مع قطاع غزة، وتقديم الاستشارات الفنية للمؤسسات المحلية والدولية، (إنترنت، شركاء السلام والتنمية، 2015).

ت– هيئة تشجيع الاستثمار في وزارة الاقتصاد الوطني:–

حسب قانون الاستثمار الفلسطيني للعام (1998م) تأسست الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، وقد تأسست الهيئة فعلاً وواقعاً في عام(2000م)بحيث تكون هيئة غير وزارية، ولها مجلس إدارة مكون من ممثلي الوزارات المختصة المعنية بالمشاريع الاستثمارية، وممثلةً أيضاً من القطاع الخاص

وبرئاسة وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وهي تعنى بتسهيل إجراءات تأسيس المشاريع للمستثمر المحلي والأجنبي من خلال النافذة الاستثمارية الموحدة التي تضم مندوبين عن كل الوزارات المعنية.

تقوم الهيئة العامة بتشجيع الاستثمار بمهام تشجيع ودعم وعناية الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال رزمة من الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمشاريع الاستثمارية، تشمل هذه الحوافز تسهيل إصدار التراخيص اللازمة للمشاريع ومنح إعفاءات ضريبية وجمركية، وذلك بموجب قانون تشجيع الاستثمار المعمول به، (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، 1998م).

كما نص قانون تنظيم الهيئة على أن الغرض الأساسي للهيئة هو العناية بشؤون الاستثمار في فلسطين ويشمل ذلك القيام بما يلي:

ت.1- إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي ، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

ت.2- اقتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في فلسطين، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

ت.3- متابعة وتقييم الاستثمار المحلي والأجنبي وإعداد تقرير دوري بذلك.

ت.4- إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار في فلسطين والترويج لها.

ت.5- التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بما يمكن الهيئة من أداء مهامها.

ت.6- تنظيم المؤتمرات والندوات والمعارض الداخلية والخارجية والفعاليات المتعلقة بالاستثمار وإقامتها والمشاركة فيها.

7- تطوير قواعد المعلومات وإجراء المسوحات الإحصائية اللازمة لمباشرة اختصاصاتها.

ويمكن القول أن تلك الأهداف تتمحور حول ثلاثة أدوار رئيسة هي:

أ- تحسين بيئة الاستثمار في فلسطين.

ب- دعم وتنمية الاستثمار المحلي.

ج- جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي، (نصر، 2008م، ص59).

ومن ضمن البرامج التي تعمل عليه الهيئة بغرض تشجيع الاستثمار المحلي "برنامج تمويل المشاريع الصغيرة" الذي أسس في فبراير (2008م) بقرار من مجلس الوزراء الفلسطيني وهو برنامج حكومي لتمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة بنظام القرض الحسن.

يسعي برنامج تمويل المشاريع الصغيرة إلى تحقيق عدة أهداف تصب في إطار تعزيز صمود المواطن الفلسطيني، وتوفير فرص عمل محلية. وتتلخص هذه الأهداف في التالي :

8- تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض زيادة إنتاجيتها واستمراريتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة.

9- العمل على إنشاء مشروعات صغيرة جديدة توفر بدورها فرص عمل جديدة للمساهمة في الحد من البطالة السائدة في المجتمع الفلسطيني.

10- الحد من حالات الفقر المدقع السائدة لدى الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني خاصة في ضوء الظروف السياسية السائدة والحصار المفرضيات على قطاع غزة.

11- تحويل ما أمكن من الفقراء من فئة تعتمد على الغير إلى فئة تعتمد على الذات وتساهم في تنمية المجتمع المحلي وتطوير الاقتصاد الفلسطيني.

12- دعم الصناعات والنشاطات الاقتصادية غير المستفيدة من البرنامج بشكل مباشر من خلال توفير مدخلات لها من المشاريع الممولة.

13- تشجيع النشاطات المدرة للدخل والتي توفر فرص عمل إضافية وجديدة.

14- تشجيع روح المبادرة لدى الفئات المستهدفة للمشاركة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني. (إنترنت، هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطيني، 2015م).

3-4 ملخص الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل عدة مفاهيم منها(الإعاقة في فلسطين، التمكين والمشاريع الصغيرة)، ونلخص أهم النقاط التي توصلت لها الباحثة فيما يلي:

1- لا يوجد تعريف موحد للإعاقة بشكل عام وأن ذالك يعتمد بشكل أساسي على المفهوم التي تعتمده بلد ما في تعريف الإعاقة أو ذوي الإعاقة.

2- أن عدد المواطنين الذين يعانون من الإعاقة في فلسطين (113) ألف شخص؛ منهم (75) ألفاً في الضفة الغربية (بنسبة 2.7% من مجمل السكان فيها)، و (38) ألفاً في قطاع غزة (بنسبة 2.5% من مجمل السكان هناك).

3- أن الإعاقة الحركية أكثر الإعاقات انتشارًا؛ حيث بلغت نسبة المعاقين حركياً (49%) من مجمل ذوي الاعاقة؛ تليها إعاقة البطء في التعلم بواقع (24.7%) في الضفة و(26.7 %) في قطاع غزة.

4- إن ما نسبته (34.7%) من ذوي الإعاقة ليس لديهم فرصة عمل لعدم موائمة أماكن العمل

5- إن تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة أصبح حاجة ملحة للمجتمع ليقوموا بدورهم الفعال والايجابي لمواكبة عملية التنمية الدامجة.

6- أن الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة جداً والتي بلغت نسبتها (89%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين، في حين بلغت المشاريع الصغيرة والمتوسطة معاً (9.9%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين.

7- ضعف التمويل المتاح لقيام وتأسيس المشاريع الصغيرة.

الفصل الرابع

الدراسة العملية

4-1 المبحث الأول

الطريقة والإجراءات.

ويتكون المبحث الأول من:

4-1-1 منهجية الدراسة.

4-1-2 متغيرات الدراسة.

4-1-3 مجتمع الدراسة

4-1-4 عينة الدراسة.

4-1-5 حدود الدراسة.

4-1-6 طرق جمع البيانات.

4-1-7 أداة الدراسة.

4-1-8 صدق وثبات الاستبانة.

4-1-9 المعالجة الإحصائية.

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحثة عليها في تحليل الدراسة .

4-1-1 منهجية الدراسة:

يمكن اعتبار منهج الدراسة بأنه الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليصل في النهاية إلى نتائج تتعلق بالموضوع محل الدراسة، وهو الأسلوب المنظم المستخدم لحل مشكلة الدراسة، إضافة إلى أنه العلم الذي يعني بكيفية إجراء البحوث العلمية.

و هناك عدة مناهج تستخدم في الدراسة العملية كالتالي:

1- المنهج الاستطلاعي الذي ينطلق من الواقع وليس من فرضيات مسبقة

2- المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف خصائص ظاهرة معينة، وجمع معلومات عنها دون تحيز أثناء الوصف ويتم من خلال دراسة حالة معينة أو المسح الشامل أو مسح العينة

3- المنهج التاريخي الذي يهتم بدراسة الماضي، ويتطلب إجراء مسح ومراجعة شاملة للحقائق المتجمعة حول المشكلة

4- المنهج الظاهري الذي يعتمد على الخبرة الحياتية اليومية بهدف فهم الظواهر وتفسيرها بدون التدخل فيها أو محاولة تنظيمها وضبطها

5- المنهج التجريبي الذي يلجأ إلى إحداث تغير متعمد ومضبوط في الظاهرة المراد دراستها وقد يحتاج ذلك إلى بناء نماذج رياضية للظاهرة

6- منهج تحليل المضمون الذي يقوم على الملاحظة بشكل غير مباشر من خلال تحليل المعاني الواضحة للوثائق السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، (أبو الكأس، 2008م، ص133).

7- المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الجهد العقلي والنفسي عند دراسة النصوص بهدف استخراج مبادئ مدعمة بالأدلة الواضحة مع اشتراط ربط النتائج بالمقدمات التي تبنى عليها.

ويستخدم كل منهج من هذه المناهج حسب الظاهرة التي يتم دراستها، وقد يتم استخدام أكثر من منهج لدراسة الظاهرة، وحيث أن الباحثة تعرف مسبقاً جوانب وأبعاد الظاهرة موضع الدراسة من خلال إطلاعها على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة" دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين – دراسة حالة على قطاع غزة "، والذي يتوافق مع المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، وحيث إن المنهج الوصفي التحليلي يتم من خلال الرجوع للوثائق المختلفة كالكتب والصحف والمجلات، وغيرها من المواد التي يثبت صدقها بهدف تحليلها للوصول إلى أهداف الدراسة ، فإن الباحثة ستعتمد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة الدراسة، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة، كما أنها ستستخدم أسلوب العينة العشوائية في اختيارها لعينة الدراسة، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية، (أبو الكأس، 2008، ص20).

4-1-2 متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: المشاريع الصغيرة وتقاس بـ خمسة متغيرات تابعة وهي:

1- تخاذ القرارات.

2-المشاركة في الأنشطة الاقتصادية.

3-الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.

4-بناء قدرات ذوي الإعاقة.

5-الحد من البطالة بين صفوف ذوي الإعاقة.

4-1-3 مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة، والتي يمتلكها أشخاص ذوو الإعاقة والتي يبلغ إجمالي عددها التقديري 350 مشروع حسب إحصاءات الاتحاد العام للمعاقين – غزة.

4-1-4 عينة الدراسة:

استخدمت الباحثة عينة عشوائية بسيطة من (100) مشروع يمتلكها أشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.

4-1-5 حدود الدراسة:

1- حد مكاني: اقتصرت الدراسة على محافظات قطاع غزة والبالغ عددها 5 محافظات.

2- حد زماني: الفصل الدراسي 1920-2014م.

4-1-1 طرق جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على نوعين من البيانات:

1- البيانات الأولية:

وذلك بالدراسة في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة، وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS

(Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2- **البيانات الثانوية:**

سوف تقوم الباحثة بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بمدى دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين – دراسة حالة على قطاع غزة ، وأية مراجع قد ترى الباحثة أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وتنوي الباحثة من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف إلى الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدث في مجال الدراسة، والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

أ- البيانات الشخصية:

أ.1- العمر:

يبين جدول (4-1) أن (63.0%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " 20- أقل من 30 سنة"، و (28.0%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " 30 – أقل من 40 سنة "، و(9.0%) من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم " 50 سنة فأكثر " .

جدول (4-1)

العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
20- أقل من 30 سنة	63	63.0
30 – أقل من 40 سنة	28	28.0
40 – أقل من 50 سنة	9	9.0
50 سنة فأكثر	0	0.0
المجموع	100	100.0

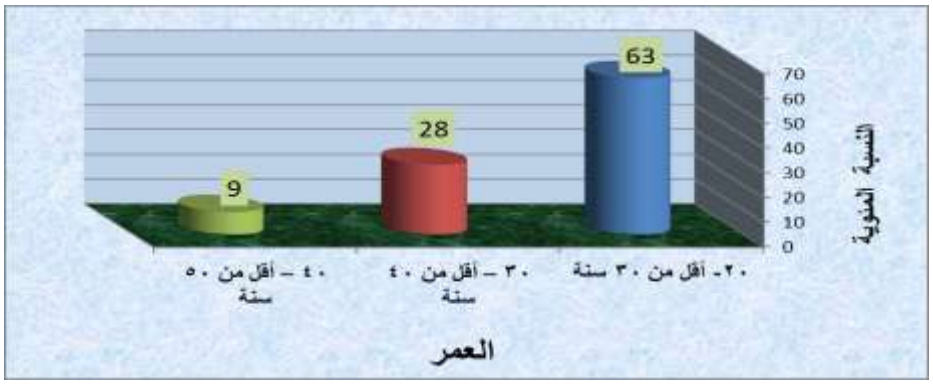

شكل (4-1)

النسبة المئوية لمتغير العمر

أ.2- الجنس:

يبين جدول (4-2) أن (38.0%) من عينة الدراسة من الذكور، و(62.0%) من عينة الدراسة من الإناث.

جدول (4-2)

الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	38	38.0
أنثى	62	62.0
المجموع	100	100.0

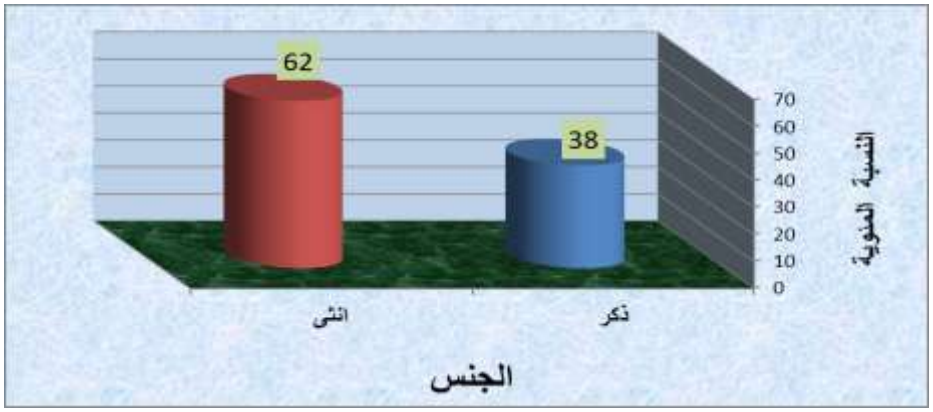

شكل (4-2)

النسبة المئوية للجنس

أ.3- المستوى التعليمي:

يبين جدول (4-3) أن (31.0%) من عينة الدراسة مستواهم التعليمي "تعليم أساسي"، و(18.0%) من عينة الدراسة مستواهم التعليمي " تعليم مهني"، و (51.0%) من عينة الدراسة مستواهم التعليمي "تعليم جامعي".

جدول (4-3)

المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
تعليم أساسي	31	31.0
تعليم مهني	18	18.0
تعليم جامعي	51	51.0
دراسات عليا	0	0.0
المجموع	100	100.0

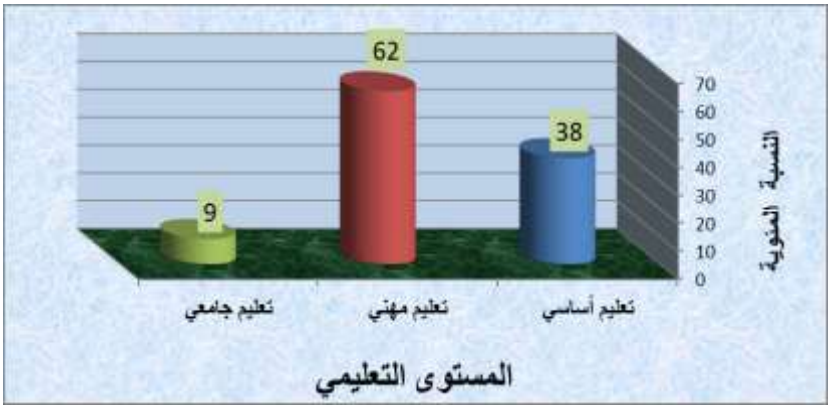

شكل (4-3)

النسبة المئوية للمستوى التعليمي

أ.4- نوع الإعاقة:

يبين جدول (4-4) أن (61.0 %) من عينة الدراسة إعاقتهم " حركية "، و (12.0%) من عينة الدراسة إعاقتهم " سمعية "، و(27.0%) من عينة الدراسة إعاقتهم " بصرية " .

جدول (4-4)

نوع الإعاقة

نوع الإعاقة	التكرار	النسبة المئوية
حركية	61	61.0
سمعية	12	12.0
بصرية	27	27.0
المجموع	100	100.0

شكل (4-4)

النسبة المئوية للنوع الإعاقة

أ.5- نوع المشروع:

- صناعي:

يبين جدول (4-7) أن (15.0 **%) من المشاريع الصناعية هي** " ورشة حدادة ونجارة "، و(10.0%) "تنجيد أثاث"، و (9.0%) "أخرى".

- خدماتي:

يبين جدول (4-7) أن **(18.0%) من المشاريع الخدماتية هي** " صيانة جوال أو أجهزة كهربائية " ، و(11 %) " ميكانيكا سيارات " ، و (7.0 %) " أخرى " .

- تجاري:

يبين جدول (4-7) أن (13.0 **%) من المشاريع التجارية هي** " حدائق زراعية " ، و(11.0%) " تربية حيوانات منزلية " ، و(6 %)" أخرى " .

جدول (4-7)

نوع المشروع

صناعي	التكرار	النسبة المئوية	خدماتي	التكرار	النسبة المئوية	تجاري	التكرار	النسبة المئوية
ورشة حدادة ونجارة	15	%15	صيانة جوال أو أجهزة كهربائية	18	%18	حدائق زراعية	13	%13
تنجيد أثاث	10	10%	ميكانيكا سيارات	11	%11	تربية حيوانات منزلية	11	%11
أخرى	9	%9	أخرى	7	%7	أخرى	6	%6
المجموع	34	%34		36	%36		30	%30

أ.6- نوع مصدر التمويل:

يبين جدول (4-8) أن (37.0%) من المشاريع تمويلها " ذاتي " ، و (17.0%) من المشاريع تمويلها " قرض " ، و (46.0%) من المشاريع تمويلها " منحة " .

جدول (4-8)

نوع مصدر التمويل

نوع مصدر التمويل	التكرار	النسبة المئوية
ذاتي	37	37.0
قرض	17	17.0
منحة (هِبة)	46	46.0
المجموع	100	100.0

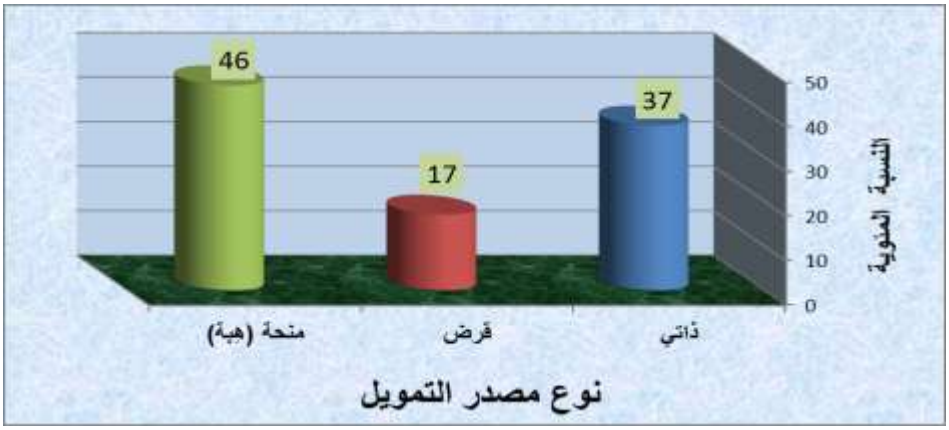

شكل (4-6)

النسبة المئوية للنوع مصدر التمويل.

أ.7- حجم تمويل المشروع:

يبين جدول (4-9) أن (66.0%) من المشاريع حجم تمويلها بين "11 ألف$ – أقل من 15 ألف$ " ، و (21.0%) من المشاريع حجم تمويلها بين "15 ألف$ – أقل من 20 ألف $ "، و(13.0%) من المشاريع حجم تمويلها بين "20 ألف $ فأكثر " .

جدول (4-9)

حجم تمويل المشروع

حجم تمويل المشروع	التكرار	النسبة المئوية
11 ألف$ – أقل من 15 ألف$	66	66.0
15 ألف$ – أقل من 20 ألف $	21	21.0
20 ألف $ فأكثر	13	13.0
المجموع	100	100.0

شكل (4-7)

النسبة المئوية لحجم تمويل المشروع.

أ.8- عدد عمال المشروع:

يبين جدول (4-10) أن (81.0%) من المشاريع تراوح عدد عمالها "1 – فأقل من 5 عامل"، و (7.0%) من المشاريع تراوح عدد عمالها "5 – فأقل من 10 عامل " ، و(12.0%) من المشاريع تراوح عدد عمالها " 10 عامل فأكثر".

جدول (4-10)

عدد عمال المشروع

عدد عمال المشروع	التكرار	النسبة المئوية
1 – فأقل من 5 عامل	81	81.0
5 – فأقل من 10 عامل	7	7.0
10 عامل فأكثر	12	12.0
المجموع	100	100.0

شكل (4-8)

النسبة المئوية لعدد عمال المشروع

4-1-2 أداة الدراسة :

تم إعداد أداة الدراسة على شكل استبانة على النحو التالي:

1- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين كما يلي:

أ- يشمل البيانات الأولية لعينة الدراسة ويتكون من 9 فقرات.

ب- يتضمن أسئلة تخص دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين وتم تقسيمه إلى خمسة محاور كما يلي:

ب.1- المحور الاول – مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية ويتكون من 8 فقرات.

ب.2- المحور الثاني- مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم ويتكون من 9 فقرات.

ب.3- المحور الثالث- مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية ويتكون من 7 فقرات.

ب.4- المحور الرابع- مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية ويتكون من 8 فقرات.

ب.5- المحور الخامس – مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة ويتكون من 6 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة حسب مقياس ليكارت كما هو موضح في جدول (4-11).

جدول (4-11)

مقياس ليكارت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4-1-3 صدق وثبات الاستبانة:

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه (العساف، 1995م، ص 429)، كما يقصد بالصدق " شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"(عبيدات وآخرون 2001، ص179) ، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة كما يلي:

1- **صدق فقرات الاستبانة** : تم التأكد من صدق فقرات الاستبانة بعدة طرق منها:

أ- الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين):

قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وجامعة الأقصى متخصصين في الاقتصاد والإحصاء. ويوضح الملحق (2) أسماء المحكمين الذين قاموا مشكورين بتحكيم أداة الدراسة. وقد طلبت الباحثة من المحكمين من إبداء آرائهم في مدى ملائمة العبارات لقياس ما وضعت لأجله، ومدى وضوح صياغة العبارات ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي إليه.ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة الأساسية هذا بالإضافة إلى اقتراح ما يرونه ضرورياً من تعديل صياغة العبارات أو حذفها، أو إضافة عبارات جديدة لأداة الدراسة، وكذلك إبداء آرائهم فيما يتعلق بالبيانات الأولية (الخصائص الشخصية والوظيفية المطلوبة من المبحوثين، إلى جانب مقياس ليكارت المستخدم في الاستبانة. وتركزت توجيهات المحكمين على انتقاد طول الاستبانة حيث كانت تحتوي على بعض العبارات المتكررة، كما أن بعض المحكمين نصحوا بضرورة تقليص بعض العبارات من بعض المحاور وإضافة بعض العبارات إلى محاور أخرى.

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها المحكمون قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

ب- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 20 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له ويبين جدول (4-12) معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)،حيث إن القيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي(0.444)، وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه

جدول (4-12)

الصدق الداخلي لفقرات الاستبانة

المحور الأول			المحور الثاني			المحور الثالث			المحور الرابع				
رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	رقم الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	0.730**	0.000	1	0.554*	0.011	1	0.724**	0.000	1	0.739**	0.000	1	0.783**	0.000
2	0.680**	0.001	2	0.592**	0.006	2	0.479*	0.032	2	0.713*	0.000	2	0.796**	0.000
3	0.794**	0.000	3	0.606**	0.005	3	0.775**	0.000	3	0.536*	0.015	3	0.549*	0.012
4	0.761**	0.000	4	0.538*	0.014	4	0.595**	0.006	4	0.477*	0.033	4	0.754**	0.000
5	0.866**	0.000	5	0.782**	0.000	5	0.563**	0.010	5	0.528*	0.017	5		
6	0.736**	0.000	6	0.517*	0.020	6	0.631**	0.003	6	0.786**	0.000	6		
7	0.756**	0.000	7	0.570*	0.011	7			7	0.830**	0.000	*دال عند مستوى 0.05		
8	0.720**	0.000	8	0.657**	0.002				8	0.706**	0.000	**دال عند مستوى 0.01		
			9	0.781**	0.000	قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "18" تساوي 0.444								

ت-صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة:

جدول (4-13) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور اقل من (0.05) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (0.444).

جدول (4-13)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	عنوان المحور	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	0.829	0.000
الثاني	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	0.789	0.000
الثالث	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	0.860	0.000
الرابع	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	0.942	0.000
الخامس	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	0.751	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "18" تساوي 0.444

2- ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

أما ثبات أداة الدراسة فيعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات (العساف، 1995م، ص430). وقد أجرت الباحثة خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

أ- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط وقد بين جدول (4-14) يبين أن هناك معامل ثبات كبيراً نسبياً لفقرات الاستبانة حيث بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة (0.878) وهو أكبر من (0.70) مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول (4-14)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

المحور	عنوان المحور	التجزئة النصفية		
		عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الأول	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	8	0.678	0.808
الثاني	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	9	0.792	0.884
الثالث	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم .	7	0.757	0.862
الرابع	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية .	8	0.779	0.876
الخامس	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	6	0.795	0.886
	جميع المحاور	38	0.782	0.878

ب- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدمت الباحثة طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول (4-15) أن معاملات الثبات مرتفعة حيث بلغ معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة (0.891) وهو أكبر من (0.70) مما يطمئن الباحثة على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

جدول (4-15)

معامل الثبات (طريقة والفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	8	0.832
الثاني	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	9	0.901
الثالث	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	7	0.882
الرابع	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	8	0.874
الخامس	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	6	0.917
	جميع المحاور	38	0.891

4-1-4 المعالجات الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي لدرجة الاستخدام (1 غير موافق بشدة ، 2 غير موافق ، 3 محايد ، 4 موافق ، 5 موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور

الدراسة، تم حساب المدى(5−1=4)، ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8) ، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول (4−16) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

جدول (4−16)

مقياس ليكرت الخماسي

الفترة (متوسط الفقرة)	1-1.8	1.8-2.6	2.6-3.4	3.4-4.2	4.2-5
التقدير	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	%20−%36	−%36 %52	−%52 %68	−%68 %84	−%84 %100

2- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف إلى الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

3- المتوسط الحسابي Mean وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي (كشك ، 1996م، ص89) علما بأن تفسير مدى الاستخدام أو مدى الموافقة على العبارة .

4- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف إلى مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها)

5- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

6- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.

7- معادلة سبيرمان براون للثبات.

8- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

9- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "3".

10- اختبار t للفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

11- تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

12- اختبار شفيه للفروق المتعددة بين المتوسطات.

4-2 المبحث الثاني:

اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

يتكون المبحث الثاني من:-

4-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي.

4-2-2 تحليل فقرات وفرضيات الدراسة.

4-2-1 اختبار التوزيع الطبيعي:

سنعرض اختبار **(كولومجروف سيمرنوف)** لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا. ويوضح الجدول (4-17) نتائج الاختبار حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور أكبر من ($sig. > 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول (4-17)

اختبار التوزيع الطبيعي(كولومجروف سيمرنوف)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأول	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	8	1.316	0.063
الثاني	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	9	1.115	0.166
الثالث	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم .	7	1.145	0.145
الرابع	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية .	8	0.960	0.090
الخامس	مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	6	1.035	0.234
	جميع المحاور	38	0.683	0.740

4-2-2 تحليل فقرات وفرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98(أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وغير ذلك تكون الفقرة غير الإيجابية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها .

1- تحليل فرضيات الدراسة:

أ- الفرضية الأولى - مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ..

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول (4-18) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية)، مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

أ.1- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (69.40%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنك تلقيت منحة من مؤسسة مالية من أجل تمويل مشروعي ".

أ.2- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (63.60%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.103) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أنك لم تواجه أي عقبات في حالة الاقتراض من أي مؤسسة مالية ".

أ.3- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (62.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.210) وهي أقل من (0.05) مما يدل على "أنك لن تواجه أي عجز في تسديد الأقساط في حالة الحصول على قرض ".

أ.4- في الفقرة رقم(4) بلغ الوزن النسبي (62.20%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.316) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أنه لا يوجد أي ضمانات في حالة الحصول على قرض ".

أ.5- في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (62.20%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.335) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أني لم تتلقى أي تسهيلات مقدمة من قبل المؤسسة المالية من أجل تمويل مشروعك كذوي إعاقة ".

أ.6- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (60.40%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.853) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أن الفائدة على القرض غير مناسبة في حالة الحصول على قرض ".

أ.7- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (58.60%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.620) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أن المشروع لم يساعد في الحصول على قرض من أي مؤسسة مالية ".

أ.8- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (56.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.165) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على " أن فترة سداد القرض غير مناسبة في حالة الحصول على قرض ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول تساوي (3.10)، والانحراف المعياري يساوي (0.823) والوزن النسبي يساوي (62.00%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (1.216) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، و القيمة الاحتمالية تساوي (0.227) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على أن المشاريع الصغيرة لا تسهم في تحسين قدرة فئة تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة (دويكات ،2005) سبب ذلك الأوضاع السياسية التي أثرت على الأنشطة الاقتصادية في غزة والضفة الغربية، و الاعتقاد الموجود لدى أصحاب المشاريع أن الاقتراض غير متاح بسبب الظروف السياسية الحالية مع بعض الاختلافات بناءً على مصدر الاقتراض.

رغم وجود رغبة عند أصحاب المشاريع الصغيرة، وبالغة الصغر بالحصول على قروض صغيرة وبالغة الصغر، كما و تؤكد الدراسة نية أصحاب المشاريع لتمويل العمليات التشغيلية أكثر من التوسع، وكان أغلب الطلب على قروض طويلة الأجل.

و النتيجة تختلف مع دراسة (Hoque&Itohara, 2009)، التي توصلت إلى أن النساء المتمكنات هن بنسبة (21%) فقط والباقي لم يتم تمكينهن بعد، وأن نسبة (% 69) من النساء المتمكنات هن عضوات فاعلات في برامج القروض الصغيرة.

وعلى أيه حال لا بد من وجود صيغة تمويلية جديدة تمنح التسهيلات الكافية لذوي الإعاقة من إقامة مشاريعهم الخاصة.

جدول (4-18)

تحليل فقرات المحور الأول(مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	ساعدك المشروع في الحصول على قرض من أي مؤسسة مالية.	2.93	1.409	58.60	-0.497	0.620
2	تلقيت منحة من أي مؤسسة مالية من أجل تمويل مشروعك.	3.47	1.267	69.40	3.710	0.000
3	واجهت أي عقبات في حالة الاقتراض من أي مؤسسة مالية.	3.18	1.095	63.60	1.643	0.103
4	يوجد أي ضمانات في حالة الحصول على قرض.	3.11	1.091	62.20	1.008	0.316
5	واجهت عجز في تسديد الأقساط في حالة الحصول على قرض.	3.14	1.110	62.80	1.261	0.210
6	كانت الفائدة على القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض.	3.02	1.073	60.40	0.186	0.853
7	فترة سداد القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض.	2.84	1.143	56.80	-1.399	0.165
8	تلقيت أي تسهيلات مقدمة من قبل المؤسسة المالية من أجل تمويل مشروعك كذوي إعاقة.	3.11	1.136	62.20	0.968	0.335
	جميع الفقرات	3.10	0.823	62.00	1.216	0.227

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) و درجة حرية)99) تساوي (1.98).

ب- الفرضية الثانية- تسهم المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول (4-19) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم)، مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي كما يلي:

ب.1- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (83.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " تستطيع أن تدير المشروع بنفسي ".

ب.2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (77.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " حصلت على دخل كافٍ بعد تأسيس المشروع ".

ب.3- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (75.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن هناك زيادةً في إنفاقك على خدماتي التعليمية بعد تأسيس المشروع ".

ب.4- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (74.60%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن هناك زيادةً في إنفاقك على خدماتي الصحية بعد تأسيس المشروع ".

ب.5- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (74.20%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن هناك تحسناً في نوعية طعامك المستهلك بعد تأسيس المشروع".

ب.6- في الفقرة رقم (9) بلغ الوزن النسبي (73.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أصبحت تشارك أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الأسرة".

ب.7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (72.20%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن هناك تحسناً في قدرتك على اقتناء سلع معمرة ".

ب.8- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (71.60%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " تأسيس المشروع انعكس على تحسن نوعية السكن الذي تسكن به".

ب.9- في الفقرة رقم (8) بلغ الوزن النسبي (70.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن هناك تحسناً في قدرتك على تأمين مدخراتك الخاصة ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي (3.74)، و الانحراف المعياري يساوي ((0.721 والوزن النسبي يساوي (74.78%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (10.245)وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن المشاريع الصغيرة تسهم في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تعليق الباحثة:

والنتيجة تتفق مع دراسة (الخاروف والحديدي،2011م) التي توصلت إلى : كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات بدرجة متفاوتة بشكل عام ، حيث بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة متوسطة (50%)، واجتماعياً بنسبة مرتفعة (81%)، مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات بها وبأسرتها في مجالات الحياة المختلفة.

جدول (4-19)

تحليل فقرات المحور الثاني (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	تدير المشروع بنفسك.	4.15	1.095	83.00	10.500	0.000
2	حصلت على دخل كافي بعد تأسيس المشروع.	3.89	0.952	77.80	9.345	0.000
3	هناك زيادة في إنفاقك على خدماتك الصحية بعد تأسيس المشروع.	3.73	0.962	74.60	7.585	0.000
4	هناك زيادة في إنفاقك على خدماتك التعليمية بعد تأسيس المشروع.	3.75	0.957	75.00	7.833	0.000
5	هناك تحسن في نوعية طعامك المستهلك بعد تأسيس المشروع.	3.71	1.066	74.20	6.658	0.000
6	انعكس تأسيس المشروع على تحسن نوعية السكن الذي تسكن به.	3.58	1.165	71.60	4.979	0.000
7	هناك تحسن في قدرتك على اقتناء سلع معمرة.	3.61	0.994	72.20	6.138	0.000
8	هناك تحسن في قدرتك على تأمين مدخرات خاصة.	3.54	1.105	70.80	4.888	0.000
9	أصبحت تشارك أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الأسرة.	3.69	1.125	73.80	6.131	0.000
	جميع الفقرات	3.74	0.721	74.78	10.245	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) و درجة حرية (99) تساوي(1.99).

ت- الفرضية الثالثة- تسهم المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية **عند مستوى دلالة** $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول (4-20) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية)، مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

ت.1- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (79.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " لديك معرفة بطرق تسويق منتج أو خدمة المشروع ".

ت.2- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (77.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يوجد لديك معرفة عن الموردين لمستلزمات المشروع ".

ت.3- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (76.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه أصبح لديك تحسن في قدرتك على إتمام معاملاتك المالية الخاصة بالمشروع دون الحاجة لمحاسب متخصص ".

ت.4- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (74.40%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على "يوجد لديكَ خطة استراتيجية أو عملت على توسعة المشروع".

ت.5- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (73.60%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه لديك خطة أو عملت على تطوير المنتج أو الخدمة تبعاً لمعرفتي برغبات الزبائن ".

ت.6- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (68.20%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن لديك معرفة بالنظام الضريبي الخاص والإعفاءات المستحقة لدي من قبل الدائرة المختصة ".

ت.7- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (65.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.023) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنك عملت على استقطاب أحد الموظفين من الخارج ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث تساوي (3.68)، و الانحراف المعياري يساوي (0.605) والوزن النسبي يساوي (73.54%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد)60%(وقيمة t المحسوبة تساوي (11.200) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن

المشاريع الصغيرة تسهم في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في أنشطتهم الاقتصادية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تعليق الباحثة:

إن زيادة القدرة الاقتصادية لأصحاب المشاريع الصغيرة لا بد وأن يرافقها تدريب إداري جيد، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (القوقا،2010)، إذ أن (13.0%) من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي تلقوها في برنامج تدريب الوكالة دورة واحدة، و (7%) من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي تلقوها في برنامج تدريب الوكالة دورتين، و (15.7%) من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي تلقوها في برنامج تدريب الوكالة ثلاث دورات، و (33%) من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي تلقوها في برنامج تدريب الوكالة 4 دورات، و (18.3%) من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي تلقوها في برنامج تدريب الوكالة 5 دورات، و (13.0%) من عينة الدراسة بلغ عدد الدورات التدريبية التي تلقوها في برنامج تدريب الوكالة 6 دورات فأكثر، يعزو الباحث ذلك إلى أن هناك إقبالاً على حضور الدورات التي ينظمها برنامج تدريب المشاريع الصغيرة التابع لوكالة الغوث الدولية، وذلك لحاجة أصحاب المشاريع الصغيرة للتدرب على المهارات الخاصة في إدارة المشاريع الصغيرة، وفي دراسة (الدماغ، 2008) أكدت دور التدريب بنسبة تبلغ حوالي (38.5%) كوسيلة لتطوير المشاريع الصغيرة.

جدول (4-20)

تحليل فقرات المحور الثالث (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية).

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد لديكَ معرفة عن الموردين لمستلزمات المشروع.	3.89	1.043	77.80	8.529	0.000
2	يوجد لديكَ خطة استراتيجية أو عملت على توسعة المشروع.	3.72	0.996	74.40	7.231	0.000
3	أصبح لديكَ تحسن في قدرتك على إتمام معاملاتك المالية الخاصة بالمشروع دون الحاجة لمحاسب متخصص؟.	3.84	0.907	76.80	9.261	0.000
4	لديكَ معرفة بطرق تسويق منتج أو خدمة المشروع.	3.95	0.903	79.00	10.519	0.000
5	لديكَ معرفة بالنظام الضريبي الخاص والإعفاءات المستحقة لديك من قبل الدائرة المختصة؟.	3.41	1.006	68.20	4.076	0.000
6	لديكَ خطة أو عملت على تطوير المنتج أو الخدمة تبعا لمعرفتك برغبات الزبائن.	3.68	0.984	73.60	6.914	0.000
7	عملت على استقطاب أحد الموظفين من الخارج.	3.25	1.086	65.00	2.302	0.023
	جميع الفقرات	3.68	0.605	73.54	11.200	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) و درجة حرية (99) تساوي (1.98).

ث-الفرضية الرابعة – تسهم المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول (4-21) والذي يبين آراء أفراد عينة البحث في فقرات المحور الرابع (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية)، مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

ث.1- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (89.60%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن ثقتك زادت بنفسك مع تأسيس المشروع ".

ث.2- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (88.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن تأسيس المشروع ترك دوراً ايجابياً لك في المجتمع ".

ث.3- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (87.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن مشاركتك زادت في الأنشطة الاجتماعية ".

ث.4- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (86.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن معرفتك توسعت بطبيعة العمل في السوق ".

ث.5- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (85.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنك تلقيت تدريب مهني أو إداري ساهم ببناء قدراتك في إدارة المشروع ".

ث.6- في الفقرة رقم (7) بلغ الوزن النسبي (84.40%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " تنصح غيرك من ذوي الإعاقة بتأسيس مشروع خاص بهم".

ث.7- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (83.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن رغبتي زادت في التوسع في المشروع ".

ث.8- في الفقرة رقم(8) بلغ الوزن النسبي (83.40%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه أصبح لديّك القدرة في تقديم مشورة لغيرك في نطاق عمل مشروعك ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع تساوي (4.32)، و الانحراف المعياري يساوي (0.496) والوزن النسبي يساوي (86.30%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (26.527) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05(α) مما يدل على

أن المشاريع الصغيرة تسهم في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

جدول (4-21)

تحليل فقرات المحور الرابع (مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	زادت مشاركتك في الأنشطة الاجتماعية.	4.39	0.737	87.80	18.857	0.000
2	ترك تأسيس المشروع دوراً إيجابياً لك في المجتمع.	4.44	0.770	88.80	18.710	0.000
3	زادت ثقتك بنفسك مع تأسيس المشروع.	4.48	0.731	89.60	20.235	0.000
4	ساهم تلقيك تدريب مهني أو إداري ببناء قدراتك في إدارة المشروع.	4.29	0.686	85.80	18.804	0.000
5	توسعت معرفتك بطبيعة العمل في السوق.	4.34	0.807	86.80	16.609	0.000
6	زادت رغبتك في التوسع في المشروع.	4.19	0.929	83.80	12.813	0.000
7	تنصح غيرك من ذوي الإعاقة بتأسيس مشروع خاص بهم.	4.22	0.917	84.40	13.311	0.000
8	أصبح لديك القدرة في تقديم مشورة لغيرك في نطاق عمل مشروعك.	4.17	0.954	83.40	12.264	0.000
	جميع الفقرات	4.32	0.496	86.30	26.527	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) و درجة حرية (99) تساوي (1.99).

ج- الفرضية الخامسة :تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول (4-22) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (مدى إسهام المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة)، مرتبة تنازلياً حسب الوزن النسبي كما يلي:

ج.1- في الفقرة رقم (6) بلغ الوزن النسبي (77.40%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أن مشروعك يسهم في تقليل نسبة البطالة بين صفوف المجتمع ".

ج.2- في الفقرة رقم (4) بلغ الوزن النسبي (76.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي (0.000)وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة أو المانحة على استمرارية عمل مشروعي ".

ج.3- في الفقرة رقم (2) بلغ الوزن النسبي (76.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه أصبح هناك عائد ثابت من المشروع ".

ج.4- في الفقرة رقم (5) بلغ الوزن النسبي (74.00%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " مشروعك الحالي يساهم في تأسيس مشروع آخر خاص بكْ".

ج.5- في الفقرة رقم (3) بلغ الوزن النسبي (73.60%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " إن مشروعك يساهم في بناء مشاريع أخرى ترابطية أو تكاملية بالنسبة لمشاريع خاصة بذوي الإعاقة ".

ج.6- في الفقرة رقم (1) بلغ الوزن النسبي (70.80%) والقيمة الاحتمالية تساوي(0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على " أنه يوجد موظفون دائمون في المشروع غيرك ".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس تساوي (3.74)، و الانحراف المعياري يساوي (0.783) والوزن النسبي يساوي (74.77%) وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد)60%) وقيمة t المحسوبة تساوي (9.431) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، و القيمة الاحتمالية تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على أن المشاريع الصغيرة تسهم في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة (نصر الله وآخرون، 2005) التي توضح دور المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد الفئات المهمشة (وعلى اعتبار أن ذوي الإعاقة تنتمي إلى الفئة المهمشة)،

وحسب اطلاع الباحثة لا توجد دراسات سابقة تؤكد بأنه لا توجد مساهمة للمشاريع الصغيرة في الحد من معدلات البطالة في بلدٍ ما.

جدول (4-22)

تحليل فقرات المحور الخامس (مدى إسهام المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	القيمة الاحتمالية
1	يوجد موظفين دائمين في المشروع غيرك.	3.54	1.176	70.80	4.593	0.000
2	أصبح هناك عائد ثابت من المشروع .	3.80	0.995	76.00	8.041	0.000
3	يساهم مشروع في بناء مشاريع أخرى ترابطية أو تكاملية بالنسبة لمشاريع خاصة بذوي الإعاقة.	3.68	1.145	73.60	5.940	0.000
4	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة أو المانحة على استمرارية عمل مشروعك.	3.84	1.012	76.80	8.298	0.000
5	يسهم مشروعك الحالي في تأسيس مشروع آخر خاص بكْ.	3.70	1.096	74.00	6.385	0.000
6	يسهم مشروعك في تقليل نسبة البطالة بين صفوف المجتمع.	3.87	1.060	77.40	8.205	0.000
	جميع الفقرات	3.74	0.783	74.77	9.431	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) و درجة حرية (99) تساوي (1.98).

ح- **الفرضية السادسة:** لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية التالية (العمر، الجنس، المستوى التعليمي، نوع الإعاقة ، سبب الإعاقة ، نوع المشروع، نوع مصدر التمويل، حجم تمويل المشروع، عدد عمال المشروع).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

ح.1- لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى العمر.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى العمر ، والنتائج مبينة في جدول (4-23) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.859) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.09) ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.161) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة (الدماغ، 2008) حيث اتخذت عامل الفئة العمرية في تطبيقها العملي للاستبانة، وبينت النتائج أن الفئة العمرية الغالبة لصاحبات المشاريع كانت من (31-40) بنسبة (32.1%) يليها فئة (41-50) بحوالي (27.7%) ، في الوقت الذي بلغت فيه ما يزيد أعمار عن 51 عام كانت حوالي (5.5%) . وتختلف مع دراسة (تيم، 2010) التي اتخذت فقط المتغيرات المستقلة : الجنس (ذكر أو أنثى)، الكلية (علمية، إنسانية)،مكان السكن (مدينة، قرية ،مخيم)، والسنة الدراسية (سنة أولى ، سنة ثانية فأكثر).

جدول (4-23)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى العمر عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	بين المجموعات	0.279	2	0.140	0.203	0.817
	داخل المجموعات	66.721	97	0.688		
	المجموع	67.000	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	بين المجموعات	1.168	2	0.584	1.126	0.328
	داخل المجموعات	50.322	97	0.519		
	المجموع	51.491	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم	بين المجموعات	3.812	2	1.906	5.710	0.005
	داخل المجموعات	32.377	97	0.334		
	المجموع	36.189	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	بين المجموعات	1.386	2	0.693	2.931	0.058
	داخل المجموعات	22.941	97	0.237		
	المجموع	24.328	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	بين المجموعات	0.655	2	0.327	0.529	0.591
	داخل المجموعات	60.026	97	0.619		
	المجموع	60.681	99			
جميع المحاور.	بين المجموعات	0.686	2	0.343	1.859	0.161
	داخل المجموعات	17.893	97	0.184		
	المجموع	18.579	99			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2،97) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (3.09).

ح.2-لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى الجنس.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t لاختبار الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول(4-40) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة المطلقة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.005) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.98)، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.317) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة (عودة،2010) التي بينت أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$في تحديد ملكية المشروع حسب الجنس، أن ملكية المشاريع الصغيرة في قطاع غزة تعود بالنسبة الأكبر إلى الذكور حيث بلغت (91.3%) يملكون المشاريع الصغيرة في قطاع غزة، أما الإناث فقد بلغت (8.7 %) من يملكون المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ، كما تختلف مع دراسة (الدماغ، 2010) لأن الدراسة التطبيقية تناولت فقط المشاريع الصغيرة النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض.

جدول (4-24)

نتائج اختبار t حسب للفروق بين بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى الجنس.

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	ذكر	38	2.947	0.946	-1.461	0.147
	أنثى	62	3.194	0.729		
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	ذكر	38	3.608	0.845	-1.426	0.157
	أنثى	62	3.819	0.628		
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	ذكر	38	3.726	0.726	0.625	0.533
	أنثى	62	3.647	0.520		
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	ذكر	38	4.243	0.490	-1.132	0.260
	أنثى	62	4.359	0.498		
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	ذكر	38	3.825	0.871	0.861	0.391
	أنثى	62	3.685	0.726		
جميع المحاور	ذكر	38	3.659	0.519	-1.005	0.317
	أنثى	62	3.748	0.371		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية (98)ومستوى دلالة (0.05) تساوي(1.98).

ح.3- لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى المستوى التعليمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى **المستوى التعليمي** ، والنتائج مبينة في جدول (4-25) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.901 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.09 ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.409 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى **المستوى التعليمي** عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة (عودة،2010) التي بينت أن أهمية المشاريع الصغيرة في تلبية أفكار الرياديين وطموحاتهم بمختلف مستوياتهم التعليمية، بعدم وجود فروقات تَعزى إلى المستوى التعليمي، حيث إن (4.2%) من الملاك والعاملين في المشاريع الصغيرة يحملون شهادة الثانوية أو أقل، وأن (4.7%) من الملاك والعاملين في المشاريع الصغيرة ذو مؤهل علمي مستويات تعليمية متوسطة، وأن نسبة (66.4%) من الملاك والعاملين في المشاريع الصغيرة ذو مؤهل علمي بكالوريس، و(3.4%) من مؤهلهم العلمي دبلوم عالي، و(9.8%) من الملاك والعمال مؤهلهم العلمي ماجستير، أما حملة الدكتوراة قد بلغت نسبتهم من المشاريع الصغيرة (1.5%)، وتختلف مع دراسة (نسمان، 2011) بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول التمكين وعلاقته بإبداع العاملين تُعزى إلي متغير الجنس واسم الجامعة.

جدول (4-25)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	بين المجموعات	2.859	2	1.430	2.162	0.121
	داخل المجموعات	64.141	97	0.661		
	المجموع	67.000	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	بين المجموعات	4.233	2	2.117	4.345	0.016
	داخل المجموعات	47.258	97	0.487		
	المجموع	51.491	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	بين المجموعات	0.447	2	0.223	0.606	0.547
	داخل المجموعات	35.742	97	0.368		
	المجموع	36.189	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	بين المجموعات	0.487	2	0.244	0.992	0.375
	داخل المجموعات	23.840	97	0.246		
	المجموع	24.328	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	بين المجموعات	0.323	2	0.161	0.259	0.772
	داخل المجموعات	60.358	97	0.622		
	المجموع	60.681	99			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.339	2	0.170	0.901	0.409
	داخل المجموعات	18.240	97	0.188		
	المجموع	18.579	99			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (97.2) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (3.09).

ح.4-لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى نوع الإعاقة .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى نوع الإعاقة ، والنتائج مبينة في جدول (4-26) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (0.320) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.09) ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.727) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى **نوع الإعاقة** عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع ورقة عمل تمت مناقشتها في حزيران 2014 بعنوان:" تمكين المرأة الكفيفة في المجتمع الفلسطيني" في جامعة القدس المفتوحة حيث تناولت التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الكفيفة في قطاع غزة، بينما لا يوجد دراسات سابقة تناولت حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى **نوع الإعاقة** عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

جدول (4-26)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى نوع الإعاقة عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	بين المجموعات	0.273	2	0.136	0.198	0.820
	داخل المجموعات	66.727	97	0.688		
	المجموع	67.000	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	بين المجموعات	1.926	2	0.963	1.885	0.157
	داخل المجموعات	49.565	97	0.511		
	المجموع	51.491	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	بين المجموعات	1.382	2	0.691	1.926	0.151
	داخل المجموعات	34.807	97	0.359		
	المجموع	36.189	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	بين المجموعات	0.416	2	0.208	0.843	0.434
	داخل المجموعات	23.912	97	0.247		
	المجموع	24.328	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	بين المجموعات	0.480	2	0.240	0.386	0.681
	داخل المجموعات	60.201	97	0.621		
	المجموع	60.681	99			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.122	2	0.061	0.320	0.727
	داخل المجموعات	18.457	97	0.190		
	المجموع	18.579	99			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2،97) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (3.09).

ح.5- لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى نوع مصدر التمويل .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى نوع مصدر التمويل، والنتائج مبينة في جدول (4-44) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (5.090) وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.09) ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي 0.008 وهي أقل من (0.05) مما يدل على وجود فروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى نوع مصدر التمويل عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، ويبين اختبار شفيه جدول (4-28) إن الفروق بين فئتي التمويل" قرض" ، و " ذاتي " والفروق لصالح الفئة " قرض " ، كما توجد فروق بين فئتي التمويل " قرض " ، و " منحة" والفروق لصالح الفئة " قرض "

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة (محروق، 2006)، التي بينت أن المؤسسات التي تمتاز بمعدلات نمو عالية عادة تلجأ لمصادر تمويل كالاقتراض من خارج النظام المصرفي، وكما تختلف مع دراسة (دويكات، 2005) التي بينت أن مصادر التمويل لمشاريع عينة الدراسة هي مصادر تمويل ذاتية.

جدول (4-27)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى نوع مصدر التمويل عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	بين المجموعات	5.153	2	2.576	4.041	0.021
	داخل المجموعات	61.847	97	0.638		
	المجموع	67.000	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	بين المجموعات	4.726	2	2.363	4.901	0.009
	داخل المجموعات	46.765	97	0.482		
	المجموع	51.491	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	بين المجموعات	1.060	2	0.530	1.463	0.237
	داخل المجموعات	35.129	97	0.362		
	المجموع	36.189	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	بين المجموعات	0.661	2	0.331	1.355	0.263
	داخل المجموعات	23.666	97	0.244		
	المجموع	24.328	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي لإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	بين المجموعات	1.981	2	0.991	1.637	0.200
	داخل المجموعات	58.699	97	0.605		
	المجموع	60.681	99			
جميع المحاور	بين المجموعات	1.765	2	0.882	5.090	0.008
	داخل المجموعات	16.814	97	0.173		
	المجموع	18.579	99			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2،97) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (3.09).

جدول (4-28)

اختبار شفيه للفروق المتعددة حسب متغير مصدر التمويل

الفرق بين المتوسطات	ذاتي	قرض	منحة
ذاتي		-0.307*	0.067
قرض	0.307*		0.374*
منحة	-0.067	-0.374*	

ح.6- لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى حجم تمويل المشروع .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى حجم تمويل المشروع، والنتائج مبينة في جدول (4-29) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.800) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.09) ، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.171) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى حجم تمويل المشروع عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة **(عودة، 2010) التي أتخّذت عامل حجم التمويل في استطلاع نتائجها، حيث** أن(29.4%) من نسبة المشاريع الصغيرة بلغ حجم رأس المال للمشروع 5 آلاف دولار فأقل، في حين شكل رأس المال للمشاريع الصغيرة من 5-10آلاف ، نسبته (47 %) من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة. ويعتبر وهو الذي يتم تقديمه من الجمعيات الخيرية على شكل مساعدات أو منح أو البنوك المقرضة للمشاريع الصغيرة في قطاع غزة. أما المشاريع العاملة رأس مال من 10-20 آلاف دولار، فقد شكلت (12.3 %) من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في القطاع. بيمنا المشاريع التي بلغ حجم رأس المال مابين 20-50آلاف دولار ، شكلت (7.4 %) من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في القطاع.و احتلت المشاريع الصغيرة التي يزيد رأس المال عن50آلاف دولار، فقد شكلت (3.9%) من نسبة حجم رأس المال للمشاريع الصغيرة في القطاع، وكما تختلف مع دراسة بعنوان "دور كمية العموم والتكنولوجيا في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة لدى طلبة قسم العموم الإدارية والمالية"، والتي استخدمت متغير "الجنس والمؤهل العلمي" فقط في الدراسة حيث أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) في تقديرات الطلبة لدور الكلية في

نشر ثقافة المشروعات الصغيرة بين طلبة قسم العلوم الإدارية والمالية تُعزى لعاملي الجنس والمؤهل العلمي.

جدول (4-29)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVA لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى حجم تمويل المشروع عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	بين المجموعات	2.440	2	1.220	1.833	0.165
	داخل المجموعات	64.560	97	0.666		
	المجموع	67.000	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	بين المجموعات	2.475	2	1.237	2.448	0.092
	داخل المجموعات	49.016	97	0.505		
	المجموع	51.491	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	بين المجموعات	0.498	2	0.249	0.676	0.511
	داخل المجموعات	35.691	97	0.368		
	المجموع	36.189	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	بين المجموعات	0.549	2	0.275	1.120	0.331
	داخل المجموعات	23.778	97	0.245		
	المجموع	24.328	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية	بين المجموعات	1.411	2	0.706	1.155	0.319
	داخل المجموعات	59.270	97	0.611		
	المجموع	60.681	99			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.665	2	0.332	1.800	0.171
	داخل المجموعات	17.914	97	0.185		
	المجموع	18.579	99			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية(2،97) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (3.09).

ح.7- لا توجد فروق في دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى عدد عمال المشروع.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى **عدد عمال المشروع** ، والنتائج مبينة في جدول (4-30) والذي يبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي (1.095) وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي (3.09)، كما أن القيمة الاحتمالية لجميع المحاور تساوي (0.339) وهي أكبر من (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تُعزى إلى **عدد عمال المشروع** عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$

تعليق الباحثة:

وتتفق النتيجة مع دراسة (السميري، 2014) التي بينت أن عدد المشاريع صغيرة أو متناهية الصغر التي يعمل بها 1-5 عامل أي أن عدد المشاريع الصغيرة قد بلغت ما نسبته 89% من إجمالي المشاريع العاملة في فلسطين حسب عدد عمال المشروع في ذلك"، وكما تختلف مع دراسة بعنوان "دور كمية العموم والتكنولوجيا في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة لدى طلبة قسم العموم الإدارية والمالية"، والتي استخدمت متغير "الجنس والمؤهل العلمي" فقط في الدراسة حيث أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ في تقديرات الطلبة لدور الكلية في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة بين طلبة قسم العلوم الإدارية والمالية تعزى لعاملي الجنس والمؤهل العلمي.

جدول (4-30)

نتائج تحليل التباين الأحادي ((One Way ANOVAلاختبار الفروق حول دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة في فلسطين تعزى إلى عدد عمال المشروع عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	القيمة الاحتمالية
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.	بين المجموعات	2.753	2	1.377	2.078	0.131
	داخل المجموعات	64.247	97	0.662		
	المجموع	67.000	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.	بين المجموعات	0.332	2	0.166	0.315	0.730
	داخل المجموعات	51.158	97	0.527		
	المجموع	51.491	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.	بين المجموعات	0.153	2	0.076	0.205	0.815
	داخل المجموعات	36.036	97	0.372		
	المجموع	36.189	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.	بين المجموعات	0.947	2	0.473	1.963	0.146
	داخل المجموعات	23.381	97	0.241		
	المجموع	24.328	99			
مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.	بين المجموعات	0.112	2	0.056	0.090	0.914
	داخل المجموعات	60.568	97	0.624		
	المجموع	60.681	99			
جميع المحاور	بين المجموعات	0.410	2	0.205	1.095	0.339
	داخل المجموعات	18.169	97	0.187		
	المجموع	18.579	99			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية (2،97) ومستوى دلالة (0.05) تساوي (3.09).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

5-1-1 نتائج الدراسة النظرية:

1- فقدان وجود السيطرة الوطنية على الاقتصاد الفلسطيني لتوجيه مساره وتحديد معدلات نموه وفقاً لأهداف اقتصادية وطنية. وعلى العكس من ذلك فقد تعرض للتدمير والتشويه والتبعية مما ألحق به اختلالات هيكلية عميقة أعاقت تطوره ونموه وانحرفت به باتجاه تحقيق مصالح وأهداف اقتصادية إسرائيلية.

2- يتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسات منهجية ضد الاقتصاد الفلسطيني تفقده القدرة على النمو والتطور.

3- إن نمو الناتج المحلي الإجمالي ناتج عن النمو في القطاع الخدماتي والمساعدات الخارجية وليس نمواً في القطاعات الإنتاجية.

4- إن متوسط مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (6.8%) .

5- إن متوسط مساهمة القطاع التجاري في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (13.4%) .

6- إن متوسط مساهمة القطاع الخدماتي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (54.64%) .

7- إن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (7.4%) .

8- إن متوسط مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ (16.4%) .

9- لا يوجد تعريف موحد للإعاقة بشكل عام وأن ذلك يعتمد بشكل أساسي على المفهوم التي تعتمده بلد ما في تعريف الإعاقة أو ذوي الإعاقة.

10- إن تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لدى ذوي الإعاقة أصبح حاجة ملحة للمجتمع ليقوموا بدورهم الفعال والايجابي لمواكبة عملية التنمية الدامجة.

11- إن الاقتصاد الفلسطيني قائم على المشاريع الصغيرة جداً والتي بلغت نسبتها (89%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين، في حين بلغت المشاريع الصغيرة والمتوسطة معاً (9.9%) من إجمالي عدد المنشآت العاملة في فلسطين حسب دراسة (السميري،2014).

12- ضعف التمويل المتاح لقيام وتأسيس المشاريع الصغيرة.

5-1-2 نتائج الدراسة العملية:

1- المشاريع الصغيرة لا تسهم في تحسين قدرة فئة تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

2- المشاريع الصغيرة تسهم في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

3- المشاريع الصغيرة تسهم في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

4- المشاريع الصغيرة تسهم في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

5- المشاريع الصغيرة تسهم في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

5-2 التوصيات:

ومن أهم التوصيات ما يلي:

5-2-1 على المستوى الحكومي الجهاز المصرفي:

1- تطوير سياسات الاقتراض الذي تتبعه المصارف في قطاع غزة،
لتجاوز جميع العقبات التي تمنع أو تحد ذوي الإعاقة من الاقتراض لتأسيس مشاريعهم الصغيرة.

2- تطوير ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية الذي يجب العمل به من قبل المؤسسات والمصارف المصرفية بضرورة تبني سياسات واستراتيجيات لتأسيس وتطوير المشاريع الصغيرة الخاصة بذوي الإعاقة .

5-2-2 على مستوى المؤسسات العاملة في مجال الاعاقة:

1- ضرورة التوجه من رؤية التأهيل لشخص ذوي الإعاقة إلى رؤية تمكينه وتعزيزه من أجل المشاركة في عملية التنمية الفلسطينية.

2- ضرورة زيادة وتطوير مراكز التدريب المهني المختصة بذوي الإعاقة مع إتباع سياسة إعلامية جيدة تُطلق نحو المجتمع لتحسين وجهة نظر المجتمع السلبية تجاههم.

3- لا بد من رسم رؤية واستراتيجية وسياسة واضحة من قبل الجهات المختصة بدعم المشاريع الصغيرة لذوي الإعاقة سواء الدولية كمؤسسات ممولة أو المؤسسات المحلية كمؤسسات منفذة.

5-2-3 على مستوى الأشخاص ذوو الإعاقة:

ضرورة العمل على اتباع برامج أو مبادرات ريادية لتحسين قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة من إدارة مشاريعهم سواء من قبل المصارف والمؤسسات المصرفية أم من قبل المؤسسات المتبنية لقضياهم أو مراكز التدريب الخاصة بهم.

5-2-4 على مستوى الحكومة المتمثل بوزارة الشؤون الاجتماعية:

ضرورة اتباع سياسة دمج وتطوير المشاريع القائمة حالياً والخاصة بذوي الإعاقة مع سياسات الشركات الأخرى في القطاع الخاص لتبادل الخبرات وتطوير المهارات بغرض النهوض وتطوير المشاريع ومراكز التدريب الخاصة بذوي الإعاقة.

المصادر والمراجع

أولاً/ المصادر والمراجع العربية:

أبو سكران، عبد الله يوسف.(2009م). *التوافق النفسي والاجتماعي وعلاقته بمركز الضبط (الداخلي – الخارجي) للمعاقين حركيًا في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

أبو ظريفة، سامي. (1997م). الواقع الصناعي في فلسطين. (النسخة الإلكترونية). *وزارة الاقتصاد الوطني*، ع(1). 1-17.

بدوي، هناء حافظ. (1994م). نساء مسئولات عن أسر. (النسخة الإلكترونية). *المجلس القومي للطفولة والأمومة*، ع(11)، 10-88.

الأغا، أبو مدللة، وفيق وسمير. (2011م). *ظاهرة الفقر والبطالة فب قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها*، ع(1)، 835-866.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1994-2014م).*الحسابات القومية (الناتج المحلي الاجمالي)*: سلسلة بيانات منشورة. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (1997-2013م).*عدد المؤسسات والمشتغلين واهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين*: سلسلة بيانات منشورة، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2011م). *مسح الأفراد ذوي الإعاقة*: .سلسلة بيانات منشورة. غزة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2012م).*حجم المشروعات الصغيرة*: سلسلة بيانات منشورة، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013م). *مساحة الأراضي الزراعية*: سلسلة بيانات منشورة. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2013م). *مؤشر الفقر الفلسطيني*: سلسلة بيانات منشورة. فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2015م). *مؤشر البطالة الفلسطيني*: سلسلة بيانات منشورة. فلسطين.

حدة، الزهرة، رايس، وفاطمة. (2014م). دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة – دراسة حالة الجزائر.(النسخة الإلكترونية) .*جامعة محمد خضر بسكرة*، ع (1)، 2-10.

الحسيني، محمد يونس. (1946م). *التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية*. ط1. يافا: بدون دار نشر.

الدوري، زكريا مطلك، صالح، أحمد علين. (2012م). *إدارة التمكين واقتصاديات الثقة*. ط2.عمان: دار اليازوي للنشر والتوزيع.

الرفاتي، علاء. (28-8-2015م). *واقع المساعدات والقروض العربية والدولية للشعب الفلسطيني وتحدياتها*. ورقة عمل مقدمة لورشة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين ، المجلد الأول، غزة: مركز دراسات الشرق الأوسط.

الرنتيسي، أحمد محمد. (2008م). *منظور للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتغلب على المشكلات التي تحد من التحاق المعاق حركيا بفرص العمل: دراسة تطبيقية على جمعية المعاقين حركيا بغزة_ فلسطين*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حلوان، مصر.

زعرب، زكريا محمد عطوة. (2013م). *المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة في جنوب قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

سامي، مقداد. (2001م). أثر الاعتداءات والحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية في فلسطين. *مجلة رؤية للدراسات الاقتصادية*، السنة العاشرة، ع(1)، 8-20.

سلطة النقد الفلسطينية. (2014م). *تطور الدين الحكومي العام*: سلسلة بيانات منشورة. فلسطين

سمور، ابراهيم العبد.(2013م). *أثر السياسات التجارية على أداء الاقتصاد الفلسطيني: دراسة حالة- القطاع الصناعي* (رسالة ماجستير غير منشورة) .الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

السميري، نور الدين. (2014م). *دور القطاع المصرفي في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الفلسطينية*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، غزة.

السهلي، نبيل محمود. (2003م).*الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية*. ط1. رام الله: شبكة الإنترنت للأعلام العربي.

شكور، جليل وديع. (2012م). *معاقون لكن عظماء- دراسة توثيقية*. ط1. لبنان، بدون دار نشر.

شلايل، محمد يوسف. (2015م). *مقترح تمويلي لدعم المشاريع الاقتصادية الفلسطينية من خلال نموذج صكوك المشاركة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

شيب، سميح. (2015). التشكيلات السياسية الفلسطينية وتكويناتها الاجتماعية والاقتصادية خلال فترة الانتداب البريطاني. *مركز الأبحاث- شؤون فلسطينية*، السنة الخامسة، ع(252)، 10-115.

صالح، عماد فاروق محمد. (2011م). مؤشرات تمكين المعوقين من الاندماج الاجتماعي. (النسخة الإلكترونية). *جامعة السلطان قابوس- كلية الآداب والعلوم الاجتماعية*، ع(1)، 1-28.

الصباح، سهير والجموز، عايد. (2011م). مشكلات تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية في المراكز الفلسطينية. *مجلة الجامعة الإسلامية (للدراسات التربوية والنفسية)*، *21*(1)، 293-326.

الصوراني، غازي. (2004م). دراسة أولية حول المسألة الزراعية والمياه في الضفة الغربية وقطاع غزة.(النسخة الإلكترونية) . *وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني*، ع(1)، 9-20.

الصوراني، غازي، نصر الله، عبد الفتاح. (2005م). *المشروعات الصغيرة في فلسطين- واقع ورؤية نقدية*. ط2. فلسطين. بدون دار نشر.

الصوراني، غازي. (2006م). واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة. (النسخة الإلكترونية). *وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني*، (1)، 24-50.

الصوص، سمير زهير. (2010م). بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة- نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين. (النسخة الإلكترونية). *مكتب محافظة قلقلية*، ع(1)، 18-20.

الطائي، رعد عبد الله، قدادة، عيسى(2008م). *إدارة الجودة الشاملة*. ط2. الأردن: دار وائل للنشر.

العامري، عنان.(1980م). *التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني*. ط1. القدس: بدون دار نشر.

عبيدات، ذوقان، وعدس، عبد الرحمن، وعبد الخالق، كايد (2001م). *البحث العلمي مفهومه أدواته وأساليبه*. ط2. عمان: دار الفكر.

العتيبي، سعد مرزوق. (2005م). جوهر تمكين العاملين: إطار مفاهيمي. (دراسة الكترونية). *جامعة الملك* سعود – كلية العلوم الإدارية والمالية، ع(1)، 15-33.

العزة، سعيد حسني. (2000م). *الإعاقة الحركية والحسية*. ط2. عمان: الدار العلمية للنشر والتوزيع.

العساف، صالح حمد. (1995م). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية في العلوم السلوكية*. ط1. الرياض: مكتبة العبيكان.

عفانة، حسن مروان. (2013م). *التمكين الإداري وعلاقته بفاعلية فرق العمل في المؤسسات الأهلية الدولية العاملة في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، غزة.

عنبة، هالة محمد لبيب. (2002م). *إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي*. ط1. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

فزع، عمر خلف. (2013م). مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق بين الوطن والتمويل. *مجلة كلية بغداد (للعلوم الاقتصادية)*، *18*(5)، 111-200.

فليت، عودة. (2011م). المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية. *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*، *19*(2)، 1081-1129.

القريشي، مدحت كاظم .(2000م). *الاقتصاد الصناعي*. ط1. الأردن: دار وائل للنشر.

القوقا، إبراهيم عبد المجيد. (2007م). *أثر التدريب على أداء المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

كاظم، أسعد جواد. (2002م). *التنمية البشرية المستدامة ودعوة الفكر الاقتصادي إلى رحاب الإنسانية*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البصرة، العراق.

كردي، أحمد السيد. (2011م). المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة. (النسخة الإلكترونية). *مجلة التنمية البشرية والتطوير الإداري*، ع(80)، 40-45 .

كشك، محمد بهجت. (1995م). *مبادئ الإحصاء واستخداماتها في مجالات الخدمة الاجتماعية*. ط1 . مصر: دار الطباعة الحرة.

المحروق، ماهر حسن، ومقابلة، إيهاب. (2006م). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها*. ط2.عمان: مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

محمد، عبد الرازق صالح. (2012م). *الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية: الواقع والآفاق للدنمارك نموذجاً* (رسالة دكتوراه منشورة). الأكاديمية العربية في الدنمارك. الجزائر.

مركز المعلومات الفلسطيني- وفا. (2014م). *شؤون اجتماعية- معاقين*: فلسطين.

مركز المعلومات الفلسطيني- وفا. (2014م). *مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية*: فلسطين.

مقداد، محمد. (24-5-2010م). واقع الاقتصاد الزراعي والصناعي في فلسطين. *ورقة عمل مقدمة لمؤتمر بعنوان رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة تحت رعاية* د. أبو عبيدة خيري، المجلد الأول، غزة: منتدى الأعمال الفلسطيني- جدة.

المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان. (2015م). *الاقتصاد الفلسطيني في زمن الانتداب البريطاني*. فلسطين: بدون دار نشر.

المنتدى الاجتماعي التنموي. (2014م). *واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة*. غزة، بدون دار نشر.

منتدى الأعمال الفلسطيني. (2014م). *المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين*. غزة: بدون دار نشر. 2014.

منظمة الصحة العالمية. (2012م).*الدلائل الإرشادية للتأهيل المجتمعي*. ط2. البنك الدولي: بدون دار نشر.

نتيل، رامي. (2014م). *فعالية برنامج إرشادي لتحسين بعض المتغيرات النفسية لدى المعوقين حركياً من مصابي الحرب بقطاع غزة*(رسالة دكتوراه منشورة). جامعة طنطا، مصر.

نصر، لؤي. (2008م). *دور هيئة تشجيع الاستثمار في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين: دراسة حالة على قطاع غزة*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية. غزة.

النوايسة، فاطمة عبد الرحيم. (2011م). *ذوو الاحتياجات الخاصة التعريف بهم وإرشادهم*. ط2. عمان- الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

هندي، كمال. (2005م).*تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة حالة على قطاع غزة.* (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.

هنية، ماجد حسين. (2005م). *العوامل المؤثرة على إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي: دراسة تطبيقية على الصناعات الخشبية في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

وافي، ربا سليم. (2011م). *واقع وآفاق تنمية قطاع صناعة الملابس في فلسطين: دراسة حالة على صناعة الملابس في قطاع غزة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. (1998م). قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني: فلسطين.

وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني. (2006م). *استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة*: قراءة في الاقتصاد الزراعي، غزة.

وزارة الشؤون الاجتماعية. (1999م). *قانون المعاق الفلسطيني*: قانون رقم (4) لسنة 1999، رام الله– فلسطين: بدون دار نشر.

ثانياً– المراجع الاجنبية:–

Gutierrez , L. M. (1995) .Understanding the Empowerment process : Does consciousness make a difference. *social work Research,19* (4), 229-235.

Jones, L. (1995). Cocooned and cynical employees: *Journal for Quality and Participation*, *18*(18), 52-57.

Kizilos, P. (1990). Crazu about empowerment: Training, *social work Research*, *27*(12), 47-56.

Swenson, D. X.. (1997). Requisite conditions for team empowerment: Empowerment in organization. *Journal of Administrative Sciences and Economics*, *15*(1), 16-25

Thomas, K. W. and Velthhouse, B.A. (1990). Cognitive elements of empowerment: an ‘interpretive’ model of intrinsic task motivation. Academy of Management, Review *15* (4), 666-81.

ثالثاً– الإنترنت:

أبو معيلق، ياسر. (2010م). *الأزمة المالية العالمية وآثارها على الدول العربية*. تاريخ الاطلاع: 13–9–2015م. الموقع الإلكتروني: http://www.dw.com/ar

أطفال الخليج ذوي الاحتياجات الخاصة. (2015م). *تعريف الإعاقة البصرية وتصنيفها*. تاريخ الاطلاع: 3–11–2015م. الموقع:

http://www.gulfkids.com

الإغاثة الإسلامية– فلسطين. (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 15–1–2015م. الموقع الإلكتروني:

http://www.irpal.ps/irpal/ar-aboutus

برنامج إرادة– الجامعة الاسلامية– غزة. (2016). *الرؤيا والرسالة والأهداف. تاريخ الاطلاع: 20–05–2016. الموقع الإلكتروني:*

http://www.irada.ps/

الجمبري، منصور. (2014م). *تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصائصها*. تاريخ الاطلاع: 15–4–2015م. الموقع الإلكتروني:

http:www.alwasatnews.com .

جمعية الشبان المسيحية– القدس. (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 15–1–2015م. الموقع الإلكتروني:

http://www.mhpss.ps/ar/organization/the-east-jerusalem-young-men

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة". (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 15–1–2015م. الموقع الإلكتروني:

http://reewp.oxfam.qc.ca/ar/partners/palestinian-businesswomens

جمعية نطوف للبيئة وتنمية المجتمع. (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 15–1–2016م. الموقع الإلكتروني:

http://www.natuf.ps

شركاء السلام والتنمية من أجل الفلسطينيين. (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 15–1–2016م. الموقع الإلكتروني:

https://mostaql.com/portfolio/35627

شركة ريف للتمويل. (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 15–1–2016م. الموقع الإلكتروني:

http://www.reef.ps/atemplate.php?id

عبد القادر، خليفة. (2012م). *مفهوم الاندماج الاجتماعي*. تاريخ الاطلاع: 16–9–2015م. الموقع الإلكتروني:

http://elba7es.blogspot.com.tr/2012/02/blog-post.html

الفلسطينية للإقراض والتنمية – فاتن. (2015م). الرؤيا والرسالة والأهداف. تاريخ الاطلاع: 15–1–2016م. الموقع الإلكتروني:

http://ar.sharakat.ps/wordpress/faten

المركز العربي للتطوير الزراعي "أكاد". (2010م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 13-2-2016م. الموقع الإلكتروني: http://acad.ps .

مركز النطق والسمع. (2012م). *تصنيف الإعاقة السمعية*. تاريخ الاطلاع: 13-1-2016م. الموقع الإلكتروني:
http://www.naba.ps/arabic/?Action

الأنروا. (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 17-1-2016م. الموقع الإلكتروني:
http://www.unrwa.org

مؤسسة ريادة. (2015م). *الرؤيا والرسالة والأهداف*. تاريخ الاطلاع: 9-2-2016م. الموقع الإلكتروني:
http://www.ryada.org

نوار، رانيا. (2019م). *مفهوم التمكين وأبعاده*. تاريخ الاطلاع: 5-5-2016م. الموقع الإلكتروني:
http://www.lahaonline.com/articles/view

ويكيبيديا "موسوعة حرة". (2014م). *مفهوم الإعاقة من منظور اقتصادي*. تاريخ الاطلاع: 13-6-2016م. الموقع الإلكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki

قائمة الملاحق

الملحق (1): الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإســـــلامية
عمـادة الدراسـات العليا
كليـــــــة التجـــــارة
قسم اقتصاديات التنمية

الأخوة الكرام...، الأخوات الكرام...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تجري الباحثة دراسة بعنوان" دور المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لذوي الإعاقة في فلسطين – دراسة حالة على قطاع غزة"، استكمالا لمتطلبات الماجستير في قسم اقتصاديات التنمية، و لإيماني وثقتي بأنكم خير مصدر للمعلومات المرجوة توجهت إليكم لتعبئة الاستبانة، لذا أرجو قراءة الفقرات بعناية والإجابة عليها، علماً بأن هذه المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

الباحثة: إسراء جمعة أبو لحية

أولا/ البيانات الشخصية:

1- العمر:

20- أقل من 30 سنة		30 – أقل من 40 سنة		40 – أقل من 50 سنة		50 سنة فأكثر	

2- الجنس:

ذكر		أنثى	

3- المستوى التعليمي:

تعليم أساسي		تعليم مهني		تعليم جامعي		دراسات عليا	

4- نوع الإعاقة:

حركية		سمعية		بصرية	

5-نوع المشروع الذي ترغب في تأسيسه:

صناعي:	ورشة حدادة ونجارة		تنجيد أثاث		أخرى:.....
خدماتي:	صيانة جوال أو أجهزة كهربائية		ميكانيكا سيارات		أخرى:.....
تجاري	حدائق زراعية		تربية حيوانات منزلية		أخرى:.....

6- نوع مصدر التمويل المتاح حالياً لديك أو الذي تسعى إلى توفيره لتأسيس مشروعك :

ذاتي		قرض		منحة (هِبة)	

7- حجم تمويل المشروع اللازم لتأسيس مشروعك:

11 ألف$ – أقل من 15 ألف$		15 ألف$ – أقل من 20 ألف $		20 ألف $ فأكثر	

8- عدد عمال المشروع التي يجب توفيرهم لكي يصبح مشروعك قادر على العمل والانتاج:

1 – فأقل من 5 عامل		5 – فأقل من 10 عامل		10 عامل فأكثر	

ثانياً/ البيانات التخصصية:

الفرضية الأولى/ مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة من الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية.

م.	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	ساعدك المشروع في الحصول على قرض من أي مؤسسة مالية.					
2	تلقيت منحة من أي مؤسسة مالية من أجل تمويل مشروعك.					
3	واجهت أي عقبات في حالة الاقتراض من أي مؤسسة مالية.					
4	يوجد أي ضمانات في حالة الحصول على قرض.					
5	واجهت عجز في تسديد الأقساط في حالة الحصول على قرض.					
6	كانت الفائدة على القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض.					
7	فترة سداد القرض مناسبة في حالة الحصول على قرض.					
8	تلقيت أي تسهيلات مقدمة من قبل المؤسسة المالية من أجل تمويل مشروعك كذوي إعاقة.					

الفرضية الثانية: مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين قدرة ذوي الإعاقة على اتخاذ القرارات بشأن دخلهم لتحسين مستوى معيشتهم.

م.	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تدير المشروع بنفسك.					
2	حصلت على دخل كافي بعد تأسيس المشروع.					
3	هناك زيادة في إنفاقك على خدماتك الصحية بعد تأسيس المشروع.					
4	هناك زيادة في إنفاقك على خدماتك التعليمية بعد تأسيس المشروع.					
5	هناك تحسن في نوعية طعامك المستهلك بعد تأسيس المشروع.					
6	انعكس تأسيس المشروع على تحسن نوعية السكن الذي تسكن به.					
7	هناك تحسن في قدرتك على اقتناء سلع معمرة.					
8	هناك تحسن في قدرتك على تأمين مدخرات خاصة.					
9	أصبحت تشارك أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الأسرة.					

الفرضية الثالثة: مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى مشاركة ذوي الإعاقة في الأنشطة الاقتصادية.

م.	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد لديكَ معرفة عن الموردين لمستلزمات المشروع.					
2	يوجد لديكَ خطة استراتيجية أو عملت على توسعة المشروع.					
3	أصبح لديكَ تحسن في قدرتك على إتمام معاملاتك المالية الخاصة بالمشروع دون الحاجة لمحاسب متخصص؟.					
4	لديكَ معرفة بطرق تسويق منتج أو خدمة المشروع.					
5	لديكَ معرفة بالنظام الضريبي الخاص والإعفاءات المستحقة لديك من قبل الدائرة المختصة؟.					
6	لديكَ خطة أو عملت على تطوير المنتج أو الخدمة تبعا لمعرفتك برغبات الزبائن.					
7	عملت على استقطاب أحد الموظفين من الخارج.					

الفرضية الرابعة: مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في زيادة قدرة ذوي الإعاقة في مجتمعهم من بناء قدراتهم الاقتصادية والاجتماعية.

م.	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	زادت مشاركتك في الأنشطة الاجتماعية.					
2	ترك تأسيس المشروع دوراً ايجابياً لك في المجتمع.					
3	زادت ثقتك بنفسك مع تأسيس المشروع.					
4	ساهم تلقيك تدريب مهني أو إداري ببناء قدراتك في إدارة المشروع.					
5	توسعت معرفتك بطبيعة العمل في السوق.					
6	زادت رغبتك في التوسع في المشروع.					
7	تنصح غيرك من ذوي الإعاقة بتأسيس مشروع خاص بهم.					
8	أصبح لديك القدرة في تقديم مشورة لغيرك في نطاق عمل مشروعك.					

الفرضية الخامسة:تسهم المشاريع الصغيرة في الحد من البطالة بين أفراد ذوي الإعاقة.

م.	البند	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوجد موظفين دائمين في المشروع غيرك.					
2	أصبح هناك عائد ثابت من المشروع					
3	يساهم مشروع في بناء مشاريع أخرى ترابطية أو تكاملية بالنسبة لمشاريع خاصة بذوي الإعاقة.					
4	يوجد متابعة من قبل المؤسسة الممولة أو المانحة على استمرارية عمل مشروعك.					
5	يسهم مشروعك الحالي في تأسيس مشروع آخر خاص بكْ.					
6	يسهم مشروعك في تقليل نسبة البطالة بين صفوف المجتمع.					

الملحق (2)

قائمة بأسماء السادة المحكمين

المتسلسل	الاسم	المسمى الوظيفي
1	أ.د محمد مقداد	عميد كلية التجارة بالجامعة الإسلامية.
2	د.خليل النمروطي	رئيس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الإسلامية.
3	د.ياسر الشرفا	محاضر في قسم إدارة الأعمال بالجامعة الاسلامية.
4	د.نسيم أبو جامع	محاضر في قسم الاقتصاد بجامعة الأزهر.
5	د.سمير أبو مدللة	عميد كلية التجارة بجامعة الأزهر.
6	د.نضال عبد الله	عميد كلية التجارة بجامعة الأقصى.